

Y

19990



جامع القل المحي

۱۳۸۷
بازدید شد

(Marginalia: كتاب تاريخ الامم والملوك)

أحمد بن محمد
عليه السلام
عمر بن الخطاب
وعبد الله بن مسعود
عليه السلام
وفداه عثمان
وفداه علي بن أبي طالب
وفداه الحسن بن علي
وفداه الحسين بن علي
وفداه جعفر بن محمد
وفداه موسى بن جعفر
وفداه أحمد بن محمد
وفداه عبد الله بن أحمد

216

مخبر

10/24

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله رب العالمين
والصلاة والسلام على
سيدنا محمد وآله الطيبين
الطاهرين

الحمد لله رب العالمين

والصلاة والسلام على

سيدنا محمد وآله الطيبين

الطاهرين

والصلاة والسلام على

سيدنا محمد وآله الطيبين

الطاهرين

والصلاة والسلام على

سيدنا محمد وآله الطيبين

الطاهرين

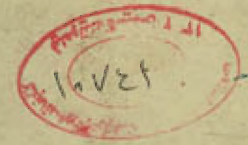
۱۳۹۹
۸۹۹۹۵



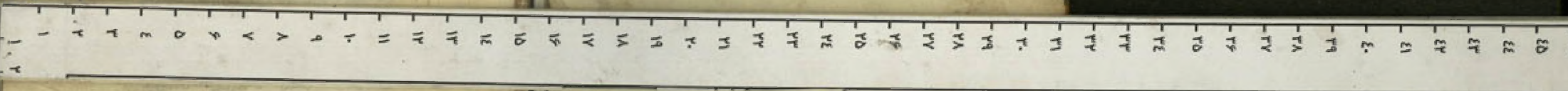
مال مردم

کتابخانه

بازدید شد
۸۷۸۱
۱۳۸۷



۲



بسم الله الرحمن الرحيم

[illegible]

الحسن بن علي الويثاق الحسن بن فاذا الحسن بن يحيى الحسن بن هرون الحسن بن علي العلوي الحسن بن
 ابن جواد الحسن بن زيد الحسن بن سالم الحسن بن محمد الحسن بن محمد الحسن بن علي الحسن بن
 ابن الجاثار حفص بن الجعفر حفص بن سالم حفص بن عثا حكيم جواد بن علي
 جواد بن علي جواد بن عمرو جواد بن لؤلؤ جلمان بن الحسن جلمان الديواني حمزة
 ابن حمران حميد بن المشي إلى المعز حنان بن سدير باب الخاء خالد بن أبي العلاء
 خالد بن مازدا القلاشي خالد بن يحيى باب الراء داود بن أبي زيد داود بن اصف
 داود بن الحصين داود الرقي داود بن زيد داود بن جحان داود بن الصرمي دُر
 ابن أبي منصور باب الراء دُر بن الحارثي باب الراء دُر بن عبد الله دُر بن
 روح بن عبد الرحيم دُر بن ذرارة الزيان بن الصلت باب الراء ذرارة بن عيسى
 ذرعة ذكريان بن آدم ذكريان بن مالك الجعفي ذكريان بن لقاض الزهري زياد بن قو
 زياد بن مردان زياد بن المنذر داود الجارود زيد الشحام ابواسامة زيد بن علي بن الحسين
 باب التين سالم بن مكرم ابو خديجة سدير الصير سعيد بن طريف سعيد بن عبد الله
 سعدان بن مسلم سعيد الاعرج سعيد النعاس سعيد بن شيعة سلم بن الخطاب سلم بن
 ابن جعفر الجعفي سليمان بن حفص الكروزي سليمان بن خالد سليمان بن داود سليمان
 داود المنقري سليمان بن الديلمي سليمان بن عمرو سماعة بن حنبل سويد القلا سهل بن
 اليسع سيف القادر سيف بن عمرو باب الشين شعيب بن واقد شهاب بن عبد ربه
 باب الصاد صالح بن الحكم صالح بن عقبة صالح بن شيعة صفوان بن مهران صفوان
 ابن يحيى باب الطاء طه بن زيد باب العين عاصم بن جريد عائذ الامسي عامر بن
 جفاعة عامر بن نعيم العباس بن عامر القصب العباس بن معروف العباس بن هلال
 عبد الاعلى ولى سام عبد الحميد الازدي عبد الحميد بن عواس الطائي عبد الرحمن بن
 عبد الله عبد الرحمن بن أبي نجران عبد الرحمن بن الحجاج عبد الرحمن بن كثر الهاشمي عبد الحميد

حکیم

بن همام

القصر عبد الصمد بن شير عبد العظيم بن عبد الله الحسني عبد الكريم بن عتبة الهاشمي
 عبد الكريم بن عمر عبد الله بن يعقوب عبد الله بن بكر عبد الله بن جليل عبد
 ابن جندب عبد الله بن جعفر الحسني عبد الله بن الحكم عبد الله بن حماد الاضاري
 عبد الله بن سليمان عبد الله بن عثمان عبد الله بن فضال عبد الله بن القاسم عبد الله
 ابن لطيف عبد الله بن محمد بن محمد عبد الله بن سنان عبد الله بن الفضل عبد الله
 عبد الله بن الوليد الوشاح عبد الله بن يحيى الكاهلي عبد المومن بن القاسم عبد الملك بن
 اعين عبد الملك بن عتبة الهاشمي عبد الملك بن عمر عبد الواحد بن محمد بن عبدوس
 النيشابوري عبيد بن ذرارة عبد الله بن علي الحلبي عبد الله بن الموفق عثم بن زياد
 عطاء بن السائب العلاني دزين العلاني سليله علي بن ابي جعفر علي بن احمد اشهم علي بن
 ادريس علي بن سباط علي بن اسمعيل الميثقي علي بن جليل علي بن بلال علي بن جعفر
 علي بن حسان علي بن الحكم علي بن زياد علي بن زياد علي بن سويد علي بن عتيق علي
 ابن خراب علي بن الفضل الواسطي علي بن الحسين علي بن النوفلي علي بن مطر
 علي بن محمد بن علي بن عيسى علي بن النعمان علي بن يقطين عماد بن مردان عادن بن
 الساباطي عمر بن ابي زياد عمر بن ابي شعبه الحلبي عمر بن ابي المقدم عمر بن ادبيرة عمر
 ادبيرة عمر بن خطلية عمر بن قيس الماس عمر بن زيد عمر بن الحلبي عمر بن ثابت عمر بن جرج
 عمر بن خالد عمر بن سعيد الساباطي عمر بن شمر علي بن منصور عيسى بن ابي
 عيسى بن عبد الله الهاشمي عيسى بن يونس العيصي بن القاسم عيسى بن
 ابراهيم فضالة بن ايوب الفضل بن ابي قرة الفضل بن قرة السهمي
 الفضل بن شاذان الفضل بن الملك الفضل بن عثمان الاعور الفضل بن
 القاسم بن يزيد القاسم بن علي القاسم بن عروة القاسم بن يحيى قنابا امير المؤمنين
 الكاهلي عبد الله بن يحيى كروية الهذلي كليب الاسدي كليب بن معوية
 الاسدي

الاسدي باب الميم مالك بن يحيى مبادك العقروقي مثنى بن عبد السلام محمد بن الجهمي محمد بن
 احمد بن يحيى محمد بن اسمعيل محمد بن اسمعيل البرمكي محمد بن اسمعيل البرمكي محمد بن اسمعيل البرمكي
 ابن جعفر الاسدي محمد بن الحسن الصفار محمد بن حكيم محمد بن الحلبي محمد بن حسان محمد بن الحسين بن
 ابي الخطاب محمد بن حمران محمد بن خالد البرمكي محمد بن خالد العشري محمد بن ثمان محمد بن ثمان
 محمد بن سهل محمد بن الجبار محمد بن عبد الله بن مهران محمد بن عثمان العمري محمد بن عوف محمد بن
 علي بن محبوب محمد بن حمران الحلبي محمد بن حمران ابي المقدم محمد بن عيسى محمد بن الفضل النخعي
 محمد بن القاسم الاسدي ابادي محمد بن القاسم الفضل بن علي بن محمد بن عوف بن علي بن محمد بن
 الثقفي محمد بن منصور محمد بن النعمان محمد بن الوليد الكرواني محمد بن يحيى بن يحيى محمد بن عوف
 الكشي مران بن حكيم مران بن مسلم مسعدة بن زياد مسعدة بن صدقة مسعدة بن مالك
 مصادف مصعب بن زياد النخعي معاوية بن حكيم معاوية بن شرح معاوية بن شرح معاوية بن شرح
 معاوية بن وهب معاوية بن زياد المعلي بن خنيس المعلي بن عبد الجبار معاوية بن خالد معاوية بن
 يحيى الفضل بن صالح ابو جليل الفضل بن عمر منذر بن جعفر منصور بن حازم منصور بن الفضل
 منصور بن يونس منهل القصاب موسى بن عمر بن يزيد موسى بن القاسم الحلبي الميثقي احمد
 الحسن ميمون بن محمد بن باب النوفلي ناجية ابو جليل النخعي بن سويد النخعي الرازي
 النخعي بن سعد بن باب النوفلي النخعي بن الوليد وصية امير المؤمنين وصية النبي
 الوليد بن يحيى وهب بن وهب وهب بن حفص باب الطاء هرون بن خزيمة القنوي هرون
 ابن خادجة هاشم بن الحناط هشام بن ابراهيم هشام بن الحكم هشام بن سالم باب اليا
 ياسر الحادام ياسر بن ابراهيم يحيى بن العلاء يحيى بن العلاء يحيى بن العلاء يحيى بن العلاء
 الكشي يحيى بن عبد الله يعقوب بن شيبة يعقوب بن عيش يعقوب بن يزيد يوسف
 الطاطري يوسف بن يعقوب يونس بن عمار يونس بن يعقوب تمت كتابة الكتاب على يد اهل
 الطلاب احمد بن محمد بن عبد الصابغ بن علي بن ابراهيم
 في شهر ربيع الاول المكرم من شهر
 سنة ثمان مائة
 واما في جلال

محمد بن علي الحلبي
 ٢٧

جامع المقال للشيخ

هو الموفق والمعين

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي هدانا لهذا الذي كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله
أما بعد حمد الله الهادي إلى الرشاد والصلوة على محمد وآله الأكرمين **الجامع** يقول الفقير
ربه الغني **فخر الدين** ابن محمد على النجفي كان العلم بالأحكام الشرعية والمسائل الفقهية من
أهم المطالب أعظم المغاخر والمناقب كما لا يخفى على ولي الألباب الطالعين على معرفة الحق بالظواهر
ولا يتم إلا بمعرفة الحديث أحواله ورواياته رجاله **سبحان** من حرق فيهما مابها دستوراً و
أفليس من ثم أنوارها نوراً جامعاً بين فوائدها محققاً لأصولها وقواعد ما يكون عام النفع في
أحوال المؤمنين زخراً نافعاً وإبراً في يوم الجزاء والدين **بسم الله** **المقال** فيما يتعلق بأحوال
الحديث رجال جعلته مرتباً على مقدمة وأبواب حاشية **أما المقدمة** فالحديث لغة الخبر قليل
كثيره وأصلها كلام يحكي قول المعصوم كذا أو فعله كفعلاً كذا أو تقريره كقول كذا أو تقريره كقول كذا
كذا ولو قيل الحديث المسموع قبل الحكاية والاعتراض عليه لا يقع في العكس الحديث المنقول المعنى
فظاهره إمكان إرادة العمى بالحكاية والظن بالكثير من عبارات الفقهاء يدفعه إمكان الحديث فيه
وأما الأثر والخبر فإد فأن في الأكثر وتماخضاً بما جاء من المعصوم وأما السنة فهو اللغة الشريفة بالظن
وفي تصانيفه طرق كثيرة قولاً أو فعلاً أو تقريراً أو رواية أو رواية عن غيره لا يطلق على فعل المعصوم لا تقريره
غيرها فهي أعم من الحديث والعقليات من السنة النبوية وأما سنة وسياق تفصيل أحكامها فيها التمسك
بقرين من الحديث ما يثبت قدسياً وهو ما يوجب كل شيء من أجل شئ منه وهو كثير وعرف بغيره
القرآن يجوز منه تغيير لفظه وعدل ثبوت لا يحاذا فيه **البا** **المقال** فيما لا يثبت الحديث من معرفة من
متن الحديث سند واستأناف الحديث لفظه الذي يقوم به معناه ولا محل للمعنى اعتبار أهل الفن كما
قيل إلا نادراً وسند طريقه الموصول إليه هو الجملة من الرواية وفيه هو الاختيار عن الطريق واليد بالوجه
استأناف دفعه لمن نسب إليه معصوماً كان وغيره وأما أقسامه فمنها المنقول لفظاً وهو الأصل لخبائراً
لا حصر لهم يمنع نقلهم على الكذب في جميع الحديث من كذب على مستعمل على إقبال المعنى كالمستعمل
اختبار شره وفيه هو الخبر الأكثر بخلاف الأول وتماخضاً بما جاء من المعصوم وأما السنة فهو اللغة الشريفة بالظن

الحديث
الأثر
السنة
الحديث
والفقه

في الصحيح
والحسن
والوثيق
الضعيف

خبر واحد وهو ما ليس له ذلك وله عدة أقسام وأصولها يجب اصطلاح من تأخر الأربعة صحيح ويراود في
الأكثر من قبل السند بأما مبين من حيث التوثيق في كل طبقة وإن اعتراه شذوذ وشيأ معناه وحسن
هو الأكثر من قبل السند كما لا يوحى عند التوثيق كالأول بعضاً لكن مع التوثيق لكثيراً ووثوق ويراود في الأكثر
ما دخل في طريقه غير ما يوحى من طريقه توثيقاً لم يشتهر في أقباله على ضعفه ستموا القوي أيضاً كما أطلقوه على ما
رواه من يثبت من حديثهم وقدمهم ومنعهم وهو ما لا يوجب المشايخ المذكورة وهو وإن مقبولاً في السند
مضموناً وغير مقبول وهو خلافه وربما أطلق على القوي بمعنى أنه ما عند من نقل من الأصحاب على ذلك
وهو إن اقترن بما يوجب الوثوق به العمل به وإن منع من الضعيف هو بخلافه وإن منع من رسله
ذكر السند للناجى إلى الحديث بأصله **البا** **المقال** فيما يتعلق بأحوال الحديث رجال جعلته مرتباً على مقدمة وأبواب حاشية
أما المقدمة فالحديث لغة الخبر قليل كثيره وأصلها كلام يحكي قول المعصوم كذا أو فعله كفعلاً كذا أو تقريره كقول كذا أو تقريره كقول كذا
كذا ولو قيل الحديث المسموع قبل الحكاية والاعتراض عليه لا يقع في العكس الحديث المنقول المعنى
فظاهره إمكان إرادة العمى بالحكاية والظن بالكثير من عبارات الفقهاء يدفعه إمكان الحديث فيه
وأما الأثر والخبر فإد فأن في الأكثر وتماخضاً بما جاء من المعصوم وأما السنة فهو اللغة الشريفة بالظن
وفي تصانيفه طرق كثيرة قولاً أو فعلاً أو تقريراً أو رواية أو رواية عن غيره لا يطلق على فعل المعصوم لا تقريره
غيرها فهي أعم من الحديث والعقليات من السنة النبوية وأما سنة وسياق تفصيل أحكامها فيها التمسك
بقرين من الحديث ما يثبت قدسياً وهو ما يوجب كل شيء من أجل شئ منه وهو كثير وعرف بغيره
القرآن يجوز منه تغيير لفظه وعدل ثبوت لا يحاذا فيه **البا** **المقال** فيما لا يثبت الحديث من معرفة من
متن الحديث سند واستأناف الحديث لفظه الذي يقوم به معناه ولا محل للمعنى اعتبار أهل الفن كما
قيل إلا نادراً وسند طريقه الموصول إليه هو الجملة من الرواية وفيه هو الاختيار عن الطريق واليد بالوجه
استأناف دفعه لمن نسب إليه معصوماً كان وغيره وأما أقسامه فمنها المنقول لفظاً وهو الأصل لخبائراً
لا حصر لهم يمنع نقلهم على الكذب في جميع الحديث من كذب على مستعمل على إقبال المعنى كالمستعمل
اختبار شره وفيه هو الخبر الأكثر بخلاف الأول وتماخضاً بما جاء من المعصوم وأما السنة فهو اللغة الشريفة بالظن

في

خفاء قايح غير غا واما خبر جهة المانع العن وهو في اخبارنا كثير من خواصه متطير كما هو المتعارف
لا يدبر ورايته بان يرى في الحد يشدق هكذا واخرى بخلافها كما في حديثنا لكم المشتبه والاعتقاد
فانه يوه ناسخا ومنسوخا وجوابا من طريق معرفة الحق والاطماع او التنازع كلكا خبريا لا وجود له
اخبارنا كما نكتبه عليه في التحقيق حيث قال ورد السنة على عيني من احدهما على ابتداء الشريعة وثانيهما
على الاخبار عن ثبوت حكمنا فيما تقدم واخبارنا آتينا صاوات اتمت عليهم من الضم الثلاث في سلمية من التبع
وساير جوه التاويلات لا تخلق الحقيقة لخبر عن حكمه ثم قال ولهذا يندفع جميع ما يرد من معارضة
عمو القرآن لاخبارنا آتينا عليهم السلام انا ودرت تحصيله في بعض الاخبار في نسخ الكتاب بخلاف الواحد كما هو
المشهور فانها ليست واردة بعد حصول العمل بل مقارنته فتكون محضته لا ناسخة انتهى هو حيث يرد هذا
ولا يخفى علينا ان جميع ما ذكرناه من الاخبار خارج عن الجارية فينا المشهورة وان حصلنا لذلك بالنسبة
بعضها ولا اصطلاح على التسمية كاشا من الحاجة فاستل من معرفتها يعلم بذلك بما يميز بعض الاخبار
عن بعض ما يقبل بها وما يرد خصوصا على ما علم من تاريخنا في حديث عند جميع الاخبار بل لا يمتنع
الاصح شرح لها في الخبر في محلها على ما يلي ذكرها انشا الله تعالى **الكتاب الثالث** في بيان الاحكام
وفيها مسائل **الاولى** في بيان السنة العقلية واحكامها وهو نبوية واما مية فاما كان من مغايرة طبيعية
او مجعولا لم يظهر من مقتضى الفرض فلا حكم لمق حقا وان وقع بينا فالما علم وجهه كان تابعا له في الوجوب
والندب لا باحة وان لم يكن بينا فاما علم فيه قصد القرينة ولم يكن خاتما به كالموصا في كتابنا زاد على رابع
فاما فالراجح وجوبا لا سوية لما كان من مقتضى الاحكام الشرعية لم يكن عليه التقيت في كثير من الاحكام
التي لا يعلم طريقها الا من جهة والا لا يقع كثير من ما وازمه الاخر والاضيق واما الامام عليه السلام فيجب
حافظ السنة وخالها حاجا عليه ذلك في كثير من الاحكام وعليه لت اولية القاطعة فلو فرض جد
ما لم يعلم جهته الا منه كان كالنسخ في عند جواز التقيت عليه فيه لما تقدم فاما ما قلنا متلازمان في
جوان هذا في الاحتياج الى الوصول الى الحق اذا تقرر هذا في السنة الاثامية فاما انما احد هما اخبارا في التقيت
عليه ثانيا فاما لم يجر الحكم في الثاني فاما تقدم وما جاز فيه التقيت فاما ان يكون سقلا معاد واثامية مجعولا
كعسل الرجل بين الوصية لكن اذا كان الاول فاقا من المكلف للضرب في جميع مطلقه باجرا في
اغارة على علمه التمكن وقتا لاحاصا ما مع عدم ما فاعلم من كلام البعض لك ايضا ولا يخفى ثانيا
وان لم يكن ما ذكرناه من وجوبه كالمساواة الى غير القبلة وهو ما فاقا من المكلف للضرب في مطلق

محمدة

الاول

بعثة ايضا الا ان الامانة في الوقت مع التمكن كما قطع به البعض لحوط وهكذا الحكم غير العباد وبالحقيقة
الاذن في التقيت لا يقتضي ان يدعى ان الظاهر والمواظقة مع الحاجة فاما التمكن المكلفا لا تيان بالعلم
به شرعا على الوجه المخصوص حيث من علم الاذن في التقيت من جهة الاطلاق فهو قدرة بما تنفع
فيه اما كون الما في من جهتها هو المكلف فيه والمعتبر به من غير فرق بين ما علم الاذن فيه من خصوص
وعينه كما ذهب اليه البعض من غير متغير وانه العالم **الثانية** في بيان القول من المستوعب ولحكمها في القول
بشرطه مطلق القبول في العلم والعمل والاحكام القرينة المعنية له الاصح وهي الظابطة والمنان مع
والتحقق بعض الاحيان تختلف بعض الشئ طاعين ذات وما عدلها من الاخبار فلا وان اختلفت لاتبته
حصول الظن وعده ومما القطع كما في اختلاف اصحابنا ووقع التعبد به شرعا بعد الاتفاق على الجواز
عقلا فلا يوجب من المقدارين كالسيد الموقوف ابن زهر وابن ادريس وابن البراج وكثير من الفقهاء على
ما اشتهر بالنقل عنهم الى المنع من التعبد به والشجيرة اخبار العلم به فارة ومنه اخرى على تفضيل ذكره في
المهور من المتأخر الى الجواز على تفضيل ذكره ايضا ومضمار البحث في هذه المذاهب سبع ولا بد
من ذكرنا لا بد منه فيقول اصح المانع من التعبد بالخبر الواحد المذكور بالآيات الدالة على النهي عن اتباع
الظن مثل قوله نعم ولا تقف ما ليس لك به علم ان يتبعون الا الظن وان الظن لا يغني عن الحق شيئا
ويجوز لك وهو دليل الحق الثانية للوجوب لاشارة الخبر لا بعيدا لا الظن فيكون منتهيا عن التقيت
وما ارى الموقوف من الضربة والاطماع كما نقل عنه في المسائل الشاينات حيث قال ان اصحابنا لا يثبت
خبر الواحد وان ادعى عليهم خلاف ذلك عنهم دفع للضربة ولا ناعلم على ضرب وبالايدى من مثل
ولا شان علماء الشيعة الاثامية يذهبون الى ان اخبار الامام لا يجوز العمل بها في الشريعة ولا
عليها وانما ليس بغيره ولا لا وقد علموا الطوارق سطحا الاساطير الاحتياج على ذلك والمقصود على
مخالفته من ومنهم من يربط على هذه الجملة ويذهب الى ان يستعمل من طريق العقول ان يتبعوا ما علم بالعلم
باخبار الامام ويحرم ظهوره في خبرها في اخبار الامام تجري ظهوره في انبساط القسطنطينية وخطه
اشبه كلامه قد نقلت عن اصحابنا في بعض مفر من ان العلم الضرب كطاسل لكل حال الاثامية واهلنا فيهم
لا يمانون في الشريعة غير لا يوجب العلم وان ذلك قد صناد شغارد لهم يعرفون بكما ان يفي القبح في الشر
من شغائرهم الذي يعلمونهم كل مخالفات في واجبه من الاول بان الغام قد يضمن المطلق قد يثبت
بالدليل فغ في ما على العلم لا خبرا والمذكور يقتضيه من ما وروى من الاثامية الى المعينات والاعمال ببق
الاعتقاد عليه ثانيا لا مطعما من الاثامية ويحل التمسك بها على المدعى لان العلم بالاحكام ان يرد

الاول

القطع هو منعنا ان اردنا كأم من غير ثبوت الحاد عنها ذكره المسيد في دعوى القدر وفي الاكتمال
وما قيل من ان ذلك غير اصل لما قطعنا او قلنا في الحكم بذلك على ما نقله بقدره لوصول اليه
ما يخرج من كون خبره خارجا عن المكان يجوز الخطأ وعليه في القطع لعدم الملاحة على صحة ما استقاده منه
اصغر من ان يكون على ما نقله في تسليم الصحة يمكن تخصيصه من طرق الخلف ولو لم يكن دليله
على جوب العلم او قينية تدل على صحة مقبولة دون غيره مما بين الأدلة اوجه الشيخ في بطلان
بأنه بعد خبر العقل به الى الخلفين بانرا ما لم يكن في العقل ما يدل على ذلك يعني وقوع التعبد
الى ايجاب السمع وليس السمع دليل على جوب العلم بخبر الواحد لان جميع ما يدعون دليله ليس شي منه دليل
على صحة خبره بل كونه في ذلك وتكلم عليه بما يجوز من القول ثم ذكر استدلاهم بآية الغرضية التي ثبتت
وآية النهي عن الكتمان على استدل الخلق من العقائد المتكلمين بالاجماع الفخامة حيث قالوا وجب العلم
قد علموا بالاختيار وشاع ذلك فيما بينهم وروى حبيب عنه عن جميع ما احتج به على ذلك ومن ذلك
يعلم موافقة المسيد في المنع من التعبد بالخبر الا انه ذكر في كلامه العدة ما هذا القطر وهو خبر الواحد
ان كان دار من طريق اختيارنا الفالين بالانارة وكان ذلك مديا من النسخة او من احد الانسخة
وكان لا يلحق في رواية ويكون سدا في نقله ولو كان هذا القدر تدل على صحة ما تضمنه
لان ان كان هناك قينية تدل على ذلك كان لا اعتبارا بالقرينة وكان ذلك موجبا للعلم ونحن نرى
القرائن فيما بعد كان العلم والديان لعل ذلك الجاهل القرينة في حدتها مجمعة على العلم
الاخبار التي فيها في قضايتهم ورواها في اصولهم لا يتناكرون ذلك ولا يتدافعون حتى
واحد منهم انما اتفقوا في قضايتهم من انه من ان قلت هذا فاذا اخاله على كتابه عرفنا واصل مشهور
زاوية ثقة لا ينكر حديثه سكونا او سلما الا في ذلك وقيلوا قوله هذه عادتهم وبيعتهم من عهد النبي و
من بعده ومن كانه صوابا فاعلم عليهم ومن من الشارح الذي انشأ العلم وكثرت الرواية من جهة
فلو ان العلم بهذا الاخبار كان خائفا للمجمل على ذلك ولا نكره لان اجماعهم فيه معصوم لا يجوز
الغلط والمهمل الى ان قال فان قبل كيف تدعون الاجماع على القرينة المحقة في الخبر الواحد
منها ان لا يرضى العلم بالخبر الواحد قبل العلم بالمعوم من خلفنا الذي لا ينكره لا يرضى انهم لا يرضون العلم
بغير الواحد الذي يروى عنه فاعلمهم الاعتقاد ويقتضون بطريقه فاعلمنا يكون زاوية منهم وطريقه في العلم
فقد بينا ان المعوم مخالفة ذلك في كلامه اعلم ان معصاهم ومنه بين الوجهين من وجهي التمسك
اجازة للعلم بالخبر لكن لا يسطر بل هذه الاخبار الموصوفة عن ائمة عليهم السلام المشهور المتداول بين

حق لو روى الخبر عن كذا ما خرج اشهر فقلنا هذه الكتب على ما بين من هذا عند المتأخرين
العلم بكل خبر به الا ما ذكره في النق و بملاحظة هذا الوجه به يرفع الشك بين وبين المرتضى حيث
ادعى كل منهما الاجماع على ثبوت مطلوبه من جواز العلم بالخبر عنه وفي خبره كل من السيد والشيخ قائل
بمنع التعبد بالخبر ان كان عدلا ما يوجب العلم به الاخبار ان كان رواه غيرهما ما يوجب عدم التعبد
مما بينا عندنا ولو من الاخبار والقرائن كما دل عليه كلام السيد في بعض ما رده على نفسه حيث قال
بعدا لكلامه على منع التعبد بالخبر هذا القطر وهو ان اكثر اخبارنا المرفوعة في كتبنا معروفة ومقطوع عن
اثنا عشر رواية وادارة وعلامة ذلك على احتياطنا وصحة روايتها في موجبة للعلم ومقتضى القطع وان وجد
مودة في الكتاب بسند مخصوص من طريق الاخبار انتم كلامه وذكره من سنده يخرج سديلا خلافا بين اصل
المتقدمين وذكر المتأخرين منع التعبد بالخبر جواز ذلك لان المتقدمين لما كان يمكنهم الاطلاع على
المشورة المتواترة والمقبولة بالانارة والقرائن المقيدة للعلم ولم يكن لهم حاجة داعية الى العلم
الظن من الخبر انكره وما عارضوا القام حيث علموا فيه وما المتأخرين من منهم ثبت لعدا الشك في المتأخرين
وبين من تقدمهم واخذت تعليمهم بالانوار التي كانت لمن سبقهم وخفيت عليهم تلك القرائن وضائق عليهم
السع على غير الخفا الى العلم الظن بعد فقد العلم لكونه اقرب مجازا الى الحقيقة بعد تيقنا ولا شك ان
الخبر عندهم كان دالا ولا يلزم التكبيرة بالخلاف هو باطل قطعنا ما ينعقد ان ذلك من الادلة الدالة
على جواز التعبد به وادققنا او ردها بين المنان الكل من الاحتياط بغير العلم بهذه الاخبار لكن من
المتأخرين من قصر الجواز على الصحيح بالمعنى المتأخر احتجا بعبء المانع من العلم به بعد ثبوت العمللة وصحة
العقيدة ونظا ههنا اية التثبت لعلنا على قبول خبر العدة الا ما روى وغيره واصنافا من الحسن
الموثق احتجا ببقوة الظن الحاصل منها وبان مجهول الحال يمكن الحكم عليه بالنسوق لخالفة عدده في التسليم
مع ذلك وتوثيقه بل اضاف غيرهم المرسل والمجهول حال الاحتجاج بما قبلنا فاعلم من عدم المانع وشكنا في ذلك
انتم **القائلون** في ايرادنا على ترجيح ما اجمع عليه المتأخرون من جواز التعبد بالخبر في ذلك
منها ان نقل من الجاهل الاحتجاب من عاصرا لائمة عليهم السلام على رواية اخبارنا الا ما روى وتبينها
الاختصاص بمجال الرواية في المخرج والتقدير استهارة ذلك بغيره تلك الاحتصاص في كونه لا يملك
ولم ينقل عنهم ان كان ذلك الموصوفين خلافا لذلك ليل الجواز ومنها اية الغرضية في نقلها
فلو انهم من كل فرقة منهم لا يترها ظاهرا في جواز التعبد بالخبر انما المراد من الحد واسم علم وجوبه
الذي هو اقرب مجازا الى الحقيقة بعد فهمنا لا متعلق الترجيح عليهم ثم وعده ان كان الخلق على التثبت

الظن القوي من الخبر لو من الخبر الضعيف يكون وذلك ومجمل ما افترضه المحققين في الاعتبار حيث
 قالوا في الخبر الواحد حتى انقادوا الى كل جزئ ما افترضوا الى القطع من التناقض فان لم يكن
 الاختيار في الخبرين مستكثرا بعدى الكدابة القاطنة على قول الصادق ثم ان لكل واحد من الخبرين كدابة
 عليه واقصر جرح عن هذا الاثر لافضل كل سليم السند يعمل به واعلم ان الكاذب قد يصدق في الغالب
 يصدق ولم يتبين ان ذلك طعن في علماء الشيعة وقدح في المذهب لانه لا مستغنى الا وهو على ما يجرى
 كما يعمل بخبر الملعون واخره الخون في طريق الخبر حتى لو استغنى له عقلا وعقلا وانصرفون
 فلم يزلوا للعقل انما لكن الشرح لم يزد في العمل به وكل هذه الاثوار مخرجة عن السنن والوسط اقرب
 خاتمة الاحكام وادلت القران على صحة عمله فما عرضنا الا هذا ما يشن بجرحه ثم ذكر وجوه
 وجعلنا في الايات الدالة على انه من اتباع الظن والعقل على الله تعالى بما لا يعلم ان يثبت كلامه وحديثه
 متين فاش من كبريتي وتامل فيق ومن الله المعونة وهذا الطريق وهو حسنا ولعمري ان
الخاتمة من ههنا من المتأخرين الى العمل بجميع ما ورد في الكتب المشهورة من الاخبار فانما من غير فرق
 بين صحيحها وعليلها وضعفها وسقمها مذهبنا صاحب العلم القاري بل في الحديث قال انما العلم
 عادة ان اقام ثقة الاسلام محمد بن يعقوب الكليني سيده الاجل المرتضى شيئا الصدوق
 رئيس الطائفة قدس الله ارواحهم لم يفرقنا في اخبارهم بان اخذنا شيئا من صحيحه او بانها ما اخذنا
 من الاصول المجمع عليها ومن المعلوم ان هذا القطع كان في جواز العمل بتلك الاخبار حيث
 وانت خبير بان ثقة الاسلام الكليني لم يكن كالدليل لك الصريح بان احاديثه ما خذ من غيره
 المعتمدة الجرح على حسنها بل الذي تبين من حاله خلاف ذلك حيث اعترف بكثرة الاخبار واختلا
 والتباين ما ذكرنا هو المختار والصحيح عنده بوسيلة الامارات والقران ومن هذا شأنه كيف
 يحكم عليه بهذا الحكم سلما لظهور ذلك منه نادرى الراي اكثر مما كان عنده بمعونة القران فلا
 يتم الاحتجاج به وما السيد المرتضى قد نصرت بان اكثر كتبنا للرقية عن ائمتنا سلوات الله عليهم
 معلومة وقطوع على حسنها ولم يردح صحة جميعها والاخذ ببعض يعتد به ذلك فلا يهضم صحة جرحه
 القائل واما الشيخ فلم يصرح بصحة الاخبار حيث واما ادعى الاجماع على جواز العمل بها بانها علماء
 اليريد واختياره وانه ليس ما في الاجماع الذي يليه عينه المقصود كما هو عيني في علم من تدبر ذلك
 حتى انه لم يدع الاجماع في مسئلة ويدين اجماعا آخر على خلافنا وهو كثير ومن هذا طاعتهم في عوي
 الاجماع كيف يتم الاعتماد على الموثوق بنقله على انصرح في كتابه الكبير بكثرة الاخبار واختلا

الكتاب

والتباين ما حيث قال انه لا يكاد يتحقق خبر الا وبادنه ما يعتاد ولا يعلم حد بشا لا في مقابلته بل بان فيه
 حتى جعلنا لغونا ذلك من اعظم العلل علمه ههنا ثم قال حتى جعلنا من اهل علمه في العلم
 ولا يصير بوجه النظر معاني اللفاظ شبهة وكثير منهم رجح عن اعتقاده الحق ثم ذكر عن شيخه في
 الحسين الهرقي في العلوي ان كان يعتقد الحق ويدين بالامانة فزج عنها لما التبع عليه امره
 الاحاديث وترك المذهب هذا الكلام يترتب حكيمه من ابن يعقوب في الاعتراف بكثرة الاختلاف
 في الاخبار والتباينها وانما ما ذكرناه من صحة الاخبار يرجع الى الاختيار والترجيح بالامارات والقران
 والشاهد على ذلك ما رواه كثير من كلام الشيخ في الخبرين الضعيف وفناء المذهب مخالفا لهما
 مع ما قرئ في كتبه من القران المفيدة لصحة الخبر من هذا شأنه كيف يحكم عليه بهذا الحكم نعم كلام الصدوق
 في الفقيه صحيح في ذلك لاننا ايضا ما اعتقد صحة بزرعه واضطر عليه في الاختيار من الاخبار حيث
 فلا يهضم صحة على غيره والشاهد على ذلك قوله لوامع فيه فقد المصنفين في ابراهيم ما ورد من
 الى جميع ما انتق به الحكم بصحة حيث لم يكن جميع ما يقتضيه ويحكم بصحة ثم لا يخفى ان من الكمال ايضا
 على علم صحة جميع ما في الكتب المولدة التي منها كتاب الكافي لا يتحقق بل لو كانت كل كلمة غير هذا
 الاثر لوجب عليه العمل بها والاعتماد عليها ولم يجر له العذر ولا عنها الى انما افترقوا في
 منها لا يثبتون ذلك الشيء بقرائن العمل الثابت في الحديث وهو انما لا يثبت بقرائن الثابتات بعضها
 عن بعض بما قرئ به من وجوه الترجيح وهو لعرض على كتاب الله والقران والافق القوم والامارات
 بقول العدل والثقة والمجمع عليه ويخون لك من وجوه التمييز بليل على ان الاخبار الواسلة اليها
 سليمة من الفسدة فيحتاج في تمييز بعضها من بعض الى القران المفيدة للصحة وهي تختلف باختلاف
 الحديثين فليح القاطع بصحتها يجوز عليه الخطا في تلك الدعوى والطريق الذي يحصل له القطع فيه
 ربما كان ضعيفا لو طعن عليه وما يشهد له ذلك ما وجدنا في ههنا القاطع بصحة بعض الاخبار التي
 لنا طر بها نظر فضلا عن غيره ولذا تجدنا في ههنا الشافعين مختلفين باختلاف الاخبار فيما مضى
 من الاعتناء بها ذلك الا لان كل من عمل بحسب ما يروى عنه صحيح دون غيره وهكذا غيره وبالنسبة اليه
 وهو دليلنا واحد الجرحين وكل مكلف بما علم صحة اولها فعنده العمل به فلهذا دلوا بالتوقيع
 او توقفوا اذا كانت قرآن احدهم المفيدة لصحة اخباره لم يقدحنا فيه صحة اخباره مع اطلاعهم على
 ما نقله عليه فحقنا ما روي في القول بصحة جميع الاخبار غير حجة عند من انصف منا ذكرناه كفاية
 ومنه ايضا يبين ضعف الاعتماد في صحيح الحديث وضعفه على يثيق الكثرة والحاشي في الشيخ وهو

الحديث ومنه خبرنا انه سنيان على تصديقهم بغير الطرق المتقدمة لك الحديث ونحن يجوز الخطا عليهم
ذلك كاجتزاه بعضهم على بعض لعلمنا بالقطع بل لا الظن بالطرق التي استنادوا منها الحديث
الافتقار وان كان ذلك كذلك لا يوجب صحة الاخبار وضعفها الى القرب والافات المصنعة
لذلك وكذا في عدم الرواية وعدم ما يكون ككثرة النظر القطع على الاخبار والمؤمنين ككثرة
والتعديل زنا من مزية بل يوجب الاختصة واقته طبع من يشاء الى امر المستقيم **السابعة** اكثرها
من العاريا لا اخبار الضعيفة في هذا الاصطلاح العمل بها في نحو العتصم والمواظدة وسنونات
الاغفال الى الربيلغ الضعيف الى هذا الوضع استنادا الى ما روي عنه من ان قال من ان قال من بعض ائمة
نعم فضيلة فاحذر بها وعمل بما فيه ثبانا بايدهم رجاء في اية اعطاء الله ذلك وان لم يكن كذلك
ومنا رواه محمد بن يعقوب باسناده عن محمد بن زيان قال سمعت ابا جعفر يقول من بلغه رواية
الله على عمل فليكن ذلك العمل القاسم ذلك التواب ويستهوان لم يكن الحديث كما بلغه من رواه ائمة
الى هشام ابن سالم عن ابي عبد الله سمعنا ان قال من جمع شيئا من التواب على سبع فضعفه كان له اجره
وان لم يكن علمنا بلغه ومنا رواه الصدوق في ثواب الاعمال عن علي بن موسى عن احمد بن محمد عن
علي بن الحكم عن هشام عن صفوان عن ابي عبد الله سمعنا قال من بلغه شيء من ثواب علي بن شاذان عن الحسن
ضعفه كان له اجر ذلك وان كان رسول الله لم يقله وقد روي هذه الرواية في كتاب
الحاسن هكذا عن علي بن الحكم عن هشام ابن سالم عن ابي عبد الله سمعنا قال سمعنا علي هذا فان رواه
صحيحه ويكونا استنادا وحيدا لان العمل الحقيقة هذه الاخبار لا ما تقدمه الخبر الضعيف
الا ان يقال لا بد من تحقيق الشريعة او لا في ذلك العمل الذي دل عليه الخبر الضعيف بل هو صحيح لغير
التقارب عليه هذا الخبر ان لم يكن صحيحا جعلا بين الاخبار وبين ما دل على شرط العدل التي لا بد
في الائمة الاستدلال بها على انما لم يمنع من العمل بها ولم يشترط العدل التي الراوي ويجعل الاعمال
في الحكم على حصول الظن كذا اتفق فلا اشكال عليه ذلك كما لا يخفى **الباب الثالث** فيما شرط
للعمل الرواية من الشرط التي تتعلق بالراوي ومنها التكليف في الاسلام افاننا فانه لا يقتل
الصحيح ان كان مملوكا ارتفاع التكليف عنه المقتضى لا في عدم الكتب وغيرها ولا رواية التكليف
الكا في كماله لا يقتل رواية القاسق الشامل لم يوجبنا بالموافقة ومنها الايمان والعدل على الشرع
فيما بين الاعمال المتأخرين ولا عليه اية التثبت شيئا البحث فيما يثبت به العدالة انما يقع في
الشيخ بل بلغه في ائمة في الرواية من فاسد هذا كتحفي الرواية يكون الراوي ثقة فخر

الخبير

الشيخ

الكذب وان كان فاسقا في الجوارح احتجا باعمال الطائفة من هذه صفاتهم ومنه يعلم عدم القبول
بل مخصوص بهذه الاخبار والرواية ورواها الا حجابا بقدر ما الكلام فيرونها الضبط بمعنى كون الرواية
حافظا مستقفا من الخبر والغلط فان من لا ضبط له قد يروي عن كهيئة النقل والاداء المعتبر
في الرواية فيقول لا يروي في رواية الزيادة والنقصان والتغيير المعتبر في ذلك من الامور المحذرة في رواية
بعض من تأخر عن هذا الشرط بالعدالة فانها ما يعتز من التحصيل الرواية وحذر من افعال الذين
الذين منه ولا يخفى فانه لا يروي هذا القائل محذرة مع العمل لا مطا لجواز انه هو عليه من هذا الحديث
فيروي بالتحليل بالمطويات ببركاتين على الاستغناء في قبول الرواية عن هذا الحديث هو من اعظم
على فاسق النبي لم يروي بعض الاعلام ولا يشترط في الراوي غير ما ذكرنا ان العز من منه نقل الرواية دون
المعروف والاداء رايه وهو تحقيق ما ذكرنا ويؤكد قوله نظر الله امر سمع مقالتي فوعاها وادها كما سمع فخر
منع فقد ليس بغيره فم يفتي كما قيل معرفته بالعربية حذر من الخلف والضعف فمخا لعمامة رايه تأويل
بالضعف منهم ثم حيفا لواء اعطاه ائمة فينا فاقوم بضماء آبل لو قيل بوجوبه لم يكن بعيدا لمكان والله
من قال لا خوف فاما في علمنا بالحدث اذا لم يرض الخوان بغيره حذر من السمع من كذب على العمل
للمتقية مقدمه من النار لا نرى لا يكتفي بالخبر من روي حديثا فليفتك كذب عليه ثم انما تقدم هذا
فاعلم ان الاعتبار بالخبر الراوي قسلا لا داء لا وقت العمل فلو علمنا ما عرفت ضعفنا في شرط المعتمدة ثم ادانها
وقت الظن باقتضاهما استجاء عرضا قبلت منه ما لو حملنا ما كانتا له في الرواية كالتق
وعده والفسق وعدم العمل بها لانهما في الخارج المأثر بين الحالين وقد قلنا المسخ ليعتبر
الرواية لم يمنع لنا القبول من الراوي فان قيل ان كثير من الرواة موصوفون بهذه الصفات مع ان كل
الاصحاب يعتمدون في الرواية عليهم ويشقون بالخبر اولد منهم من غير في بينهم وبين غيرهم من الفتا
من لا طعن عليهم في واحدة من الطبقات كقبولهم رواية محمد بن علي بن ناجي وعلي بن ابي حمزة واصل بن ابي
وهم اعيان الواثقين وروايتهم كما هو معلوم من تتبع احوالهم في كتب الجرح والتعديل بل جعل الحال
روايتهم وقبولهم رواية علي بن اسباط والحسين بن زيارا ويرويها من ثاب رجح الى الحسن بن عبد الله كذا
اجبا ما اجابنا في حصول الظن القوي بالرواية الواردة عن هؤلاء الثقات مع ما بين تلك الرواية الى
عنهم واثرا فانما ما يبعد الحقيقة وما تفصيلا وبما كان كونه السماع من هؤلاء قبل منهم ووقعت
النقل من اصولهم قبل الفتق والوقف بعد ما لكن لا ينفك من ذلك من شيخ اصحابنا الموثوقين بهم
فيل عن علي بن الحسن الطائري لوانه في ان يروي كثر عن رجال موثوق بهم وروايتهم في المعززة للثقة

بهم

الوجه الصحيح والحامل الحسنة المحمدي لا تكفي في انفسه اسلافنا الشجرة وقد فاتهم الاختيار على كل حال
في الرواية خصوصا الواقعة الموسومة عند علماء الكلاب لم يطرحه وفاز ذلك الا لما ذكرناه وهو كمال
ينظر به الفاعل عليهم ولا على الفقه الراوي عنهم فكان من قبلهم لتلك الروايات وعلمهم بها كاستغفار
حصول الشرايط الرواية وقت الآداء ولا لثبوت الفقه علماء الشيعة والفتح عندهم اليوم القليلة
مصفى لا وهو على الخبر الجريح كالمعدل علما لا يخفى **الباب الثاني في العدالة** يحتاج اليها كثيرا في الرواية
ولو لم يخرج بعض الاخبار على بعض هذه التعارض من حيث اننا نرى في العدالة لغة الاستواء اخذنا من
هذا عدل هذا اي مساواة ومن اعتد الى الشبان انا قنا ونا في مصطلح العلماء على ما نرى به وهو
العرفي المتساوية وتقوم افتقارها لغيرها لا يغلب بعضها على بعض لما كانت هذه العرفي كما ثبوت كانت
الفضيلة للاختلاف يحصل بعد بلها ما استخرجوا من بعد بل العرفي الغافلة فضيلة العلم والحكمة ومن بعد
العرفي العفة فضيلة العلم والسخاء ومن بعد بل القوة الشهيرة فضيلة العفة ثم قالوا ما حصلت هذه
الفضائل في جيل معتدل العرفي لنا شمس من زمانا ملكة هي تمام الفضائل الخلقية عبرة عنها بالعدالة هي
ادراك ملكة فتنانية بعدد وعلمها المناواة في الامور الصادرة من مناجاة او عرفت شرعا على ما هو
بيننا لفتها بالملكة النفسانية الباعضة على ملازمة التقوى والمروة والحرز بالملكة العقلية
من الاحوال المتقلبة بغيره كالحرق والصفر من الخجل والوجل منرت القوي باجتناب الكبار وعقد
احز من اجتناب الكبار وعدم الاصرار على الصغار او عكس اقلية بها ومنرت المروة بتبرير الحق
عن الدناءة التي لا يليق بائصال الشخص منرت الكبار ترابا توعد عليها في القرن بالناظر
علم النوع ولعظم جعل كل الذنوب كجانب ان وان اختلفت بالانصاف والاعتبار وحسنها الحرف
بما توعد عليه المحسوسه في الكتاب السنة ولعل هذا هو الذي كثر فيه عليه بعضه ابن ابي عمير
قال قلت لابي عبد الله ما تعرف عدالة الرجل من المسلمين حتى يقتل شيئا من دمه عليهم قال
تعرفوه بالسرعة لعفان وكفا الطن والفرح والسب واللسان ويعرف باجتناب الكبار التي توعد
اسم عليها بالانصاف من شر الجور والوفاء والرواية وعقوق الوالدين والفرار من الزحف وغير ذلك
الدليل على ذلك كل من يكون سائر الجميع عيوبه حتى يحرم على المسلمين ما اورد ذلك ويحيط اليهم
واظنا بعد التقى الناس يكون من الشاهد للصاوات الحرة والظلمة على من وحفظ منتهى من هو
جماعة من المسلمين وان لا يخاف من جماعتهم في صلاحهم لا من علة فان كان كذلك لان ما حصله عند
الصاوات الحرة وانسب عن في مثيلته ومثله قالوا وانما لا خبرنا هو انطباق الصاوات حقا

لا تقيده

لا تقيده فانه ذلك مثله وانه عدل من الناس وذلك ان الصلوة شرع كفاية للدين
وليس يمكن الشهادة على الرجل بان يصلي اذا كان لا يحضر صلاوة ويتجاهل جماعة المسلمين وانما جعل
والاجتناب الى الصلوة لكي يعرف من يصلي من لا يصلي ومن يحفظ مواقيت الصلوة من يتبع ولو كان ذلك
لم يمكن احداث ذلك بصلاح لان من لا يصلي لا صلاح له بين المسلمين فان رسول الله صلى الله عليه وسلم بان يحرق
وقعا في منازلهم لتركة لهم الحصون على جماعة المسلمين وقد كان منهم من يصلي في بيته فلم يقبل منهم ذلك
ككيف يقبل ثبوت ادعاء الذين المسلمين من جرى الحكم من الله عز وجل ومن دسوا له في طريقه في
بيته بالناظر وقد كان يقول من لا صلوة لمن لا يصلي السجدة مع المسلمين لا من علة وناهيك هذه الرواية
في الصحة ومعرفة العدالة وهي التي ينبغي الاعتناء عليها في ثبوت العدالة الشرعية وحصلها الحالة
التي يشاء الله الاثبات بجميع المقترحات والاجتناب بجميع المحرمات وان ندد علنا بما في الانذار
على خطا ومن لم يكن ان لا يترك من قسرية هذا بالملكة التي تعتبر الاطلاع على ادراكها كمالا
بها فان لا اعتناء عليها في السابق بالمدح هذا لا يخفى **الثالثة** في الطريق الموصل الى معرفة ما تنفق
التي بعض فقهاء ثبوت العدالة بقدر الاسلام من دون ان يعلم من لا يقاها بمكة ثبوتها وهو
الشيخ في الخلاف ونقل عن ابن الجوزي صاحب المعيد ظاهره ودلوه على ذلك بان لا يترك ذلك
ان يكون ظاهرها ماسونا وان يكون سائر العيوب بها وانما الى المساجد والمجاهات انما سئل
اهل بيته ومثله يقولون ما دنا منه لا غير وهو من هذا الشيخ في النهاية وابن بابويه في العقيقة
هو الاربع وعليه ذلك الاخبار الموثوق بها وبما استبعد من ظايرة الثبوت فان هذا ليس الجواب
على الاحتجاج بذلك بل لا بد من المعاشرة الباطنة والمعاملة المطلعة على الاحوال الحقيقية لا دليل
ورجائت بالاستغناء والاستشهاد بين اهل النقل والعلم كما في المشايخ السابقين من اشتهر
لتوثيق والتقوى والعدالة والاضطرار والوع قد ثبتت بشهادة العدلين وهو الاثر في
وفي الاكتفاء بالواحد في ثبوت عدالة الراوي في كان احدهما وهو من هذا الاكثر لا كفاية
على ثبوت الرواية التي لها الاصل به بشرط الشيء لا يذهب على اصله ما جاز ان الاصل جاز في
بالطريق الاول مشكك بعقوبة الثبوت فانها كانت على متوالي الرواية العدل الواحد ذلك
متوالي تركه الا ما خرج بدليل هو مفقود هذا واجب عن الاول بمنع شائع في اثاره
على المتروك اذ لا دليل عليه انما هو مجرد دعوى فلا يهمن محبة وعن الثاني بان المراد من
في الاية من هذه الصفة الواقعة ضعف الخبر على العلم بان ثبوتها وهو موقوف على العدالة

والصلي في صلاة الشاهدين انما هو لغيره ما مقام العلم الشرعي وغيرهما وثانيها وهو ما ذهب
 الاول من طرق المحدثين في الشهادة احتجابا بان الاحتجاب بعد الرواية ثم انما هو حكمه بان
 بان الحكم بعد الرواية موقوف على حصول العلم بها واختاروا الواحد في رواية واجب من الاول بان
 لا يتم بان التزكية شهادة ولم لا يكون كغيرها من الاخبار التي ليست ككثرة الاجماع وقول المحدثين
 المصوم وتفسيره من اجل انما هو اختياره في الحج باقاعه والمقلد مثله لاعتقاده في الاحتجاب في غير ذلك
 ونحن الثاني فاننا اردت بالعلم القطعي فنتفك وان اردنا الشرعي فسلم وهو يحصل بخلاف الواحد
 يحصل بغيره وانما تقر به هذا في الحديث وكلام الطرفين في حال لعل الاول اقرب لا يعنى ثبوت لعد
 بالمعدل الواحد بالثبوت المتكليف ما يحصل به ظن جهة الخبر لا الظن الحاصل من اجزاء القائل
 بان الرواية القلائق عدل او فاسق او ما يروى بها ولا يقتصر عن الظن الحاصل من قوله ان هذا
 قول المعصوم او مقلده او يقر به بل بما كانا في معنى على المستعبر ان كان الظن الحاصل
 زكاه او في اثبات من الظن الحاصل فلا زكاه واحدان برهان احدا لظن على الامر لا يثبت اعتبار
 الاخر مع كونه مشاركا في الاعتبار فتدبره لا تكن عافلا عما احتجنا من كلام أهل التفسير
 الرجال كالشيخ والكنى والعاشي ومن صدقهم وتبعهم من كان عدلا على النقل عن الواحد المرح
 والتعديل وعلى هذا فلا يمت الامر بل يمتنع التزكية السعد ويجوز الاطلاع على شهادة الاخر
 كيف ما اتفق **الثاني** كل من اتيه من الاخبار بانه قد عدل لرواية يقول الواحد العدل الكثرة
 الجرح ايضا وهو جليل لا يشترط الدليل بدينها فان ظهر خلاف ذلك من بعضهم فلا يعتد كونه
 من باب الغفلة وهذا مع عدم الاحتجاج في الجرح والتعديل اما ما عدا المستحق بينهم تقديم الجرح على
 المعدل حتى لو تعدد والمعدل زاد على الجرح بناء على ان اختيار المعدل لما ظهر من الجرح
 والجرح عنها يظن منها انما اطلع الجرح على ما لم يطلع عليه المعدل وهو جليل ايضا لكن لا
 على اختلافه وانما يحسن فيها يمكن الجمع من بين كلا في الجرح والمعدل وذلك عند اطلاق النقل
 بالجرح والنقوش اما في لا يمكن الجمع كما لو قال احد هذا راستى وقت كذا فعلى انما نأخذ
 وقال الاخر رايت في ذلك الوقت يصير ويتجه فلا راجح في القول بالوقوف مع التكاثر في
 تكثرة العدد والسطح وهو من وجوه الترجيح هو **الوجه الثاني** لو تعدد المعدل او المعدل
 يتعدى عدل عنهما وهل يكون ذلك العمل في الاخبار بتلك الرواية او لا بد من تحقيق ذلك
 المحدث عن يمين يمين امره ويعلم حاله فيكون للاختلاف في قولها العلم باحتمال ما عارض

فان

ذلك من الجرح والتعديل لغيره ومع الايمان لا يؤمن بوجوده فان قيل هذا الاحتمال جاريا في
 ثوبين ايضا كما لو قال حدثني فلان العدل فكيف تقبل القول في تركه مع التعيين لا
 يقبل بدونه مع اشترائه في الاحتجاج لانه لا يدرك قيل من الجرح حال الرواية على وجهين
 من الجرح والتعديل والمعاد عند الفرق بين ما ظهر منه العدل مع تعيينه فيمكن التلطف
 على الجمع عدم ظهور المعارض بين من لم يظهر له من التعيين نعم وما كان ذلك القول تركه لذلك
 المعدل مع تعدد الشهادة فليس فسادا منه بل بعد ظهوره من هذا العمل فبين بين وجهي الجرح
 وهو كونه في الحقيقة شهادة انما يتعدى الرواية او يثبت مضمون الخبر فيقر من هذه المقتضى ذلك
 غير كاف في حق المناظر في المبلغ على الحال التي استقيد منها القصة فلعلمنا عنه غير معينة على ما
يقول المحدثين لا لفظا المتداولة في الجرح والتعديل بل من الحديثين وعلم الرجال من الالفاظ
 التقديرية لغيره لا لاداة او جهة او جهة الحديث متفق او ثبتا او خفا او صراحا او صراحا او صراحا
 اربك حديثه او يتغيره ولا بأس به او شيخ او جليل او شاكروا وصالح الحديث وغيره او فاضلا
 او زاهدا او عالم او مهذب او قريب الامر وسكون الرواية ومن لفظ الجرح قوله كذا
 وصنع ضعيفا او الصلح الحديث في ذكر الدبر رقع القول من ان في نفسه مطاوعهم ويحذر ذلك
 اذا قرئ هذا فاعلم ان من جملة ما ذكر في الفاظ التعديل يكون الرواية في حديث الحديث وليس بصلح التعديل
 الا من عهد من الاصطلاح الجليل ما من لم يعد منه ذلك فلا على ما لا يخفى وما عدا هذا المقتضى
 الاول فتعق على ثبوت التعديل بها كما هو الحكم عنهم وما عدا هذا يختلف في ثبوت التعديل به
 بالعدم قال الشهيد الثاني في الالة لاختاره في الحديث المتصف بها المحسن مع معرفة كونها
 طائفة اصحابا لكنك خبرنا من جملة تلك الالفاظ قوله شيخ وجليل معاصره عالم ولا بأس به
 الامر وسكون الرواية ويختار حديثه ويحذر ذلك ما لا يقيد المصنف ولا التعديل في الحديث
 المتصف به يربط في بابي الصحيح والحق ليس بالوجه ويشدنا استفادة البعض من عدل بعضهم
 بالتزكيد لاحد الا انه يعلم السلام اللهم ما لم يكن لولا لترجمة معتد بها **البا** **الحاشية** **في بيان**
الاحاديث الواردة عن الرسول صلى الله عليه وسلم وكيفية اخذها بها ودعوة الاسلام في باب خلافتهم
 ما هذا لفظه عن ابن ابراهيم بن هاشم عن بيده عن جابر بن عبد الله عن ابي عبد الله عن ابي عبد الله
 ابي عبد الله عن سليمان بن قيس الهذلي قال قلت لابي عبد الله عن ابي عبد الله عن ابي عبد الله عن ابي عبد الله
 شيئا من تفسير القرآن واخا ودين عن النبي صلى الله عليه وسلم في ذلك الناس ثم سمعت منك شيئا من تفسيره

الحاشية

حاشية
 في بيان

[illegible]

انه رواية القدر بن ابراهيم بن سليمان عنده **باب** الحوي المشكور يورثه طهقة بن علي بن الحسن بن الحسين
عليهم وحيث لم يغير يكون الحديث دايزا بن جهمي وحيث فلا يارحنا من حيث من المذهب **باب** في ما لا يشتر
بين موسى التقي وبين غيره ويمكن استعماله انه هو رواية ابو جهمي في ما لا يارحنا من حيث من المذهب
ابو جهمي عنده رواية صفوان بن يحيى عنده رواية ابن فضال عنده رواية يهر عن ابي عبد الله عن والي
الحسن ثم حيث لا يشارك ولو عسر التميز لا يطعم الاشكال لان من عداه لا اصل له بل رواية واسم العلم
باب في المثلث بين التلويق وغيره ويمكن استعماله انه هو رواية علي بن الحسن الطاهري ورواية
هو عن ابي عبد الله حيث لا يشارك ولو عسر التميز فالأشكال لان من عداه لا اصل له بل رواية
باب في المثلث بين ابن عبد الرحمن التقي وغيره ويمكن استعماله انه القدر بن ابراهيم
عنه بن عثمان عنده رواية هرون بن ابي عبد الله عن ابي خديج حيث هو مشترك له ولو عسر التميز فلا اشكال
على الفكا لان من عداه لا اصل له بل رواية **باب** في المثلث بين التقي وغيره ويمكن استعماله انه ابن شبيب
رواية يحيى بن زكريا المازلي عنده **باب** ابن الصلت بن ابراهيم بن هاشم عنده رواية ابي عبد الله بن
جعفر عنده رواية يهر عن خالد عنده حيث لم يغير التميز فلا اشكال **باب** في المثلث بين ابن عبد الله
التقي وغيره ويمكن استعماله انه هو رواية ابي عبد الله عن ابي عبد الله عن ابي عبد الله عن ابي عبد الله
لان من عداه لا اصل له بل رواية **باب** في المثلث بين ابن ابي عبد الله التقي وغيره ويمكن استعماله انه
استعلام **باب** ابن ابي عبد الله بن ابراهيم بن هاشم بن ابي عبد الله بن ابراهيم بن هاشم بن ابي عبد الله بن ابراهيم
بن ابي عبد الله بن ابراهيم بن هاشم بن ابي عبد الله بن ابراهيم بن هاشم بن ابي عبد الله بن ابراهيم بن هاشم
لان من عداه لا اصل له ولا كتاب **باب** في المثلث بين ابن عبد الله التقي وغيره ويمكن استعماله انه
انه هو رواية يهر عن ابن ابي عبد الله عن ابي الحسن بن محمد التقي عنده رواية الحسن بن ابراهيم
وحيث لا يغير فلا اشكال لان من عداه لا اصل له ولا كتاب **باب** في المثلث بين ابن عبد الله التقي وغيره ويمكن
استعماله انه ابن آدم التقي بن ابراهيم بن هاشم بن ابي عبد الله بن ابراهيم بن هاشم بن ابي عبد الله بن ابراهيم
احمد بن ابي عبد الله عنده **باب** ابن ابراهيم بن هاشم بن ابي عبد الله بن ابراهيم بن هاشم بن ابي عبد الله بن ابراهيم
ابن جهمي عنده **باب** ابن ابراهيم بن هاشم بن ابي عبد الله بن ابراهيم بن هاشم بن ابي عبد الله بن ابراهيم
عنده رواية الفضل عنده رواية يهر عن ابي عبد الله بن ابراهيم بن هاشم بن ابي عبد الله بن ابراهيم بن هاشم
فالوقت **باب** في المثلث بين التقي وغيره ويمكن استعماله انه ابن ابي عبد الله بن ابراهيم بن هاشم بن ابي عبد الله بن ابراهيم
عنده رواية ابن ابي عبد الله عنده رواية علي بن الحكم عنده **باب** ابن ابراهيم بن هاشم بن ابي عبد الله بن ابراهيم

عنه

حيث لا يغير رواية ابن ابي عبد الله بن ابراهيم بن هاشم بن ابي عبد الله بن ابراهيم بن هاشم بن ابي عبد الله بن ابراهيم
عليه بن ابراهيم بن هاشم بن ابي عبد الله بن ابراهيم بن هاشم بن ابي عبد الله بن ابراهيم بن هاشم بن ابي عبد الله بن ابراهيم
رواية يهر عن ابي عبد الله بن ابراهيم بن هاشم بن ابي عبد الله بن ابراهيم بن هاشم بن ابي عبد الله بن ابراهيم بن هاشم
رواية يهر عن ابن هاشم بن ابراهيم بن هاشم بن ابي عبد الله بن ابراهيم بن هاشم بن ابي عبد الله بن ابراهيم بن هاشم
فالوقت على الحديث من المذهب **باب** في المثلث بين التقي وغيره ويمكن استعماله انه ابن ابراهيم بن هاشم
الكتاب التقي بن ابراهيم بن هاشم بن ابي عبد الله بن ابراهيم بن هاشم بن ابي عبد الله بن ابراهيم بن هاشم بن ابي عبد الله
الجهني عنده رواية يهر عن ابن هاشم بن ابراهيم بن هاشم بن ابي عبد الله بن ابراهيم بن هاشم بن ابي عبد الله بن ابراهيم
وحيث لم يغير التقي بن ابراهيم بن هاشم بن ابي عبد الله بن ابراهيم بن هاشم بن ابي عبد الله بن ابراهيم بن هاشم بن ابي عبد الله
باب في المثلث بين ابن عبد الرحمن التقي وغيره ويمكن استعماله انه ابن ابراهيم بن هاشم بن ابي عبد الله بن ابراهيم
انه ابن ابي جعفر الكتاب بن ابراهيم بن هاشم بن ابي عبد الله بن ابراهيم بن هاشم بن ابي عبد الله بن ابراهيم بن هاشم
رواية يهر عن ابن هاشم بن ابراهيم بن هاشم بن ابي عبد الله بن ابراهيم بن هاشم بن ابي عبد الله بن ابراهيم بن هاشم
واسحق بن حماد عنده **باب** ابن خديجة التقي بن ابراهيم بن هاشم بن ابي عبد الله بن ابراهيم بن هاشم بن ابي عبد الله بن ابراهيم
رواية يهر عن ابن هاشم بن ابراهيم بن هاشم بن ابي عبد الله بن ابراهيم بن هاشم بن ابي عبد الله بن ابراهيم بن هاشم
المشرك بين التقي وغيره ويمكن استعماله انه ابن عبد الله السلي التقي بن ابراهيم بن هاشم بن ابي عبد الله بن ابراهيم
رواية يهر عن ابن هاشم بن ابراهيم بن هاشم بن ابي عبد الله بن ابراهيم بن هاشم بن ابي عبد الله بن ابراهيم بن هاشم
وحيث لم يغير التقي بن ابراهيم بن هاشم بن ابي عبد الله بن ابراهيم بن هاشم بن ابي عبد الله بن ابراهيم بن هاشم بن ابي عبد الله
استعلام **باب** ابن ابي عبد الله بن ابراهيم بن هاشم بن ابي عبد الله بن ابراهيم بن هاشم بن ابي عبد الله بن ابراهيم بن هاشم
البرقي وعنه بن سليمان عنده **باب** ابن ابراهيم بن هاشم بن ابي عبد الله بن ابراهيم بن هاشم بن ابي عبد الله بن ابراهيم بن هاشم
وعنه لياقرو والصادق عليه السلام بن ابي عبد الله بن ابراهيم بن هاشم بن ابي عبد الله بن ابراهيم بن هاشم بن ابي عبد الله
رواية يهر عن الحسن بن الوليد عنده رواية يهر عن ابي عبد الله بن ابراهيم بن هاشم بن ابي عبد الله بن ابراهيم بن هاشم
رواية يهر عن ابن ابراهيم بن هاشم بن ابي عبد الله بن ابراهيم بن هاشم بن ابي عبد الله بن ابراهيم بن هاشم بن ابي عبد الله
يوه التقي بن ابراهيم بن هاشم بن ابي عبد الله بن ابراهيم بن هاشم بن ابي عبد الله بن ابراهيم بن هاشم بن ابي عبد الله
استعلام **باب** ابن ابراهيم بن هاشم بن ابي عبد الله بن ابراهيم بن هاشم بن ابي عبد الله بن ابراهيم بن هاشم بن ابي عبد الله
يهر عنده رواية العباس بن ابراهيم بن هاشم بن ابي عبد الله بن ابراهيم بن هاشم بن ابي عبد الله بن ابراهيم بن هاشم
فالحال على ما روي **باب** في المثلث بين التقي وغيره ويمكن استعماله انه ابن ابراهيم بن هاشم بن ابي عبد الله بن ابراهيم
الحسين بن ابراهيم بن هاشم بن ابي عبد الله بن ابراهيم بن هاشم بن ابي عبد الله بن ابراهيم بن هاشم بن ابي عبد الله

رواية

المستطوي

[illegible]

من الحسن

ابن الحسن عنه وحيداً تميز قال لوقت **باب عبد الله بن سعيد** المشترك بين قنبر وعنه ويمكن استعماله
ابن سعيد ابن شبل رواية على ابن النعمان عنه **قائد** ابن سعيد بن جابر النخعي رواية يونس بن عبد العزيز
عنه وحيداً تميز **قائد** قال لوقت **باب عبد الله بن الحسن** المشترك بين الرجلين **لامرأة** لأحداهما بالنسبة
ويمكن استعماله **قائد** ابن عباس العلوي رواية محمد بن الحسن ابن الوليد عنه وقنبر أو والده
قائد ابن عباس العلوي الذي لا بأس به يونس بن عمر السلفي **باب عبد الله بن عبد الرحمن**
المشرك بين قنبر وعنه ويمكن استعماله **قائد** ابن عبد الرحمن بن عتبة الثقفي رواية محمد بن يونس
عنه وحيداً تميز قال لوقت **باب عبد الله بن الحسن** المشترك بين ابن عثمان بن عمار الثقفي وبين ابن عثمان الحارثي
الرازي ويمكن استعماله **قائد** هو رواية يونس بن موسى الزناطية **قائد** الاول رواية محمد بن عبد الله
لأنه وعد من بغال وحيداً تميز قال لوقت **باب عبد الله بن علي** المشترك بين جليل بن علي والشافعي
ويمكن استعماله **قائد** ابن إدريس بن زيد التهامي عنه **قائد** ابن علي الكوفي رواية محمد بن عيسى
وأما غيره فلا ينفرد بأصل ولا كما لا يخفى **باب عبد الله بن علي** المشترك بين جماعة لأخطاهم في
التوثيق ويمكن استعماله **قائد** ابن علي بن الحسين بن زيد بن إدريس بن عتبة عن جعفر بن جاعة رواية علي بن
قائد ابن علي بن الحسين الفقيه رواية علي بن أبي حمزة عن رسول الله صلى الله عليه وآله تميز قال لوقت
باب عبد الله بن محمد المشترك بين جماعة لأخطاهم في التوثيق ويمكن استعماله **قائد** ابن عمر بن بكاد
الغياطي الثقفي رواية يحيى بن زكريا عنه وحيداً تميز قال لوقت **باب عبد الله بن القاسم** المشترك بين
جماعة لأخطاهم في التوثيق ويمكن استعماله **قائد** القاسم الحارثي رواية محمد بن خالد الزنجي عنه
ابن القاسم الحارثي رواية محمد بن عبد الرحمن عنه ورواية محمد بن الحسن عنه وحيداً تميز قال لوقت
عرفت **باب عبد الله بن محمد** المشترك بين قنبر وعنه ويمكن استعماله **قائد** أبو بكر الطخري رواية
بكار ابن عنه **قائد** ابن محمد بن إدريس الخاقاني عنه رواية أحمد بن محمد بن يحيى بن عيسى عنه
ابن محمد الكوفي رواية محمد بن إدريس بن محمد بن علي **قائد** ابن محمد الأسدي الحارثي المروزي الثقفي
رواية علي بن الحسن بن عبد الله بن القنبر عنه رواية أحمد بن محمد بن عيسى عنه ورواية الحسن بن علي
الكوفي عنه **قائد** ابن محمد المايهني رواية عن محمد بن الحسن بن عبد الله الجعفي **قائد** ابن محمد بن حسين
الحسيني الثقفي رواية محمد بن عيسى ابن عبد الله عنه ورواية أحمد بن الحسن بن عبد الله عنه **قائد** ابن محمد بن خالد
الطائي المقتزبي صرف طبقة رجاله العسكري عنه ورواية محمد بن علي الطائفي عنه **قائد** ابن محمد الرازي
رواية أحمد بن محمد بن يحيى عنه **قائد** ابن محمد الكاشي رواية محمد بن أحمد بن يحيى عنه **قائد** ابن محمد بن علي

عبد
الحسين بن علي
بن الحسين بن علي
بن الحسين بن علي
بن الحسين بن علي
بن الحسين بن علي
بن الحسين بن علي
بن الحسين بن علي

11

12

وفي جابر
المبرز ناظم وردانية ابراهيم
ابن اسحق النهاوندي
عنه

ثابت عنه وحديثه في الوقت **باب محمد بن عبد المطلب** المشترك بين جماعة لاحظ له في التوثيق حديثه في رواية
باب محمد بن عبد المطلب المشترك بين ثقتين وعقد يمكن استسلام **ابن عبد الله بن صالح** ورواية الحسن
ابن احمد بن ابي اسحق وروايته هو عن القاسم **ابن اسمعيل** **ابن عبد الله** الكاتب القنبر وروايته محمد بن محمد
عبد الله العنبري عنه **ابن عبد الله بن صالح** وروايته عن علي بن ابي النعمان الكندي عنه في منزلة الوقت **باب**
محمد بن عبد الله المشترك بين جماعة لاحظ له في التوثيق ويمكن استسلام **ابن عبد الله** العلوي
الحلي في رواية الحسن بن موسى عنه وحديثه في الامراء **باب محمد بن عثمان** المشترك بين ثقتين
وعقد يمكن استسلام **ابن عثمان** **ابن عبد الله** العربي صاحب لسان الجبل بمقارنته من يروي عن الثقات
عليه حديثه وكل له حديثه في الوقت **باب محمد بن علي** المشترك بين ثقتين وعقد يمكن استسلام
ابن علي الخياط وروايته ابن البعير عنه وحديثه في الوقت **باب محمد بن علي** المشترك بين ثقتين
وعقد يمكن استسلام **ابن علي** بن ابراهيم بن محمد بن علي القاسم **ابن محمد** بن ابراهيم بن عبد الله
ابن علي بن ابراهيم بن موسى الكوفي صاحب الكذاب الضعيف وروايته **ابن القاسم** بن ابراهيم بن عبد الله
ورواية جعفر بن عبد الله الحميري عنه **ابن علي** بن ابي الشعب القنبري **ابن سنان** عنه وروايته هو
عنه ورواية ابي جليل الفضل **ابن صالح** عنه **ابن علي** بن احمد بن هشام وروايته ابن ابي عمير عنه وروايته هو
عن محمد بن علي بن ابراهيم بن علي بن احمد **ابن علي** بن احمد بن ابي رباح **ابن علي** بن الحسن بن
بابير الشاذلي الكوفي حديثه في الحديث وروايته **ابن علي** بن محمد بن محمد بن النعمان بن الحسين بن ابي
عبد الله عنه وروايته علي بن احمد بن العباس النخاشي عنه وروايته الحسين بن ابراهيم بن محمد بن علي
محمد بن ابراهيم عنه **ابن علي** بن الحسين بن ابي رباح **ابن علي** بن الحسين بن محمد بن علي بن الحسين بن
ابن علي بن احمد بن القنبر وروايته **ابن القاسم** عنه **ابن علي** بن الشافعي وروايته محمد بن عبد الله بن ابي طالب
عنه **ابن علي** بن عيسى **ابن محمد** بن احمد بن ابراهيم بن ابي رباح **ابن علي** بن ابي النعمان وروايته **ابن علي** بن
عنه وروايته **ابن الشاذلي** عنه وروايته الحسين بن ابراهيم بن عبد الله عنه وروايته **ابن محمد** بن ابراهيم
ابن علي بن ابراهيم بن محمد بن علي بن الحسين بن ابراهيم بن عبد الله عنه **ابن علي** بن ابراهيم بن محمد بن علي بن الحسين بن ابراهيم بن عبد الله عنه

[illegible]

جازعته من محمد بن عطاء بن مهزيان الشقة ومنه الحسن بن محمد بن خلفه الموفق وكثير هو السابق فقام
 محمد بن خلفه وليه هو السابق لكن غاب عنه الاطلاق على الحسن بن محمد ورواه غيره ويمكن استسلام **ابن**
 هو ايضا ورواه محمد بن قيس وعدة من **رواه ابن سنان** الماشرك بين عبد الله الشقة وعبد الله بن جعفر
 يمكن استسلام **ابن** عبد الله بن عطاء بن مهزيان الشقة ومنه الحسن بن محمد بن خلفه الموفق وكثير هو السابق فقام
 الرحمن بن ابي مخنف بن عطاء بن مهزيان الشقة ومنه الحسن بن محمد بن خلفه الموفق وكثير هو السابق فقام
 خلاص محمد يمكن استسلام **ابن** محمد بن عطاء بن مهزيان الشقة ومنه الحسن بن محمد بن خلفه الموفق وكثير هو السابق فقام
 سعيد بن عطاء بن مهزيان الشقة ومنه الحسن بن محمد بن خلفه الموفق وكثير هو السابق فقام
ابن طلاس من الماشرك بين محمد بن الحسن بن محمد بن خلفه الموفق وكثير هو السابق فقام
 عبد الله بن محمد بن خلفه الموفق وكثير هو السابق فقام
 اشكال التماس بينهما في غير القبول واما رضي الدين بن محمد بن خلفه الموفق وكثير هو السابق فقام
 صغير وهو من الاطلاق على ما يظهر من كلام القوم وكذا على ابن موسى بن جعفر بن محمد بن خلفه الموفق وكثير هو السابق فقام
 الحسين جاع كذا الغار **رواه ابن** الماشرك بين عبد الله بن جعفر بن محمد بن خلفه الموفق وكثير هو السابق فقام
 محمد بن عبد الله بن جعفر بن محمد بن خلفه الموفق وكثير هو السابق فقام
 كسبي في جميع الشقة بما وجدنا من غير الاشكال الماشرك بين عبد الله بن جعفر بن محمد بن خلفه الموفق وكثير هو السابق فقام
 ثم كان شاركا في ذلك ما رواه **ابن** الماشرك بين عبد الله بن جعفر بن محمد بن خلفه الموفق وكثير هو السابق فقام
 ابنه يمكن استسلام **ابن** الحسن بن عطاء بن مهزيان الشقة ومنه الحسن بن محمد بن خلفه الموفق وكثير هو السابق فقام
 والتقدم فينا على من هو على صفة مع الشقة فيقول كذا ما رواه الحسن بن محمد بن خلفه الموفق وكثير هو السابق فقام
 عن بعض الغفلة وما بعض الاشكال ورواه محمد بن جعفر بن محمد بن خلفه الموفق وكثير هو السابق فقام
 وكلام الغفلة وهو على القول بتقديم الحسن بن جعفر بن محمد بن خلفه الموفق وكثير هو السابق فقام
 انه اعلم **رواه ابن** الماشرك بين عبد الله بن جعفر بن محمد بن خلفه الموفق وكثير هو السابق فقام
 بما تقدم قوابله ورواه الحسن بن جعفر بن محمد بن خلفه الموفق وكثير هو السابق فقام
 حميد بن ابي نعيم بن جعفر بن محمد بن خلفه الموفق وكثير هو السابق فقام
 مكثر من الخوض في الاشياء فينبغي في الجواب من رفع الاشياء الاطلاق فيكون عبد الله بن جعفر بن محمد بن خلفه الموفق وكثير هو السابق فقام
الباقى في الباب من شدة في محمد بن الحسن الماشرك بين عبد الله بن جعفر بن محمد بن خلفه الموفق وكثير هو السابق فقام
 الاسدي وبن ابي نعيم بن جعفر بن محمد بن خلفه الموفق وكثير هو السابق فقام

الحمد لله
الذي هدانا لهذا
ما كنا لنهتدي لولا
هدى الله لنا

نظری

[illegible][illegible]

بسم الله الرحمن الرحيم
 من غفر بين الغيبيات وحياي برغم مؤساة ظلاله
 الطعن جمع طعنوه وفي أصل الخودج وشبهه المرأة طعنت فارتدت الخودج فان ارتدت
 اطلوا عليها بهذا اللغظا عا والغبي وخارج موضعان والغبي الكلاءة الكلاءة
 والخارج مكان المأوى مكان المأوى والجمع حمران والدبا جمع النجور وهو الليل
 للظلم ويبد بالظن هيا الذوا لهذا شبه من بالشموس شبهة اني بيقان لمعا
 قبلنا من الغيب اشباه النعام النواير العرب تسمى المرأة البيضاء والاولاد
 الطيبة قال الله تعالى كما من بعض يكون وذلك اصفا البقير بيضاء وبغا عليها
 والغيب جمع عيس وعيساء وهي الابل البيض ومن كرايم الابل وبشبهها بالنعام لسعة
 سيرها وحض النواير لان سيرها السريع والبع ومن دون ذلك الخد ربيته فاص
 ثرو بقاء المشيلات النواير الحد راسه وشبهه المرأة بالظبية حمار للنساج
 بنه في حسن الغيب والنعير والمسلات الاسود ذات الاشبال الخواير جمع خاير
 وهي التي خد رها اي احيا وحض المشلات كونها اقوى دلو وحض الخواير
 لانها غالب اكثر من الظواهر شوبها عابا الخواير لفتنة عن العيوب النواير
 شوبها من فضلة بعد مشقها لعماء عبيد وهو القتل والى جمع الخواير
 وتندى وهو فصول وقد تكرر الخواير الباء وقراء من علمه بحاجته لاضحا
 وكما خرج البلب خرج الخواير من فضلة عن العبيد كيف خجل انما الخواير هذا
 نظير قول المعري وبنا السيرة وعلمنا اني سقما حمل الخواير الخواير عن النظر انا
 اعجزت فاني الشغوف بظاها سابع وجدي في فلوب المعاني اعجزت اني البسبح
 ويؤوب لظلم المرأة على اسمها والعاليا الحرف الشغوف جمع شغف وهو الشوق الى رفق
 واللباير الشهاب والمعاني جمع مفق قال الاصمعي هو زربنج حمار قد الراس
 بالبر تحت الفلانة والغفر السرة المتأخر في قوله فلانها الخد وفاء ناقولم حضروا
 طاولا للمسغات لم يفتح لاشاها بالضم بلعني ان هذه المرأة انا وضعت هذه
 الشغوف على اسمها حصلت فلوب المعاني الخواير على راس الشعان وجد عطفه كيف
 لم يكن هي الموضوع على اسمها فلوب المعاني واسطاط على هذا المعنى ويجوز ان يكون

ونفي اعتداء والعطف من العنصر المحقق ومن الشاة ما تنقربا بقها كالحار وبها ان العاطفة
 ولا عاطفة اي عن لا شاة ويجوز ان يراد بالعطف ما ينشأ بها او تكون بخلاف المعنى
 ان لا يجرها عن الاسلام كما ان حقيقة ان العطف وقلة الحاق حقيقة ان الايمان التوحيدي
 كولا علومة كمرحلة صليبية ثم ينشأ كافي وايضا كولا علومة لا الهة وبراهينه الكلاية
 لكان التوحيد معرضا لاهل الضلال ومهنا بها فان جميع العلوم الاصولية اليه
 تنسب عن طريق كلامه مستدل للعلماء على التوحيد واهتمد والمطابق العدل و
 الضاليل كثير الضلال واما التوبة فلم يذكرها الجوهري بالتأنيق او التوبة انما يكون في
 ابن فارض الايمان الاقدا وطوع بمسيرة قبول كمن وتر فطرح وقايد الاقدا
 قدر وهو فضاء الله واليهين بمعنى القوة والوقت والفتح والسكر الفرد والمعنى انهم من
 القوة النفسية يمكن مع ما من دفع القدر ومشيئته نعم وجعله من الاله لا بما ظاهرا احد من الناس
 والوقت ايضا من اسماء الله نعم وقوله بوركنا في ذله الله بركة والبركة النماء والزيادة وقوله
 مطلع اي طيعه لاقدار وقدين الطاعة والقدر في البيت الثاني فلو تركن انتم الخلق
 فاحسنا كونهما بالمرغبات الزاخرة المترغبات المرغبات والزواجر المرغبات والموصوف
 محذوف اي بالادوية والانهما المرغبات يعني لوضرب الارض رجل في حال وطء وهي
 الحظ المحل في هذا الماء وهذا وما بعده معنى القدر والطاعة ولو زام كشف التوبة
 كونه كونه وقطع من ان لا كونه كل ما في كونه كونه اي لغة كايكر والعمامة اي طلق على
 الرؤس فهو الآية العظمى في شريط الهدى وخيرة آداب الله في البصائر والاية العظمى
 ونوم دليل الله الاعظم على كل مؤمن وموافق مجته وعلاوته ومستبدل مستخرج
 كان عليه السلام من اسرار الله نعم لاندركه الافكار ويجر من عجاو العلم لا تقع على حاكمة
 الانبساط وكان منير من الفضائل لا الاطلاع على كنه الله نعم لا جرم تقطعت فيلن في
 الواصفين وطارت في حقيقة فضل ربها والعالمين فليها جعله حير او باب الهوى
 روي الله من يوم تكلم بخصومة يدي فند في الابد ينادي اي يوم وقعت المبدد
 وهو اسماء كانت عنده الوقعة وقال الشعبي بد ربك كانت جل اسم بدد وقوله يدي
 فند اي جسم يدي فند هو جمع فند وهي الواحد من دنت السم والمباد والمسرع والضمير

كالاشارة بوجوهها لا يجرى في شئ من الاله والاعاد الدين والحق صيغة والظاهر اعتبار ذلك في جميع ما مر
الجزا كذا في النساجنة من غير ان يلاحظ الحجة في القبط والنساجنة بالربيع وقبيل المعينين لهما بالحق
اشقى من منتهى ما عدل بان ولد الخليل لا يجب ان يصدق بكونه ولا يدخل فيهما ما كان من خصوص اوليها لعدم
انتمائها لاطلاق الله ولا يزيل الا بآياتهم ومنه ان الحجة لا تجمع بين اخبار الملة والحق واما الجاهل على
الكوافرة مع الشرح على الملة على الملة وتز من اخبار الملة على شدة الكوافرة فتكون مكرهه كذا حسب
البرهنة على انما يبره بعد وترك الشرح من المحرم مكرهه كبر من الشرح من وجه الحرام على فعل المذكور
منع الرجحان في هذه الوجوه المحرم وسكن الحرام فليس بمنزلة ولو صرح بالبرهنة لان من شرطها ان يكون
طالب الحق من غير شرط يرجع الى الحق في المثل وعدم التوضيح والحق في وجهه والحق في وجهه الملة
ويعتدل في العلم انما هو حصول النفس منها وارجح الحق في وجهه والحق في وجهه الملة
الايمان الملة في الغرض انما هو في وجهه الملة من التوضيح فلا يلزم لها وضوح على الحق في وجهه الملة
الاخاوة عينا وكسب نصيبا الذي لم يلقوا احد الشك في العلم انما هو في وجهه الملة من التوضيح
لا يفي عنهم واعقب مع العلم من يلا الكوافرة في الاول ويجوز في الثاني وغير الخشب للحرمة ونفا
الكوافرة شدة وصعوبة في اولها والحق وان كواحدة مع انفسها الى ابدى الحق في وجهه الملة من التوضيح
بده بل قوله ولو كان ماسقا وتزوج اصله من اهل مكة فافترق فاهم بالحق في وجهه الملة من التوضيح
للمصلحة الملة وضروا بل من اخذوا العلم في الفرائض ولفظ بعض الكيفيات والحق في وجهه الملة من التوضيح
مبتدأ وبالاجماع الملة في وجهه الملة من التوضيح والحق في وجهه الملة من التوضيح
اسمه في وجهه الملة من التوضيح وكذا في الذهب في وجهه الملة من التوضيح والحق في وجهه الملة من التوضيح
والجهد والحق في وجهه الملة من التوضيح وكذا في الذهب في وجهه الملة من التوضيح والحق في وجهه الملة من التوضيح
اصنى والحق في وجهه الملة من التوضيح وكذا في الذهب في وجهه الملة من التوضيح والحق في وجهه الملة من التوضيح
تلك في وجهه الملة من التوضيح وكذا في الذهب في وجهه الملة من التوضيح والحق في وجهه الملة من التوضيح
البحر المعروف في الماء او مطلق الماء الذي هو في وجهه الملة من التوضيح والحق في وجهه الملة من التوضيح
الدينان في وجهه الملة من التوضيح وكذا في الذهب في وجهه الملة من التوضيح والحق في وجهه الملة من التوضيح
او في وجهه الملة من التوضيح وكذا في الذهب في وجهه الملة من التوضيح والحق في وجهه الملة من التوضيح
في وجهه الملة من التوضيح وكذا في الذهب في وجهه الملة من التوضيح والحق في وجهه الملة من التوضيح
او من وجهه الملة من التوضيح وكذا في الذهب في وجهه الملة من التوضيح والحق في وجهه الملة من التوضيح

الدين لا يباين في وجهه الملة من التوضيح وكذا في الذهب في وجهه الملة من التوضيح والحق في وجهه الملة من التوضيح
جبل جدهم كبر من وجهه الملة من التوضيح وكذا في الذهب في وجهه الملة من التوضيح والحق في وجهه الملة من التوضيح
كسب اسمهم العقلا فلا تعلق لهم واهل الرتبة لان المعبد من اهل الصلابة بعد من الركوب اليهم وفي الخبر
لشعير يجرى من لوانا خذوا ثم شئت وكذا في الذهب في وجهه الملة من التوضيح والحق في وجهه الملة من التوضيح
ولكن من العوضين حكم انفس في الاصل والحق في وجهه الملة من التوضيح والحق في وجهه الملة من التوضيح
ما سيجي في الاول ومحذور هو ما اشغل على وجهه الملة من التوضيح والحق في وجهه الملة من التوضيح
الجهد والحق في وجهه الملة من التوضيح وكذا في الذهب في وجهه الملة من التوضيح والحق في وجهه الملة من التوضيح
كان يبدى اليه العقل في وجهه الملة من التوضيح وكذا في الذهب في وجهه الملة من التوضيح والحق في وجهه الملة من التوضيح
لشعير في وجهه الملة من التوضيح وكذا في الذهب في وجهه الملة من التوضيح والحق في وجهه الملة من التوضيح
كالاسلام ولو من الملة في وجهه الملة من التوضيح وكذا في الذهب في وجهه الملة من التوضيح والحق في وجهه الملة من التوضيح
وكذا في الذهب في وجهه الملة من التوضيح وكذا في الذهب في وجهه الملة من التوضيح والحق في وجهه الملة من التوضيح
والرجحان في وجهه الملة من التوضيح وكذا في الذهب في وجهه الملة من التوضيح والحق في وجهه الملة من التوضيح
لغيره وغيره والحق في وجهه الملة من التوضيح وكذا في الذهب في وجهه الملة من التوضيح والحق في وجهه الملة من التوضيح
بالاعيان في وجهه الملة من التوضيح وكذا في الذهب في وجهه الملة من التوضيح والحق في وجهه الملة من التوضيح
عننا الاخبار والاعيان وكذا في الذهب في وجهه الملة من التوضيح والحق في وجهه الملة من التوضيح
بالحق في وجهه الملة من التوضيح وكذا في الذهب في وجهه الملة من التوضيح والحق في وجهه الملة من التوضيح
لغيره في وجهه الملة من التوضيح وكذا في الذهب في وجهه الملة من التوضيح والحق في وجهه الملة من التوضيح
افراد من الان في وجهه الملة من التوضيح وكذا في الذهب في وجهه الملة من التوضيح والحق في وجهه الملة من التوضيح
شئت الاحتياط في وجهه الملة من التوضيح وكذا في الذهب في وجهه الملة من التوضيح والحق في وجهه الملة من التوضيح
الحجرات في وجهه الملة من التوضيح وكذا في الذهب في وجهه الملة من التوضيح والحق في وجهه الملة من التوضيح
عن الوجه ان اسما من شيا من وجهه الملة من التوضيح وكذا في الذهب في وجهه الملة من التوضيح والحق في وجهه الملة من التوضيح
الحجرات في وجهه الملة من التوضيح وكذا في الذهب في وجهه الملة من التوضيح والحق في وجهه الملة من التوضيح
عليه الحق في وجهه الملة من التوضيح وكذا في الذهب في وجهه الملة من التوضيح والحق في وجهه الملة من التوضيح
المعظم او من وجهه الملة من التوضيح وكذا في الذهب في وجهه الملة من التوضيح والحق في وجهه الملة من التوضيح
يشت بالمال في وجهه الملة من التوضيح وكذا في الذهب في وجهه الملة من التوضيح والحق في وجهه الملة من التوضيح

او التلوين وبنهاية ما عدا ما دلل على مسفر وقد سبق بيان والايجام فتقول في سبب الحظر والموانع
 والممنوع من المسائل كماله في جواز الاستعمال وجواز الاكثار يجوز الانفعال منها في جهة الخطر
 مع الاضرار بحفظ المبدأ من التلف في العض النجس المملكين او التلوي في دفع المرض بشرط
 كونه ضار او كون الطبيب ضاراً والدعاء في قطع مضمراً وليس غير بل اوى غيره وكذا في جرح بين الحزب
 وغيره وفي ضد شرط من الشرط ما يقتضيه جرحه ودخل تحت قوله ما جعل شعراً من شفاء وما الاكثار
 في جرح بشرط ما لا يلهي من الجرح وغيره الجرح في المرض القابل للاسراع فانه جرح زائد الاستحباب
 به جرح ضار فله يمكن في اقلية الاستصحاب على الحق المألوف بجرحه فله فصد لها شرط مع وجودها فتقول
 بصددها او فصد غيرهما في الوجوه السابقة فلا مانع ولو قصد الحرام فبما في جهة الكلام ولا مانع من الانقضاء
 به في الوجه الحلال الكلي الاوجب به وجعلها موانع وبغيرها الاستصحاب به عن الظلال وتخص الجرح بما
 يكون تحت التمام مكشوفاً غير محجب بالباطل ويجوز اطلاق الاختيار فيه مصنف في الغنة الشهيرة ومقتضى
 بالاجماع ان المقتضى في المصلحة في الموضع الجرح في العمل الاصحاح اسنادها اليهم فيه وليس يمنع من جهة ما سائر
 الدعاء للفلاح في عقد في المهران وحيث كانت المصلحة غير المعالجة في الاستصحاب او منع عن الظلال
 انحصر ما يجوز له الاكثار بقايله عن التمام فلو كان في زمان او مكان لا يحصل المصلحة الغالبة الا بالاكثار
 عن الظلال لا يمكن حرمة ولا تاجره فلا يجوز الدعا فيه لصل المصلحة من جهة ما منع من جهة ما منع من جهة
 والحرام وحصول الاموال المفقودة في هذه المقام وما ورد في جرحه من غير تعليم ضارباً مطعوناً وحول
 على الاسكان وليس اعلام شرطاً في صحة العقد وانما وجب الجرح في الجملة لكنه واجبه في الدقة الاختيار كما
 جرح على رفق رافع الحرام في كل مقام وفي المقصود ما يدل على هذا المقام بالخصوص ولو اجزى جرحه جرحه
 ما يابصل كان انكروا بقايل الوجوب التام به ولو لم يضر جرحه على العلم بالاصحاح في الاختيار ولو
كانت نجاسة الدم في يده كالاثير المفقود غير المشبهة في النجاسة الجرح الاستصحاب به
لا اختلف العلماء فصد عن غير من الانقضاء الموقوف على الاستعمال مع المباشرة والتلوين والجمع الموقوف
 عن جهته والروايات الدالة على منع الانقضاء بالمباشرة واجزائها التي علمنا الدالة على منع الانقضاء بالمباشرة
 اجزائها التي علمنا الجرح وبما على المانع من اسراع المقتضى من وجوهها عن المشغول الجرح كونه زائداً
 كان وانما مع سنده اهله بالمعاصرة وانما الانقضاء بالمباشرة والتلوين كدفعه لسانه عن كلبه او سائر
 وتكلم به غيره وجلان اوجه الجواز لعدم المصلحة في المصلحة والموافاة في الاعيان الخفية كما لا يعقل التلوين
 والجمع في زمانه وفي خصوص المباشرة ويجوز به انما او ما اطلق دون المضاف اليه كونه من المشغول

كسائر الاعمال ومع اشتداد الصورة بين الحلال والحرام يتبع العقد يعني تعاقب صفته الحرام في معاملته فاستدل
بأنه لا يصح بيع المعقوف الكاهن في السحر والمطهر في النسخ بالباطل والغارف بطرق الدبيب وهو المؤذي
مع ملاحظة صفاتهم فيه والدفع إلى الكفر الجور لاخذ الحرام وفي حرة المال وجهان ولو احتلوا المحل
او قلوا بأن الحكم لا يخص كل منهما بحكمه ولو لم يكن هذا القسم المعامل مع اهل الباطل على ما يقرهم على اهل الحق حال
قيام الحوب بينهم ومنه يرجع اولياء الذين اولعوا بالسلح وهو طلق ما يجوز الحوب ولو اريد خصوص
الحبيب كان ما لا ذكره مطلقا فلهذا لا بد من اسلام او من هبة صلا او من قضاء المصلحة او لا
مع قيام الحوب بين الظالمين والمظلومين وان كانوا مسلمين مع احتمال انتقامهم في ذلك الحوب للاجماع وظن
الاجاز ومع عدم قيام الحوب لا تحرم الامع العقد والشرط ويصدق لو كان احدا متعاضدا على مسلم او كافرا
غير متعاضدا ولو كانا مسلمين لم يصدق العقد في غير ذلك بناء على ان الاصل في الطرقي الوصول الى السلم في
هذه الدواب واسباب السفر والسعي في قوتهم بغير اشتغال واستعمال الخلق في غير ذلك ولو حصلنا المعامل
تعمل بالمال او بغيره فصدقنا ايضا ولو لم يرد في الحرام والواقع خلافه حيث ان كان غاصبا وليس الحكم
هنا معاولا لظنة ترك الحرام او لا يصح عليه بل لقيام المحرم على خصوصية ولا بد في جهة الحرام بين الا
الوصية المعارية العارية وبين المخافة في الشئ او مع نكاحهما من هذا القسم جازة السفر في المسافر
والدراك غير الحرافة في بيع العتق بغير اجماع او غير في الخشب او غير بغير اجماع او
صلبا او زلفا او غيرهما فان كان الجاهل لم يجهل ويضع فيها او عليها شيئا من الحرام لا يصدق العقد
في الحصة الحرام وبغيرها على من يعلمه في شرطه وظن التقيد بعدم الشرطية ان لا بأس به مع الشئ والصبر
بالعليق والعلم بالبيع فصدق العقد مع انه لا يفي في الناحية في حرم القسمين الاولين في الجماع المقفول
في الاخبار وكان فيه منافاة للمعنى من المنكر بل في غاندة على الاثم ولو اريد بالشرط طاعة العلة المستوية
او معصية الله لم يكن بعيدا ويؤيد قوله ليعمل بما يعمل صنما مع ما يجوز من قوله في الذي المستاجر
لواجب له ذلك حرم ولما جاز العلم بالحقية او الظن فلا يثبت على التحريم في غير الطاعة والامر في وان العتق
عن المنكر مع شرطه للاصل المستفاد من المعنى ان يتحقق العقد وانما هذا والاخبار الكثيرة المشتملة على
الصالح وغيره والعقاسير المسلمين يجوز ان غادتهم للمفاسدة مع الامر والمالوت فيما اريد من صورته
في تقوية الجهد والعناكروا المشاغل عليهم على الظلم والباطل وفي اجابة الدود والمساكن في المراكب لهم لذلك
وبيع الطاعم والمشارب للكفاية من انهم يصدقون مع علمهم باكله فيروى بيع الدنانير العتق منهم مع العلم
الطاعين فيجوز بيعهم بغير شرطه مع العلم بان ما يتخذ منه كمال الصلابة الى غير ذلك على ان

البيع غير يمكن الحصول الا نادرا لان العوارض لا تنطبق ولا يصح الا ان الله ومن هذا يعلم ان هذا المعامل
مقتضى على الشرطية لان العلم من طرف المشتري معلوم من العلم انما يتحقق العقد غالبا ولو لم يصدق
العقد من طائفة من الجانبين ولا فرق في التحريم بين فسخه من الحرام متقنة او متقنة الى جهة محله
او بينه وبين المقتضى مؤثرة في البيع دون الوكيل على وجهه الصفة فان المدار على مقتضى وكذا ويجوز
بل يصدق الوكيل من المسلم الاصل والوكيل في بيع الحرام واصلها من المحرمات والمجاسات في جميع
المعاملات المتعلقة بها من مسلم او كافر ولا يكره الوكيل ببيعها فان كان يبيعها او حراما او سلطان
الوكيل ان لا سلطان له على الموقوف وعلى الملك وعدم الحرج وليس للمسلم مع المساجد ان او سفينة
او ارضية مثلا في غير شرط من بيع الحرام وهوها من المحرمات المحللة في مذهبها لا يباح في شرطها الذي
في الدار والوكيل غيرهما او في سفينة او على ارضية سائر الاجزاء على المسلم انما حق في الشئ والعلية وفي
اجزاء ذلك موصوفا او ناسا من ان الشئ شرطه ولو ساجد لادب او سفينة او غيرهما تحمل الحرج
او سائر المحرمات والمجاسات جاز امر كل من التخليد او الارادة او غيرها من الوجوه المحللة ولا يصدق فيها
بغير حرج من الاثر من الاثر في بيعها في كل من المسلم كالدفع والبيعة ولو على اعداد الدين ولا يكره
حين الحرج باعنا على امرنا على قبال المسلمين ولما كانا كانا على جرائهم رفقة شوكية واستغناء عن المسلمين
ومع انهم فان حرم ولو لم يوافقوا لظهوره والمشرية في بيعها **الشيخ** بل يطلق المعاملة على ما لا ينفق
بغير تفصيص اعادة وشراؤها حيث لا يباع ما يباع الشرع اعقوب من كثير من القسمين الاولين فلو فقد المتفق العا
الظاهر في حرمه ولو لم يصدق فلا يملك الايمان ولا يهوض في فائدة العتق فلهذا ان الملك مع اشتغال
المالك على بيعه في حق خاص بكل ذلك لا فقه من الاخبار وكلامه لا يحارب بل في الكتابان جميع المعاملات
عبارتها وغيرها انما شرعت لصلح الناس في الدنياه والاخرة في ما ليس بمصلحة او فائدة عرفا على
الشك في دليل العتق فاقص العتق مضافا الى الاجماع والاختار فانه خاصه كالمختصة لمستفاد دواب الاربع
ومستفاد هوامها وهو لها من التي هي عبارة عن الحيوان كالجمل او البقرة او الخنزير او ما لا يباع
الى الماء وشم اللوا على كل حال في التفصيل عطف خاص على عام حيث قال في القار واليهاء والخناس في
العتاق وبه والمراد جميع الدواب الصغار التي ليس فيها دفع الجهد وكذلك لا يبيع فيه كالمقتضى في الانسان
من شعرا وظهر اجزاء او بعضها او قوائمها ويحرم ذلك فليس المانع للكون من الحشائر او الدواب الصغار بل
المراد على النفع وعدمه فان كان منها نفعا بنفسه كالحمل يبيع على حاله او مع الزكركم فيه يبيع حين تركه يبيع
مستفاد الصغار على الاخرى في غير ذلك من النفع العارية حين قصد هذا حين المعاملة حتى لو خلى عن العقد

من الأكثر من الجانبين ولعل أقوى من ليس بخلاف كل شيء في غير حيث جعل هذا الصوت وتر جعلوا طرية وحبس
أو رقة وموالاته ومدة ونفسه اومدة وتر جعلوا طرية الى غير ذلك والصوت مع هذا الطرب والرفع والخفض
او الارتفاع والطرب الى غير ذلك من هذا النفاذ حتى ينظر في هذا الارتفاع والخفض والرفع والخفض
الجامع للصوت في الارتفاع والخفض والرفع والخفض والرفع والخفض والرفع والخفض والرفع والخفض والرفع والخفض
بل النفاذ في كل ما لا يخفى على من يدرس كلامهم في بيانهم لمعاني الارتفاع والخفض والرفع والخفض والرفع والخفض
والاشارة اليه في بيان المعنى العام للارتفاع والخفض والرفع والخفض والرفع والخفض والرفع والخفض والرفع والخفض
سعدت من مقولة البنايات ومقولة ذلك في الاثر في كل شيء من مقولة الارتفاع والخفض والرفع والخفض والرفع والخفض
فلم يبق سوى الرجوع الى العرف الذي هو المجمع والمفرد في فهم المعاني من البنايات وهو لا يكاد يكاد ولا يكون
مميزا في نقد لا يرى تحقيق الغناء في صوت حال من الحسن والوقت في كل شيء من المقولة والخفض والرفع والخفض
على التقطيع والتكسيرة في حال من التجميع من مقولة المعاني وفي مخرج المصطب بها تحفة المقولة والخفض والرفع
الذرة في مخرج المقولة في الكفاية للمعاني في كل شيء من المقولة والخفض والرفع والخفض والرفع والخفض
عليه ولو فرض ثبوت المعنى في كل شيء من المقولة والخفض والرفع والخفض والرفع والخفض والرفع والخفض
الباختيار كان من اهلنا الى الاخذ في كل شيء من اهلنا في كل شيء من اهلنا في كل شيء من اهلنا في كل شيء من اهلنا
صغرة لا دون مجرد سماعة والحق في المقولة وهو مخرج المقولة في كل شيء من اهلنا في كل شيء من اهلنا
والسنة المتأخرة شاهدان عليه ومن من اجل الملاهي ودون الاخذ في السنة وهو ما فلا بايا من نفسه
في كل شيء من اهلنا في كل شيء من اهلنا في كل شيء من اهلنا في كل شيء من اهلنا في كل شيء من اهلنا
اكثرها في كل شيء من اهلنا في كل شيء من اهلنا في كل شيء من اهلنا في كل شيء من اهلنا في كل شيء من اهلنا
الباب في مخرج المقولة وفي اخرج من في استماعه في كل شيء من اهلنا في كل شيء من اهلنا في كل شيء من اهلنا
عليه ما مدد في كل شيء من اهلنا في كل شيء من اهلنا في كل شيء من اهلنا في كل شيء من اهلنا في كل شيء من اهلنا
المقولة في كل شيء من اهلنا في كل شيء من اهلنا في كل شيء من اهلنا في كل شيء من اهلنا في كل شيء من اهلنا
القضاء والفرج في كل شيء من اهلنا في كل شيء من اهلنا في كل شيء من اهلنا في كل شيء من اهلنا في كل شيء من اهلنا
على احتساب في كل شيء من اهلنا في كل شيء من اهلنا في كل شيء من اهلنا في كل شيء من اهلنا في كل شيء من اهلنا
الفرج في كل شيء من اهلنا في كل شيء من اهلنا في كل شيء من اهلنا في كل شيء من اهلنا في كل شيء من اهلنا
ومع العلم بالداخل في كل شيء من اهلنا في كل شيء من اهلنا في كل شيء من اهلنا في كل شيء من اهلنا في كل شيء من اهلنا
ان الظاهر في كل شيء من اهلنا في كل شيء من اهلنا في كل شيء من اهلنا في كل شيء من اهلنا في كل شيء من اهلنا

ما اجمع الحرام مع الحلال الا في غير الحرام الحلال على ان ذلك جائز في التقدير وصدق النبي صلى الله عليه وسلم
كل من يلقى المذبح ودمه كل من يلقى الدم والادكار والدهول وروثة الصلوة والمناجات بل في صطلق ما
يجري من الكلام على اللسان من الطاعات وغيرها لا تصل فيها وجه رجحان باي شيء كان على النفاذ
ببش حيث جعل الغناء من الامور اما لو جعلناه من الكيفيات كما هو الاقوى فلا مغايرة في الامور
لعدم وحدة الموضوع والعجب من هذا كونه وقوع بعض العلماء في الاستثناء من جهة غلط عرف الاعوام
لا يصلحون الغناء الا على ما لا يجرى فيه او مدحا او ذكرا او مناجاة او ما لا يكون بلسان العقل او البقاء
مع انهم غلطوا وسعوا ان الغناء في ايام العتبات والاموتين لا يكون الا في ذلك القليل فالباقى وهو عمل
اربعهم شيخ الغنبي والعجب منهم من زعم ان حسن الصوت ليس له الغناء اخذ الاوقات التي لا يجرى فيها صوت
داودم بحيث يخطو الطير وصوت ذبذبه الجاد من حتى ينقل سقوط بعض المار من تحتها على جوار الغناء
عشا وذلك عدم الفرق بين الحسن الذي هو من عطاء الرحمن والناشي من عبادة الشيطان وما الحسن الذي
بالملة وان حسن حال واخرى محزنة ومعتمة من عبادة الشيطان وما الحسن الذي هو من عبادة الشيطان
وجان وحرف في شيب الرجال وقد ورد في بعض الاخبار من حصل الاستثناء في شيب امرئ في امرئ في امرئ
الحق الباطل وراى ان لا ياتي امرئ باخر حتى يلقه في امرئ في امرئ في امرئ في امرئ في امرئ في امرئ في امرئ
الغناء وراى في شيب الغناء في امرئ في امرئ في امرئ في امرئ في امرئ في امرئ في امرئ في امرئ في امرئ في امرئ
المراد لهذا النظر الى الحسن الاجنبية واستدراكه من الغنبي والمغنيات وسماها بفتح الاسواق ونحو
شدة العشق وبغاة الغنبي في كل الفراق وبزاد الشوق الى الحصول للقاء وفارعه المصون من
ان ما اصابهم من عشق الحقة القدر سهر دور واكثره عذاب البرية وانما هو من شدة الميل الى الزنا
بالنسبة الى شدة الميل الى الزنا والامم في مخرج الجاني من منهم كاد وزعمهم وعلى كل حال
فالذي يقوله في كل شيء من اهلنا في كل شيء من اهلنا في كل شيء من اهلنا في كل شيء من اهلنا في كل شيء من اهلنا
الذي في كل شيء من اهلنا في كل شيء من اهلنا في كل شيء من اهلنا في كل شيء من اهلنا في كل شيء من اهلنا
الباختيار في كل شيء من اهلنا في كل شيء من اهلنا في كل شيء من اهلنا في كل شيء من اهلنا في كل شيء من اهلنا
يزيد في كل شيء من اهلنا في كل شيء من اهلنا في كل شيء من اهلنا في كل شيء من اهلنا في كل شيء من اهلنا
ملك الهيب انفسا على عمل الغنبي ودون الختان ونحوه من سباب الفرج مع الاضطرار
او الاقل منه او المرنكلا بالاختلاف في كل شيء من اهلنا في كل شيء من اهلنا في كل شيء من اهلنا في كل شيء من اهلنا في كل شيء من اهلنا
الكاتب السنة والامانات ولطيفة الرخصة بالصحيح بالقرن في كل شيء من اهلنا في كل شيء من اهلنا في كل شيء من اهلنا

مخالفة من يفتي في اعتبار القيد من السامعين وقد ظهر ما مر أنه لا ينبغي صدق الاستثناء من اهل النظر كيف
لا ويحرم الغنا كغيره الزنا اختياره مستورة وادلتها وتكاد عتقته يقول الزور وهو المحدث في القران
وانارت الاخبار بانه الحر على الفور والعصا فكذلك يخرج من الامور العقلية التي لا تقبل التقييد ولا تخصها
بالكلية وكيف يحجز الباطل او يجزى الخيال ان يقع هذا الكلام من سادات الانام الامر بترك الشبهة في
من الوقوع بالحرمان مع استودان يجوز ما فيه عظم الله عن ذكر العاد ومدة الى الزنا والواو الذي
هم ليس الضاد على ان في صفة الالة الاختيار ما يخرجها عن عمل الاعيان ومواقفها للتصريح في اعتبارها
في مقابلتها بالكلية ولو كانت ثغارة اكثر ما عاودت فكيف مع انها في غاية الندرة ولو وقع بها الحق والباطل
الشيء من الغنى الثاني بدنه وبعنا كان في غير الاعمال من قولنا ان القول بالقران هو التمسك على الظاهر
كل من يرمي الغنى بغيره من غير الحرجين وظاهر الحال المصيرين وهم على كثير من القول والاساطير في كثير من
عن طريقه الخالفين والمصرفين ويجوز ان لا يخرج من السامعين والناظرين في ذلك فارق بينهما وبين الغنى في الغنى
للفرق بين الاصوات المهيبة للاخوان لفرار الارطام والاختلاف وبين ما يخرج من الاشواق والغنى في
في قولنا العشق ان من خرج من غير الغنى من نظر بين الغناشق المعقول فلو طرق السمع من داخل القادر على
بعده عن الاصل صوت الله عز وجل من الغنا او الغنى بعد السامعين والظاهر في كثير من القسرين
لم يكن الاستثناء من الغنا كما يظهر من بعض العقائد وهذا هو الذي جرت عليه سيرة الايام على غير الاصل
مستقلين له بالقبول دون الانكاد لكن قد وجدنا بعض القاص من المتخذين من القرائن في طرق
الاكتساب الخافا كما في الخسبين والغنيان وعند القاص في معاد النظر الذي يعلم ان السامعين في السامعين
لو صدقوا ما قام الممدوح في الترويج ما فاق من الخد وحين جاع من صفة السامعين المعروف في بعض
بعض الغنا الموصوف في هذا القصة والباطل هو احدى الامة عليها كسائر المباحات والمكرهات والامور
حيث تكون النسخ بالباطل له ما بان من كسفات كاذبة ليست في المصداق تذكر الصفات التي لا يسمونها ذكرها كما
لصفتها بوضوح دنياه ووضوح ازماء او بعضه وبعضه عن اوتار بالفرح غير السامعين السامعين
فلا حرج ما في من غير الحاقة ولو كان على الكفار ومخوف وما الباطل على بعض المدن في الظاهر عدم المنع فيه
على كل حال فالمدار على المنع الشرعي حتى يكون الاجرة احرى على التوام والعدم الفرق بين الاعطاء وبين القصة
وبدون ما بين الذي مع مقتضى هذا التبع وبدونه لانه من الادلة ان جميع ما يولد من الخراف حرام نعم
اعطاء الا لا حرج في تقييدها فلا بأس ولو كان من الحق والباطل على حصة الباطل ولو كان من الحق والباطل
نعم في هذا القصة تصورات الغنا او حصة من الغنا لفظ الاختيار لعدم الانكاد عن خلقه الحق تعالى

ويجوز

ويجوز بالخيار الباطل على كراهة مع النظر لقوله في الجمل ان الشارط لوسط ما دل على الاطلاق مع
رجل لا ولا غشاة كراهة لعدم المنع منها ويجوز هذا عن حقيقة الغنا ولا جاع المصالح والسير المستقر
خلفا بعد صلف وكما في النسخة من الغنى في الموقف يوقف شئ من عالمه وصرفه في جواب سبب من سبب
في انام مع من لا يلازم عدم تحريمها مع سلف الاجاب ولا فرق في من لا يلازم من يلازم من يلازم
مكلف او غير على الاقر وحش علم ان الممار في المنع على اسم القناء فلا يخرج من الحكم الا كما خرج من الاسم لفر
الحكم من الخلد كراهة هو هذا لصور على نحو خاص لسوق الا بدان جعلناه منه واستثناء الحد من الحكم
لو ان يمسك الى التمسك لا يفر من هذا ولا كراهة ان يفر من هذا ولا يفر من هذا ولا يفر من هذا ولا يفر من هذا
كان جسد العبد وكان من الرجال من يفر من هذا كان مع النساء فلما سمع النبي قال لا يحشر ربه ذلك دقا
بالقول وهو في حق اسئل من هذا الوليد يحضر النبي ثم بعد انكاده عليها لا يفر من هذا ولا يفر من هذا ولا يفر من هذا
الاختلاف في الموقرة والاجامات بمثل هاتين الوصيتين اللتين قبل الغنا على ما في الموقرة والاشواق من غير السبب
البناء على كماله بل لم يزل القائل بالدخول والاخراج الا فضل على حصص الا بدان من غير هذا الحق الذي في
كونها ما شئنا وسرنا السبب مطلقا وان جعلنا ذلك في الغنا ومباينا كما هو لا تولى لثباته المعروف بذلك
عم الجواز الا بدان من هذا في حال السبب من غيره ويقوى ايضا في حرم اصوات عمل السبق بعد اشارة الى ان
الامانات لثوم الاطفال والنداء لخصيص الرجال لخصي الرجال على الفشل والاصوات المشبهة بالانجابات
الاصوات الغيرة المشبهة على الجود وكما في الهلة على النسخ المعروفة وفي الحوم اجناس البهائم حصصا عند
اشياء لوصفات وانما بالكره القيد بالامانة المعروفة لثباتها واصلا الى حق على اللعب
بشيء من الاشياء المعروفة في القراء العباد والافق على من يفر من هذا الات الغنى من الزور والسطح والاربع عشر
والخاتم والحق للاجتماع المفقول والفضل ان كل عمل عند من الغنا والنفقة حرام صغره ونفقه وهو ما
يقول جده من شرطه او لا حتى لقبه بصبيها بالحق في الحائز وكذا صليبه ونفقه لثوبه لثوبه وجب ان لا
الامر بكافي في التمسك ولا شئت من حرمه لظاهر الاجماع والاخبار وتمامه في معاد ذلك ولا بد من الملاحق
نعم وعلم له من في التمسك المعرف من حرمه في القرآن المنع من هذا لثوبه في سبب ما يحرمه في قوله تعالى
معصية على تحريمه في المسابقة في الغنا من دون دهان لا بأس بها ومع حرام الاما بالثوب وهذا في الغنى
الذين في غير ما مقتضى على ما هو الناس في قوله في الملاحق الملاحق التي تولد منها منافاة على الغنا
واما الخاص فليس جازم لذلك ولا حرم اكثر انشاء الملاحق بالامان ومن عن العدالة كثر من اهل الادب ان
ولا في اسم الله والامانة والملاحق انما يفر من الغنا في السامعين والنفقة الغنا على الصبيان كالاظهار من الغنا

فان كانت على مثل القوم ليس عليهم وكبرهم وجبرهم او بطلان الشريعة او اعلان مخالفتهم ورفضهم منهم وحصول
الافتقار اليهم على غير ما اوردوا من حجتها فان قلت من تلك الاحوال واشياء بها كانت سائر الاحوال
والا لم تقم للمسلمين فان الله لهم ولد نبي وكنه ما يخرج من المعادون المشركين انما ابدى الله
من انبيائهم وبالمعالمه معهم وكذا الزعماء وقوا بعد انما يكون عالما معهم على ان سدا بالمعالمه معهم
مشركا للفساد يا عت على اذنية المعابد خصوصا من الفرق المخففة وكيف يحذر بالمال ويجري في الخيال انما
عليهم مع حجتهم على تشييع جنائز القوم وعبادة مرضاهم والصلوة معهم واقتفاء الخلفهم بامرنا نجيب
معالمهم وتزول الدخول معهم في مساكنهم والمنقرون في ظاهرها والبناء عندهم وكثرة الاخبار على
بعد حجتهم على الاصحاب مع تركهم العمل بظاهرها وتركهم الاخذ بالدين من غير انما اوردوا في
المعنى لهم على ظاهرها عند خلاف مقتضى المثل او تقوم لهم اوعلا شأنهم ووجب القبح لهم
او ربط المودة معهم بلا اوعلا شأنهم في ذلك فيكون واما العمل بظاهرها فلا وجه له بل هو في السيرة
القاطعة والعمل المستوفى بعد سلفنا شاهد على ما ذكرناه ووصفناه ولفظ ان الذين ائتمروا بامور الله
منهم باطلا وسدا للبياعه منهم والاعتناء بقائهم بل يجب ضمانهم اهل الباطل واما من كان من اهل الحق وان
حصل من ظاهرها فلا يشك في الاخبار لان ظاهرها اذ من كان من الظالمين فاما صلح الاختيار عن الامنة الاظهار
يظهر من احوال النظر في الادلة ان المعونة على ظلم الناس ليست كمال المعونة على ما في المعاصي حيث ان الامانة على
الظلم حرام وان كانت غير مصلحة في حصوله في غير الامر السري من ذلك كما لا يخفى وحفظ كبر الشكر اول اوصاف
في الهدى والاشرف في شرفها مستغنى باصل او فرغ مع قصد الاسم عليها لاداءها لوكنت تترتب مع يتوهم
بقاطع الحق لا بعد خبر صاحب كبرها كما يشك على ما قدح مؤخر انما قد يسلط موضع الامر عن رتب الصلوات
الغنى والاطلاع عليهم بل يجب انما سلكها ان لم يكن يورث الصلوات منها كما والا الكفر لغيره من غير حجت
لغيرها لغيرها تحت الوضع للمرارة فاذا صنعت له وحقت فادخل ان جميع ما من تترتب الصلوات عليه ينبغي
المستوفى منه وفائدة وحفظه في غير من خلاف في اعمه اعلمه كل ذلك اذا كانت على النقص على
او انما على الظاهر والظاهر ما هو واجب اليها بالافلام اعظم صفات الجهاد بالسيما ولذلك بعض احوالها
لا يقتضي رفع شأنها ولا الابطال لكتبتها انما يقتضي باطلها لما من اصلها وحيث ان مقتضى الشرع فيها الابطال كما
الاخوة في حصول الزور بطريق الاستدلال ولا فرق في المنع من ما كان من اصلها كان استلزام وضع على ذلك
او صار باعتبار النسخ يجوز حفظ الكتب السماوية المستوفى من غير ما كانت او غير من غير وحيثما وبقيلها وبطلانها
واحد الاجرة عليها كما يركب الصلوات ومنه يخرج ان الذين يترتبوا لا يغيرون ولا يغيرون ولا يغيرون ولا يغيرون

لوحة الاعانة على الخوام واخذ الاجرة عليه وقد جلت الكلام فيها ان يند البه كسفت الحال من غير العزم من
كتب الصلوات على الصلوات في الجمل والامكن الرجوع الى كتاب الفقه والعربية والمفسر وغيرهما من كتب
المعتمد وجوبا فلا يفتا عدم الحل من ذلك ولا ما كان من الكتب مثلا على ما يحتاجه العقيدة في طرق الاستدلال
للاطلاع على هذا الباب القوم ما يتوقف عليه ترجيح الروايات بعضها على بعض ولا ما كان مستندا الى اهل
الصلوات كان فيه مستندا الى اهل الصلوات كان فيه مستندا الى اهل الصلوات كان فيه مستندا الى اهل الصلوات
الموصلة الى المحققين معرفة الاستدلال فان ذلك من الواجبات للموصل الى احكام الشريعة بل هو اورد
اغلم ان الكتب التي صفت للاستدلال على تقوية الصلوات هي ثلث منها فصلان عن بعضها من غير
الامع قصد الاطلاع على الحق كما ذكرناه سواء بقوتها كقوة الكفر الاسلام والامانة وخلاف المشرعي
الفرع الثاني بالادلة العقلية واما الحالية عن الجاهل ولذا في احكام تدركوا جوارحكم ككتب الفقه والحديث
لغير اصحابنا فلا يجوز قبحها ولا جملتها ولا اذنها للاشغال بها الا بعد ما يقع في الامور الجلية وغيرها
فانما يجب ان لا نأمر بما كان من كتب اهل الصلوات لما وضع لغرض كغيره الاستدلال او الاعتقاد او معرفة
معاني الكتب الشرعية والكتب المنسوبة معقد الاطلاع على المعاني كالزبور ويحيى من كتب الانبياء او على
القوارير والسيرة والامور السنية فلا يترتب روبا وجب حيث كان في القول على الاجماع وبعض القواعد
السائرة الراسخات على المتيقن ويؤيد ذلك انهم ما كان عندهم بعض كتابا بانياتا وربما اخرجهما
لاصحابهم فالمراد على اذنا اختلا من الاعمال والمقاصد من تباينها في المعاني فليست في هذا المقام
من غير الاقدام وقد لا يترتب مقدم بعض الاعمال حجة شرعية في اعيان الاعيان الذين من تدحهم
فقدح في الاسلام والامانة ومنها هي اوه المقيدين وهو من منهم بالشعر او على الصلوات والامانة
يعتدح لقلبها ومن يدعي العينية باقتضائه الدوام فيكون كذا جعل اذ من يظن ما يرضى على الا
ولذلك حكم الخو من بعد وطهم وعسا قاهم الجاهل من منهم والمستند في المثال على العلم وهناك الحجة
الاها نورا رجال النفس المحطورة عقلا وشرعا هو ان الكتاب السنة والاطلاع ما لم يجر معية على ان
المالك المصدق كماله وصلى واصف بين مشغولين بالهيلة والرخسة في العينة لا بد من صرحا حكم الجاهل
فتبين على الصلوات ولا يجوز تباينها لقلة الحظين به وبقيل من يتبع الادلة ان كلامنا في بيان الاسلام في
الامانة على احد سواء من حواله منهم وهوهم وسبهم وشتمهم عالم يكن قد قام عدم شرطه وحيثما بل
الظاهر ان هجائهم على رؤس الاشهاد من افضل عبادة العباد وقد مر على الاجابة وسبها وحنا ما
يجوز المشركين معللا بان شدة عليهم من رتب السماوية لورجوعهم عن عقيدتهم لم يجرى ولو كان في الصلوات

او دفع معسدة على المظفر فادبنا ولم يكن الحكمة عن نفسه والمواخاة بعد الحول في رسله التي عن الغناد
حسن لوبالجي عار من لا شتما ومن كتبهم المؤمنين في جوانه وحبر عليه كهاثه بوقوه ورجع على الناس ردة
وكما كان الشجر اجدو كذا لوراشد كما ان مسج الشرا فاضل شدا ثمان من عزم وجره اخذ الاجرة وما بهو
من الخبارة اليه قد ما عليه عظم شاهد عليه ومنها العبد بالاضافة الى المؤمنين واللام عوضها
بغيره في السوق العقل منهم والمخبر من كذا دهم بل كوعا بهم مع الرضا وبذروا ذكرهم بعزم ومخبرهم
مع ذكر العبد على كذا صاعا على اخل من الاراء في معانيها بين العمل او على القول بانها مطلق الذكر
فلابد من الغيبة لربنا لخطر وصبر كوها من بقوله الكلام عليه بعض الاعلام او جميع ما بعد معاده
من فعل او بعض او شارة او فخر عارده وفي الغياب اسم معقول عدم الحضور وان شاذ في فخر المخطو
خلافا للكذب لئلا تدخل في الهتان ونخرج عن الاسم وان كان شاذ في الغيبة وحيثما خلفها كلام
الفرق بين في الغيبة التبيان والادلة لا يلزم منه فقه على حظها وجميع ما دل على حريم احوه الحرة شاهد
على حرمها وفسدت منها الموعوب من سدت عقيدته حتى دخل في قسم الكفار واشترى من اخرج من
المؤمنين ولا يصلح الا انصاعا المستقر من ليل المنع وفقد ما دل على عموم المسلم ببقوم ما يصرفه من الخط
المؤمنين وان في الكفر كثر من هاتين الا في مسئلة الاموال والادب ان وحدهما لا يستلزمين بغير
بالا على كل حوزة عليهما واستمر الطرقة المستمرة من قديم الزمان على اللغو في الطعن في غير اهل الايمان حتى
ان لا تكون له تلك العبد من المنكرات والطعن فيهم من فصل الطاعات وحله بحال المستقرين ذكر معاني الكفار
والخالفين ومن وقع في جبال الشبهة المثل في من عن الخالف وقاله فقد استلزم كل الاشياء اصداد العقل
منه وفلا الانباء ومنها ان الخطر مع ذكر معاني العالم عند من يرجون نصرة دهم في الظلم عنه لقول المرس
عند النبي صلى الله عليه وسلم في حجة شجرة ولم ينهاها عن ذلك ويقول جوار عند غيره لفظ الكفار تفسيره في
كثرة في هذا الباب فاما الاختبار من دخول سوء الغيبة في ذلك فيجوز ذكره سواء فاصنع بكل العقوبة في
في مقابل ما دل على عدم اللغو في اعراض المؤمنين من كتابا وسنة واجماع او عقل ومنها الاستئذان
بان يقول فلان ظلمي كما شكك هذا بالاشتباه عند النبي صلى الله عليه وسلم بان رجل شيخ لاه طبعي فاحكم الى امة وسكر
ما به يني فاحكم الى امة واستمر الطرقة على ذلك ومنها ان يكون الموضع من الوقوع في الخطر
الصبر في من اودها كذا من الناس من الرجوع الى غير الغيبة مع ظن عدم قابلية القول على اربعة
من تعلم عتادها طرقة ومن وقع اهل العقل بعض القول الذي بعد من الاباطيل واما اهل البصيرة
فقد ورد الامر بالوجهة فيهم ومنها افصح المستشير لوروا الاجان الكثير في انهم في انهم في انهم في انهم

المؤمن

المؤمن ولقول النبي صلى الله عليه وسلم في خطابه المعونة صلواتك لاهل له وابوهم في موضع
العصى عن غاظه ومنها الجرح للشاهد والذوى وبيان مقدارها حالها المعرفه في المعاد لم يبين
خبر غيره وثمنا دتورن لك وصفت كتابا لاجل الجرح والقد بل وصفت الاجابة الى الاضام المنهية
ويحل ذلك جرح عادت السلف من اهل الحق واهل الباطل لا ينكرون ذلك من الرواة والمحدثين و
العقلاء والمحدثين في ذلك ان ذلك امر يمكن التبرج بالحد لولا ضما والسند طريق الاجتهاد ومن هذا
الباب ولقد يرجع اليه عند المرافعات وورد عنهم عزم بعض الرواة ونبهنا لكوننا اليهم في
الحديث ومنها ما يقصد بهما دفع الضرر عن المدموم في دم او عرض او مال وقد وضع الطعن عنهم في
في رذالة معلل بذلك ويجوز ذلك بخلاف الطعن في الطشامين ومنها ذكره بالا ليعرف الصفة
المعرفة والصفة المعروفة كالاعتراف والاشهر وهوها الضمير في التوقيف كما جرت عليه
العلماء في ذكر الرواة والمحدثين وورد عن الامم من كثرة من ذلك فالسيرة والاجماع المصطلح في الاخبار
مشاهدة له ومنها الشهادة لافاقة الحدود وحفظ الدماء المعصومة والاحوال المحترمة في النصيب
الحقوق وغلب الباطل على الحق ومنها ما دخل في المعنى عن المنكر لوقوعه عليه فيجوز لوقوعه في بعض
العقاص حتى يرتد عن اعين معصيتهم ومنها ان في نسب من في شيا وان كان معد ولا يعرف نسب في
نفسه ورجا وجب حتى يقع حلال في الموارث والنفقات والالتكاف وغيرها وارجع الى بعض ما سبق
ومنها ما كان لغيره من الدام على فضل وعرضه وولد او فاللوقوس اعراض عن من فان الشبهة حوز
المجاهد والسبب والشتم والعنف وصرفوا المعاصي واعدا الدماء ومنها ذكر المبتدع وفشايتهم
منافقتهم حد راس بل القوس اليهم وظلوا الصفا في العباد ومنها ذكر المجاهرين بالصنع فانهم
لا حرم لهم ولو عن غيرها بل لاخبار وقول النبي صلى الله عليه وسلم لا غيبة لفاق مخصوص حمله على النبي بعيد
ومنها ذكره عند من اطلع على حاله ولم يرد عليه باختياره لعدم حصول علم جديد يصلح على المنع
فنبهت في دخول في ادلة المنع ومنها ذكر بعض الصفات الذميمة التي لا تمتدح على شتمها فظاهرها
على راس الاشياء لذكره من نفسه في قولهم من اتقى جليل الخيا عن نفسه فلا غيبة لولا ان كان ذلك عند
العالمين بالعلمين بالحال ومنها تفصيل بعض الرواة والاعمال على بعض اعيان المقدم في التخليد الرواية
لوجز المؤمنين بل يطلق العقل لا يبرهن بعدد ومنها ذكر من لا عقل له ولا علم ولا جليل الخياين وبعض الطال
المؤمنين للشك في دخوله تحت ادلة الحق ومنها الرد عليه في ذكره على على من من ما نرجون
كان معد وراستلزم مدعا بغيره ومنها لوقوعه من جلاله اذ اكرام صنفه اذ من على فقير او عوجها

47

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين وصلى الله على محمد وآله الطاهرين
يقول لائل الازل محمد بن ابي عبد الله اكمل لنا دينك يا محمد اكمل لنا دينك يا محمد
في الرجال وعشرين ثلثي الفاضل على الفاضل من العلماء العظام والاقوال و
كذا على فوائد غير هذه وفي غير مثل الذي جدد بعض الرجال المذكورين في
المذكورين ومصدره سبقت قوله بعدتها من الرجال ومن غيره ولم يوجه
اليها علماء الرجال الرجال او توجهوا لكن في غير جهة فلم يفتن بها القوم
الوجه من الذين القوا ما جدد به من صنفا وجعلها علاقة لما ذكرناه
ثم لما اعرفنا فكذلك جعلنا يدور تقليدنا وعلقنا على جميع المغال من تصنيفنا
الفاضل العالم الكامل الا وحده لا يعبد ولا ناصر يا محمد قدس سره واجد
من كمال الكثرة فواته ونهايه شهوره وهذه وان علق عليه طائفة القوم
الفائتة والله الى الفائتة ولقد قدم فوائد في بيان الحاجة الى
اعلم ان الاعتبار بين نفوس الحاجة اليها لانهم امن قطعها لا خادش بين
في مسائلنا في الاجابة والاختلاف باطلنا ما الامر بدليله واثبتنا علمه
الظن من حيث هو بل المنع كان وانما ثبت بحجته هو ظن المجتهد بعد بذل
جهده واستقراجه وسعة كل ما له دخل في الوثوق وعده وانما انزلنا
وكشفنا النفاق بغير جميع اليقين بطلان الصواب لا شبهة ان الرجال لم يفتن

ولوسن الخطيب فلا شبهة في ثبوتها مصداقا الى اخلا لان كثرة ولا ريب ان رواية الثقة
الصائبة من وافوى على رجل الا حادث متعاضد ومحصل من الرجال اسباب الرجحان
والمرجوحته ولو غير محجة المبرج مع ان في الجرم بحجة المتعارض من دون علاج ناعلا و
لذا ترى اصحابنا لا يمتنع عليهم السلام والفتا من الفقهاء والمناظرين منهم كانوا يخرجون عند
الاطلاع على المعارض فيسعون في علاجهم بكونهم ومن هذا ترى الاصحاب كانوا عليهم بطلب الحق
ثم في الجرم يكونون القبيح على اجابا ويجوز البناء على جميع النكاح من الرجال من العدل والوفاء للكتاب
السنن وغير ذلك ايضا وما دل على دفع منعنا لذكر المعارض بما هو افوى ولا لذكر سندها
وهو في غاية الشبهة ثم ان مع الضعف المرجوح غير محمول به عند الروا واصحابنا لا يمتنعون
الرجال ولا يكتبون حديثا وعند الفقهاء الاصحاب ايضا فاشد منهم شبهة بل لا يمتنعون
شبهتها بل في ظاهر هذا كله مع الفاسد المزمع على التخيير طلقا سببا في المغالاة مع الرجحان
المرجوح لم يجرم بحجته على ان يحيد المتعارض من دون علاج وكون التخيير يجوز البناء كما اشهر
وكون المستند ما دل عليه وروى بالجلد بعد ذلك للمجد واستقراجه الواسع في تحصيل الرجحان
بالعلم بدونه لا قطع على العلم بما دل عليه من كونه مذكور في الرسالة ويظهر اننا لم نقف فيها وجه
المعاجلة على ما قد يتوجه عليه شيء من الشكوك التي اوردت في غيرها وهو ظاهر من اقتداره
ومن المناظرين ايضا انهم جعلوا عدة اسباب الوثوق التي تعرف من الرجال واصحابها
العدل الذين ثبت كونهم بعد هم على العمل بالحق والعدل لعل هذا هو الظاهر من القدماء
كما يظهر من الرجال سببا وبعض الزام مثل رجحان استحقاق الحسن بن علي بن ابي حمزة بن محمد بن عبد الله
الله العباسي حجة ابن محمد بن مالك وسعد بن عبد الله ومحمد بن يحيى ومحمد بن محمد بن علي
الوجه الثاني في شبهة رواية علي بن ابي حمزة في رواية الشيع في عدة من شرط العمل
الواحد لا خلاف فان قلت في اطماع العدل لا يقتضي عدم علمهم بخبره بالعدل وذلك في نفسه

فيستلزم سدا بكثر الكاليف حتى ومع ملاحظة الامر خبر الفاسق واشترط العدل والعدل
من الظن بها لعل لا يحصل العلم بخبر الفاسق وغير مطلق العدل من دون تثبت
وجاز ذكرنا ظاهر الجواب عما ذكره من انه كثيرا ما يحقق العارض ان لا يشبه في حصول الظن
من الامارات المجهدة المعينة ولا يوجد نادا فلا يلزم من بناء على هذا ايضا وكذا لا
في كون المظنون عدم التسقوط لعل الديات عن لم يكن هو مناه من اخذ في حال ايمانه
وبها ان ذلك من المفسد من الادبانية وعن غيره وبشير البيراني اخبار كثيرة عن ذلك
في حال استفادته بما يدين قولهم فلان فلان في الثقات وقد وكذا في المحدثين
انما هو بالنسبة الى ما كان عليه والى ما لا يظن في جميع احوالهم لعدم الكبر والعلو
العدم كما انه ذكرهم لان يعتمد عليهم كما لا يخفى فكذلك انما نحن فيه لعدم التفاوت في
حصول الظن بالنسبة الى كماله فالظاهر حصوله بالنسبة الى مثل البرزخ من ما ذكره على انه يمكن
حصوله من نفس وانيهم او قربة لغوى ربيحي زيادة على ما ذكر في لفظة الثانية عند
الواحدة وفي رتبة البرزخ واحد ابن اوطيب سعيد ويونس ابن عتيق في سائر الامور
ان سوء العقيدة لا ينافي العدل في المعنى الام وهو غير عند الجاهل نافع لدى الكل كما
سنته فانظر هذا مع ان معترفه هو لا ومن غيرهم من الرجال فلا بد من الاختلاع على كل على
انا نقول لعل عدم منهم في حال علمهم عن دايانهم الماخوذة في علمها اخرجها عن خبر
الفاسق الذي لا بد من التثبت فيه بل يظن في دونه الخاد فاما مل وما ذكر من
شهادة فرع الفرع في انهم لم يشهدوا على الشهادة بل على نفس الوفاة وعدم الملافة
لا ينافي القطع بما اذا قلنا انهم لم يشهدوا لعله يكفي في تمام المقام لا يكفي هو وغيره منه
وفي غير ابنيانا العدل الذي معنى يكون ليس بمسوسه مع ان الكل متفقون على وجوب
جهانهم هو معتبر فيه وتحقق في ليس هنا موضع فظهر علم خبر ما ذكره بالنسبة الى
هذا القائل من المجهدين ايضا فاما مل وما ذكر من ان العدل الذي معنى الملكة يظهر

هو عند علي القديري بن فان تلك وقع الاختلاف في العدل الذي هو الملكة ام حسن الظاهر لم يلزم
هذا الاسلام مع عدم ظهور الفسق وكذا في اصحاب المخرج ومن لا يكابر بن ابي طلع على ابي العدل
المد ومع عدم الاطلاع كيف يقع العدل بل تلك اطلعت الاخر من قولهم فقد وكذا ان العدل الذي
الذي جعلت شرط القبول فيه لا يخفى في ضارده مضافا الى ما سبق في اجاب ابن اسمعيل بن مسكة واما
الاولان فانهما يكونان معا لا يقع القائل من الظاهر لا يخرج الى التعيين كما هو ظاهر القائل
بالملكه فقد قال بالمتن في حصول العلم على ما ذكره من المكيين امر يمكن بغير شك من جهة القائل
او المقالة لا انها خفية المواضع متفرقة المواضع فلا يمتثل الى جهتها ولا يفيد على جهة الا
من علم في المبالاة بحججه وكثرة الضم في الاثبات كما انه قلنا ان لم يحصل العلم فان الظن كان
كما هو ظاهر وقد تبين لهم بالنسبة الى ما قبله لعل يحتاج الى العلم فاما يمكن الجواب ايضا ان يقال
لا يتفقد بل كل هم متفقوا به يتفقوا بالقول ولزم من قدامهم ولا من ملاحضتهم فظهر
من جهة ما ذكر في بل لا ينافي لصانقة التي ذكر في القائل من النقد بل لا مع حرا في انما ايضا
لوازل العدل للتعريف عنه كان يقول فلان في خبره من الله ليس في القائل لا بد من
رفيقهم لا كان في ايضا الخاد الذي ان خلافا مضافا الى العدل لا للتعريف به فبينوا
بشؤون فاما مل ايضا لعل انما مل واحد من الرجال والمعدلين في القائل لا في الخبرين بل في الخبر
اصلا لا في خبرهم لعلنا مع كثرة من التامل من جهتها لا في وهم يتفقون بتعديل الاخرين
حتى انهم يشقون بتوشيحهم ويخرجون من جهة مل على ان المعجزين لكل حصول من المقام العدل
معنى الام كما سنته فلا مانع من عدم احتياج القائل بالملكه ايضا الى التعيين فان قلت فلا كثر
الاختلاف بينهم في المخرج القائل في وقوع العقلة والخطا منهم فكيف توثق بتعليم قلت ذلك
لا يمنع حصول الظن كما هو الحال في كثير من الامارات والادلة مثل كتابه اخطا بهما وقول فقهائنا
ومناجنا مثل النعمان من ربه وهو لا يصل الى العلم مع ان تامل المقام الاول في حضي لفظ
اصل وغير ذلك من مذهبنا يحصل هو لا يترفع الظن بالملق والوحيدان كما ذكرنا انما نقول لا كثر

ما ذكرت دار على كفي حكمكم بالاجابة بل ما قلنا حصول العلم ان يد واستدرك ما لا يلزم طريقكم
ويلازم طريقه الاجابة بل ما قلنا انما ذكرنا وشانها امنها والتمسنا في الوسا للمشترط فان
قلت جمع من لم يكن له ثبت علمهم فظهر وعلم انهم كانوا يعتقدوا وعلى ابن الحسن ان يثبت
من لم يثبت على ثبوتها مثلاً لهم فلا اعتزوا من علمهم من اعتدوا فلاجل الظن الحاصل مشغرفي على
الطالع حصوله بل قد توثقوا من غير على ابن الحسن انما لم يثبتوا وايمانهم كان اعتداه عليه
فقد علموا انهم لم يثبتوا على ثبوتها مثلاً لهم فلا اعتزوا من علمهم من اعتدوا فلاجل الظن الحاصل مشغرفي على
ليس يثبت ثبوتها على ثبوتها بل من يثبتها على ثبوتها لا يعتدوا لقوة علمهم
وسعى استغفار في يومهم من علمهم وغيره من هذا الاعتدال على ثبوتها ابن عمير ومن مثله يعلم من
في الرواية ثبوتها على ثبوتها على ثبوتها لا يعتدوا على ثبوتها على ثبوتها على ثبوتها
استدرك انما لم يثبتوا على ثبوتها بل من يثبتها على ثبوتها لا يعتدوا لقوة علمهم
دوتها على ثبوتها على ثبوتها بل من يثبتها على ثبوتها لا يعتدوا لقوة علمهم
حصول ظن بالعدل المعترف بقوله الخبر عنهم مع اني قد بينت في الوسا ان هذا القول
منهم ليس على ما يظن كما هو في العلم بل هو على ما يظن كما هو في العلم بل هو على ما يظن كما هو في العلم
جاءكم فاسق بئنا الانبياء نحن من بعد محمد بن علي الى الناس على طرسان نزول الانبياء والعلم
فيها وان البناء في الفقه صار على الظنون والاكفاء بها والاعتماد على العلم والخبر
بالتيقن طرسان ذلك والاجماع منقول من خبر الواحد لعل من ملاحظنا احوال العقلاء لا يثبت
العلم بالاجماع بحيث يكون محققاً فان ظننا في صبيان الاشباه وان لم يثبتوا على العلم
مطلقاً رجع الى الحق في مثل الحقائق والعبر بعلوم الفطانت كانت لانها لا يوجب
وترفع الوثوق في الحق لان الظاهر علم ما يثبت له خصوصاً كونه البتة في الفقه على الظن
رفع اليد عما ثبت من الحق والاجماع من اشتراط العدل الذي لا يثبت في الخبر والعدل في الثبوت
لا يفتح لحوال الخطا فيحصل الندم وتاخذ الاجماع خال فيقبل قوله من دون ثبوت فلتفي

جمع

دعوى مثل هذا الاطلاق في العموم بحيث يقع المقام بملاحظة شأن النزول لامل تمامه بعد ذلك
ما علم به وجوبه اليه فندبر خصوصاً بعد كون تخصص الحق في الوسا لامل تمامه بعد ذلك
ممكن خلاص من مثل هذا العموم ان ظواهر القرآن ليس على حد غير في القوة والظهور على حد
وان كثرة من المواضع قبل خبرها فانما سؤ من دون ثبوتها في الشبهة الاية على جعله محض
وهو يفتي بغيره في الاول من ان يرفع الوثوق في الخبر والعدل في الظن وعلم من يثبتها
على طرسان مثل جمع من المؤمنين وسعى في ثبوتها او لا وهم وذهبوا الى خبرنا على حد سواء ان يكون
خصوصاً ان يكون منها العلم في جميع خصوصاً مع كان الثبوت في حصوله من موابا للعدل في
المسلمين في خبر الوليد اما المسائل الفقهية فقلد ثبوتها جواز الثبوت بالظن وروى في الخبر في
امثالها فانما لا تكون بعد مشددة ثبوتها بالاجماع من دون انما لا لعدم اقبالها على
امثالها وكذا في الكتاب الخبر القطع لو كان مع المشي يلوغ في الكل سبها في امثالها وانما لا يكون في
عن الظن قطعاً على ذلك في الشارع فكثيراً ما كانت يثبت على مثل ثبوتها في خبرنا
وظاهر الكتاب غير ذلك وانما العلم يحصل في مثل المؤمنين في سبهم ومنهم من يثبتها
عدم صدق الخبر اما المسائل الفقهية فقلد ثبوتها بالاجماع من دون انما لا لعدم اقبالها على
بالطريق المشددة لعل في كل مكان خطا في سبها الظهور وكثيراً ما كانت يثبت على مثل ثبوتها في خبرنا
والعلة السببية ليست بحجة عند الشبهة والمضومة محضاً من سبها لكن بقوله الانبياء
في خبر الوليد ان كان علمه علم الوثوق به كما هو المسلم عنده فيقبض الملة للملك كونه على
تعلق الحكم بالوصف في خبره في مع احتمال كونه احد سلسلة السببية لا يحصل من
ظن ضعيف بان لكل عدول الوثوق وقد عرفت ان المدار على الظن في الصنف في هذا ان
من الوثوق العلم والظن القوي على ان اردنا العلم كما هو مقتضى ظاهر قوله فثبتوا العلم
المدكورة فلا يحصل من خبر العدل ان الثابت العدل ايضا لاحتمال منعه عند صدوره واقعاً على
لعدم صحتهم في خبرنا في قول الانبياء انما لا يثبت على منع اتباع غير العلم تعليله على وصفه الحق

لا يقتضي قول قول العاد لان المعنوم منهم للجمع مع ذلك لا يقدم العاد للذات كونه مكفيا في
عليه مع في بيان الخصم من العاد وكونها في الثاني جبراً من عامل على ان قبول قول خصوصاً في
يكون في تقديره وستر حاله ان اردنا ان الحق لا يخرج حصوله بالنسبة الى كثير من العاد
على جبراً ذكرنا في العاد بان العاد لا يخرج من الظاهر عدم ظهور الحق والاضافه لا يثبت
من قول المعدل من من العاد ما يثبت على المطلق مضافاً الى بعد طالعهم على ملكه الراد
ثانياً ان يحصل الظن القوي من خبر كثير من الفاسق لان يقال الفاسق من حيث انه فاسق
لا يحصل الظن القوي من خبر هذا القول لا معنى لان يكون العاد لا يحصل الظن القوي
يحتاج الى التثبت الفاسق لعدم حصوله من خبر جبراً فاسق وان كان يحصل من الخبر
امر اخر يحتاج الى التثبت في ان يحصل العلم مع ان الاحكام العقلية لا تثبت من الاحكام الشرعية
من اكثر مكان من دون يكون هناك ما يقتضي العلم ان يكون اليقين بما يكفي من الظن القوي
لكن هذا لا يكره في العاد مع ذلك حاله ان يثبت في الكتب المعتمدة حصولها
الظن القوي بلا حجة فاذكرنا في هذه القواعد التي في الشرايع وما ذكرنا فيها وما ذكرنا
الشرايع من انها حجاج وانها علة وانها حجة فيما بينهم وبين الله تعالى فانها ما خورة من الكتب
التي عليها المعمول غير ذلك مضافاً الى حصول الظن من الخارج بانها ما خورة من الاصول
والكتب الدائرة بين الشبهة المعولة عندهم وانهم يقولون انهم في القواعد الدائرة بين الناس
ولان يكون مرجعاً للشبهة على ما تدلوا الى العلم مع منهم من العمل بالظن مع اوهامها
ويمكنهم من اتخاذها على ما يظن غالباً او مطلقاً على حجة من الشرايع وعندهم وبهم في
عدم العمل بالظن مع علمهم وضلهم وثقوبهم ودرهم وعابهم لحاطهم سبها في الاحكام في
اخلاطها الى غير ذلك مضافاً الى ما يظن في المواضع بخصوصها من الغرائز على ان عدم العمل
ما ذكرنا هذا الظن القوي بانه ما ذكرنا في العاد للجمع سلسلة السند لكثير لا يخفى
ان اردنا ان الوثوق بمراد الظن كما هو الناس في خلق الحكم على الوصف حكم المعنوم على

نقير

لقد وان يكون خبرنا الموافق لعينكم بل يقتضي ان بان الفاسق لا يحصل من خبر ظن خبره ان دل
ان يقع عند بعض ما اردناه شاخاً لكن ورد في الخبر لا يراعيه عليه شد وحل اليقين والعاد على
يحتاج الى كل ما منع حصوله فاذكرنا خبرنا ما ذكرنا علة سلسلة علة ان الفاسق الذي
يحصل من خبره هو الذي لا يثبت في الكذب بل ما الخبر عنه مطلقاً في الرجال ان يحصل له منه
سبها الفاسق الغالب الجوارح وستره فان ذلك جميع ما ذكرنا من خبره وجوده في خبره ايضا والعاد
الى الاقوى من عين ذلك وجود الجمع للجمع غلط مع انهم لم يثبتوا في القبيح شيئا منها فضلا عن
الجمع ومع ذلك يكون العاد للجمع من الخبر لا كلام في ان ذلك لم يثبت ما ذكرنا في الخبر لا يثبت
الفاسق ويجوز الحال لا حصل منها على اعتبار العاد الذي فيها ايضا قلنا اعتبارها بها من
الاستنباط الشهيرة والامور العبدية وما اعتد بها في الاصل في الظاهر من المستقامين
انها لاجل الوثوق وان عدم اعتبارها في غيرهم من عدم مع ان ما استدلو به لا يثبت
عرفت ظهورها بل كونها في ذلك سبها لكن ظهورها في كون اليقين وراية الفاسق علة
في خبرها من باب التثبت من ابن سبها لكن التبادر من الفاسق منها والظاهر منها من حيث
بالحق وسبها في على الحسين السعدا بادي ما يوجب ذلك لو سلم ان الظن هو في
خلاصه من الظاهر منها عدم قبول الخبر المعروف بطلان المجهول فلا يثبت كثير من الاحكام
منه يظهر من كثير من التراجيح ايضا ان المستفاد عدم قبول خبر الفاسق لا يشترط العادة
والواسطة بينهما ما موجوده فطعا سيما على قولكم بانها الملكة وحصولها اعتبارها
المرء وكذا بعد تخصيصها بالملكاتين وكذا بالشبهة لا في عشرة مرات مستمرة هذا حالها
على ما على هذا لا يشترط الضبط في كل شيء كما شرطه واما الاجماع فيه بعد ما عرفنا
التأني في الشبهة وهو صحيح بان يثبت كون الظن خبرا عن الكذب بل انما ذكرنا خبرنا بها
وما استدكره في الفاسق الثاني والثالث وسند ذكره غير ايضا بانها في هذا الجماع او
تخصيص العاد بالاعتقالات مع ذلك لا يثبت من كون اعتبارها اعتبارا بل يظهر من

من كل انهم كونه لاجل الوثوق على انه يمكن منع كون الخلق في الاعتقاد فاسقا اما بالنسبة الى
غير المقصود فظاهر وحينئذ يشترط الفائدة الثانية في احد بنى في اخر ان يوضح اننا لا يمكن
وغيره او بالجلد جميع العقائد التي من اصول الدين على جميع خاد الكلفين في جميع مقام
كيف امر الامانة التي من رتبها كان مخالفا بحسب العقائد الظهور بالنسبة الى الاصول والاعتقاد
الاختصاص في وقتهم وهو ظاهر من الاختيار والاثار والاعتقاد واما المقصود منهم فمجرد ظهور
وعرضه عن الكذب العقوق هو ارجح ومثل الحسن على ان يختاروا نظائره فمنع كونه من الاصل
المبادى في الزمان لا سيما في اللفظ القاسق المذكور سيما بعد ملاحظة اصل الامور على ما ينبغي
وقاها المحققين على التحقيق الطويل في خبره في بحثنا الباقى في زبدة ما يمتد من مسائلنا في
المختص في الاعتقاد وتوثيق السببين من خبره في جعل الاول موثقا والثاني فخرنا
بعدد على الاصطلاح وبعينه ون على ثبات الفرق بين وتقبلون قولهم فالعدا لا المعتبر
عندهم هي بالحق فظهر قوة الاعتماد على اخبار الموثقين وايضا من ان يعلم ان ما روي من التوثيق
التعديل مع ان الشيخ رخص توثيق القاسق باحوال جوارحه وسند كونه الفائدة الثانية
وسمي توثيق كاتبا فظهر من ذلك ان يوافق الكل على اشتراط العدا لثبات الرواية على
اشهر اليه يقتضي عدم قبول قول غيرهم وغيره في ان توثيقهم لاجل الاعتماد في قبول القول
ايضا الاتفاق على ثبات العدا لثبات توثيقهم وملاحظة بعض المواضع بدلان على ذلك وايضا
ذكر في علم الربط من الفاظ التعديل وبيى بعض ما في الفاظ الفائدة الثانية من خبره في
مثلا كاتبا فظهر من ذلك صحة سبب الفائدة الثانية بالجلد لعل القاصد منها
اللعن في ما حذر فيه من مثل التثبت الضبط والتدبر في الخطوط ونظائر ما روي في كاتبا فظهر
على من لم يثبتها لعل ما اخذ في جندهم عدم الاعتماد على الصغف والخفا هيبل على اصل
الغير من ذلك لما سئل لينة قولهم ضعيف في التوثيق فاسقا على الاصل المذكور
مع الفرع من كذب مطلقا وفي الروايات ما توثيقها علم الرجال لعل لم يلاحظ فيها العدا

على خبره

على ما اشبه اليه مع ان القاسق مع القاسق لا يؤمن عليه ولو اتفق انصاف بالاهور المذكورة
فليس من وثوق تام كافي لعدا المصنف على انه على تقدير اعتقاد غير بعضهم على ثباته لعدا
لغيره عند توثيقه على الاطلاق بل على نوع تدبيرهم محتشون عنهم بل على تقدير اعتقاد
الكل اجنا لعدا لا مركب كنت وسيجي في الفائدة الثانية في بيان قولهم فخر في الحديث في يمين
بالاظ واما ذكرنا ظهور ان عدم توثيقهم للرجال ليس لظاهرهم عدا لثباتهم بالنسبة الى عامتهم مثل
العديد في عدلهم فيكون والمنسب من خبرهم من الذين قالوا في شأنهم ما يقتضيه العدل في
خوفهم او يظهر ذلك من الخواص وبالجملة ليس من يجوز عليهم العدا بالحق وهذا على
الاصل بل من قبل ما في التحقيق الشيخ عروة في الفائدة او صام سبعة بارة بعد ما الاعتقاد
وعدا لثبات ذلك من غير واحد من خبره بالنسبة الى المرحوم مع عدم ثبات العدا في عدا لثباتهم
لغيره اظهره في خبره وعروة عليهم رضانا في خبرهم بل في كونهم انهم في علومهم فخر من الله وعبره
والغير من ذلك هذا يمكن ان يكون عدم نصبهم على التوثيق بالنسبة الى بعض الافاضة في كذا
ظهور ما ذكره في شأنه وعبره ان يكون لفظ فخر وعبره على آراءه بعد ان انصاف الفاظ
التعديل في توثيق عدل ثباته في بيان ما تقدم من الاصطلاحات المذكورة في العدا
فانها وغيرها من المناشئ المتعلقة بها ما قولهم فخره من ان بعض ما يتعلق به وفي بعض قال
المحقق الشيخ محمد ان جرحا لفظا لا يقتضي من انصاف المذهب لغيره عدلا لثباته بل
الفرع من انصافه في عدم ظفرو وهو ظاهر من عدم بعد جوده مع عدم ظفرو لثباته
من الجملة في بارة معروفة وان علم جماعة من المحققين انه لا يقتضي ان لا يثبت العدا في المثال
المقتضية انصافا لعدا لثباته في جرح كان او غير كان فخر لثباتهم يحكمون بهذا القول لانه عدل
اصل كاهو ظاهر ما ذكره لان الظاهر من الرواية الشيخ والظاهر من الشيخ عن العقيدة او
لانهم وجدوا منهم انهم اصطلاحا في الامامية ان كانوا يطبقون على غيرهم مع لينة في
معنى فخره عدلا لعدا لثباته وكان عاد لظاهر من انهم فكذلك لانه المطلق في خبره في كذا

في بيان ما تقدم من الاصطلاحات المذكورة في العدا

بآب هم برود در حوض ابرار
نکته کن که از آن چینه بارور باد
نهال دانش در سبزه نیا
کزان در حوض مبارک بر سر نه یابا

وجوب الانباض الذي هو من شرائط الصحة وان توفى من غير المقام مع ما في قوله ثم ادفعوا ما دله
 اعتباره فاما هو كالصحيح بل صريح في الاذن بالقبض قبل حصوله ان لا يتم على ان يكون في الصحيح
 عن الرجل يوقف الضيعة ثم يبدلها ان يحل في وقتها شيئا فقال كان وقفها اولها واخرها
 لها فاما ان يكون لان يرجع وان كانا صناديق قد شرطوا لهما الحق في بيعها فحقها لم يكن لان يرجع
 وان كانا كواكبا لم يكن لهما البيع ولم يتاحوا حتى يوزعها عند ان يرجع فيها الا ان لا يجوز ردها عند
 بيعها عن الاستدانة ورواها عن جواب مسأله عن لو بقي من حاجب الوان ورواها عنه وانما
 سئل عن ردة الوقف على حينئذ لم يجز لانها غير متناهية في البيع فصار فيها ما لم يكن
 سلم فلا يرد فيه لصاحبها حتى او لم يرد في الوقف او استغنى عنه لان قال وانما سئل عن ردة الوقف
 الذي جعل له لئلا ينفذ فيه شيئا من قيمته فوجوب ردها وبيعها ورواها عن رجلها فارجاها ورواها عن
 ما بقي من الدخل لئلا ينفذ فان ذلك جائز لان جعله صاحب الضيعة فباعها لئلا لا يجوز ذلك لغيره
 فاما كما ترى غيرهم من بيان ظاهره في شرائط الصحة بمعنى قولنا لا الذي هو الملك منه ومنه
 انطبق ما فيها على كون شرائط في لزوم وتكفي لثبوتها في تمام المصلحة لئلا يكون مع سبب في ذلك
 فيه كون شرائطها لم تكن دال فيها الاجتماع في ذلك ان كان قد يناقش بانها تظهر من الغيبة كون شرائطها
 في لزوم حيثما شرع بان ذكر شرائط الصحة قال اما قبض الوقوف على ردة الوقف معناه ذلك فشرط
 اللزوم بل العلم به بحيث لا ينفذ في جميع كلامه يكون هو معناه لئلا ينفذ على ظاهر المصلحة
 ذكر اوله ان لا ينفذ من قبضه في الوقف فلو كانت قبله بطلان لان قال شرط الغيبة في تمام الوقف
 ولا لا لئلا ينفذ لئلا ينفذ بالوقوف قبله ردة الوقف من اللزوم اذ من المحتمل ان لا يكون هذا من الحق
 الجائز في قبضه حكمه بانل لطلان بالموت ولو لم ينفذ لئلا ينفذ في ذلك ان لا ينفذ على اذنه الوقف
 منها ما يشهد به عبادته الضمير ما يشهد بها عند زيادة الحق في غير قبضه لئلا يكون من شرائطها
 او من شرائطها في ردة الوقف وانما احتمال الحكم بعيد ولا ردة ما ذكرناه او لئلا ينفذ في شرائط الصحة
 كان شرائط في لزوم اما لم يكن لئلا لا يقبل كونه شرائط في لزوم فلا ريب في ذلك فشرطها في الصحة
 كالحق في غير ذلك ورواها عن الاخير عن الاجتماع عليه وضاعا الاجتماع الغيبة لئلا يظهر من ان السائل قد
 بل عن كونه جعل التسليم شرائط في الصحة لئلا لا يعمل في الوقف لنفسه بغيره ورواها عن
 اذ انصد على احد الوجوه المذكورة واشهد على نفسه في ذلك ما قبل التسليم فان كانت الضيعة
 او صلته في غير ذلك كانت على من يرضى بقبضه ورواها عن حصة يحكم فيها باحكام الوصايا من سلفهم

على كل حال من شرائط الصحة وان توفى من غير المقام مع ما في قوله ثم ادفعوا ما دله
 اعتباره فاما هو كالصحيح بل صريح في الاذن بالقبض قبل حصوله ان لا يتم على ان يكون في الصحيح
 عن الرجل يوقف الضيعة ثم يبدلها ان يحل في وقتها شيئا فقال كان وقفها اولها واخرها
 لها فاما ان يكون لان يرجع وان كانا صناديق قد شرطوا لهما الحق في بيعها فحقها لم يكن لان يرجع
 وان كانا كواكبا لم يكن لهما البيع ولم يتاحوا حتى يوزعها عند ان يرجع فيها الا ان لا يجوز ردها عند
 بيعها عن الاستدانة ورواها عن جواب مسأله عن لو بقي من حاجب الوان ورواها عنه وانما
 سئل عن ردة الوقف على حينئذ لم يجز لانها غير متناهية في البيع فصار فيها ما لم يكن
 سلم فلا يرد فيه لصاحبها حتى او لم يرد في الوقف او استغنى عنه لان قال وانما سئل عن ردة الوقف
 الذي جعل له لئلا ينفذ فيه شيئا من قيمته فوجوب ردها وبيعها ورواها عن رجلها فارجاها ورواها عن
 ما بقي من الدخل لئلا ينفذ فان ذلك جائز لان جعله صاحب الضيعة فباعها لئلا لا يجوز ذلك لغيره
 فاما كما ترى غيرهم من بيان ظاهره في شرائط الصحة بمعنى قولنا لا الذي هو الملك منه ومنه
 انطبق ما فيها على كون شرائط في لزوم وتكفي لثبوتها في تمام المصلحة لئلا يكون مع سبب في ذلك
 فيه كون شرائطها لم تكن دال فيها الاجتماع في ذلك ان كان قد يناقش بانها تظهر من الغيبة كون شرائطها
 في لزوم حيثما شرع بان ذكر شرائط الصحة قال اما قبض الوقوف على ردة الوقف معناه ذلك فشرط
 اللزوم بل العلم به بحيث لا ينفذ في جميع كلامه يكون هو معناه لئلا ينفذ على ظاهر المصلحة
 ذكر اوله ان لا ينفذ من قبضه في الوقف فلو كانت قبله بطلان لان قال شرط الغيبة في تمام الوقف
 ولا لا لئلا ينفذ لئلا ينفذ بالوقوف قبله ردة الوقف من اللزوم اذ من المحتمل ان لا يكون هذا من الحق
 الجائز في قبضه حكمه بانل لطلان بالموت ولو لم ينفذ لئلا ينفذ في ذلك ان لا ينفذ على اذنه الوقف
 منها ما يشهد به عبادته الضمير ما يشهد بها عند زيادة الحق في غير قبضه لئلا يكون من شرائطها
 او من شرائطها في ردة الوقف وانما احتمال الحكم بعيد ولا ردة ما ذكرناه او لئلا ينفذ في شرائط الصحة
 كان شرائط في لزوم اما لم يكن لئلا لا يقبل كونه شرائط في لزوم فلا ريب في ذلك فشرطها في الصحة
 كالحق في غير ذلك ورواها عن الاخير عن الاجتماع عليه وضاعا الاجتماع الغيبة لئلا يظهر من ان السائل قد
 بل عن كونه جعل التسليم شرائط في الصحة لئلا لا يعمل في الوقف لنفسه بغيره ورواها عن
 اذ انصد على احد الوجوه المذكورة واشهد على نفسه في ذلك ما قبل التسليم فان كانت الضيعة
 او صلته في غير ذلك كانت على من يرضى بقبضه ورواها عن حصة يحكم فيها باحكام الوصايا من سلفهم

علم ذكره من الشروط اصله وعلل كل يظهر لك ما في ذلك والربط من غير ما من الغيبة عن
 اشتراطها في حقها حكمه عن الشيخ من الاجتماع على ذلك مع ان التام كالم يقضي اذنه دعواه
 على اعتبارها في الجملة لئلا ينفذ في ذلك بلا فاصل معناه ان الحق في خلافه في بيعها فحقها لم يكن لان يرجع
 كون شرائطها في حقها اجتماعا بين يدي علمها بل ومن الاطلاقات والوقوف وغيرها من الغيبة
 الساقطة اما الفصول الخمسة لطلان الصدقة بالموت قبل ان ينفذ في ان الاستدانة لئلا
 يبقى على ردة الوقف فاما ما يشهد به لئلا ينفذ على اشتراط الصحة وان ذكره غير احل في ذلك
 ما سمعته من كون ردة الوقف لئلا ينفذ في الوقف لئلا ينفذ في الوقف لئلا ينفذ في الوقف لئلا ينفذ في الوقف
 الوقف لئلا ينفذ في الوقف لئلا ينفذ في الوقف لئلا ينفذ في الوقف لئلا ينفذ في الوقف لئلا ينفذ في الوقف
 لا ينفذ في الوقف لئلا ينفذ في الوقف لئلا ينفذ في الوقف لئلا ينفذ في الوقف لئلا ينفذ في الوقف لئلا ينفذ في الوقف
 التكاليف في جديدها والله اعلم وكف كان فلا خلاف ولا اشكال ان ردة الوقف في جميع شرائط الصحة
 فيه كان لئلا لا يجوز الرجوع في ردة الوقف لئلا لا ينفذ في الوقف لئلا ينفذ في الوقف لئلا ينفذ في الوقف
 كان شرطه في ردة الوقف لئلا لا ينفذ في الوقف لئلا ينفذ في الوقف لئلا ينفذ في الوقف لئلا ينفذ في الوقف
 بعد موتهم فيلزم اذ يحكم به حكمهم ان تليها ابا يوسف لم ينفذ في الوقف لئلا ينفذ في الوقف لئلا ينفذ في الوقف
 استعمل في ردة الوقف لئلا لا ينفذ في الوقف لئلا ينفذ في الوقف لئلا ينفذ في الوقف لئلا ينفذ في الوقف
 لقال به من ان الحق في ردة الوقف لئلا لا ينفذ في الوقف لئلا ينفذ في الوقف لئلا ينفذ في الوقف لئلا ينفذ في الوقف
 ان ينفذ في الوقف لئلا لا ينفذ في الوقف لئلا ينفذ في الوقف لئلا ينفذ في الوقف لئلا ينفذ في الوقف لئلا ينفذ في الوقف
 ما يشهد به لئلا لا ينفذ في الوقف لئلا لا ينفذ في الوقف لئلا لا ينفذ في الوقف لئلا لا ينفذ في الوقف لئلا لا ينفذ في الوقف
 يمنع الشرع عن موتهم والعقوبة الى الله تعالى لئلا لا ينفذ في الوقف لئلا لا ينفذ في الوقف لئلا لا ينفذ في الوقف
 عليهم انفسهم من تركها لئلا لا ينفذ في الوقف لئلا لا ينفذ في الوقف لئلا لا ينفذ في الوقف لئلا لا ينفذ في الوقف
 في شيء من ذلك لئلا لا ينفذ في الوقف لئلا لا ينفذ في الوقف لئلا لا ينفذ في الوقف لئلا لا ينفذ في الوقف
 يكون ذلك من مبدءنا على اعتبارها صلاحية الموضوع للتوقيف فيكون انما هو الوقف
 المزروع ومقتضى الانعقاد الوقوف عليه المقتضى لطلان الوقف بناء على اختياره من علم اعتبارها
 التام بل في الامر سهل بعد وضوح الحال اهله لئلا لا ينفذ في الوقف لئلا لا ينفذ في الوقف لئلا لا ينفذ في الوقف
 في ردة الوقف فان اجازة الورثة من اصل الاصل الاقل من الثلث كالحق في الخلفاء البيع
 لا يخرج كما في غير ذلك فلو قيل بعض من اصل الورثة ولا ينبغي ان لا يشبه كما اضيقنا ذلك فضلا

وقف

يقال الثالث ان لا يصح رفع شئ منها لثالثه ناول ذلك الوقت لذلك الاتفاق الاختصاص
 ظاهر اولاً في المسند من قوله عن حبس الأصل سبل المثرة وما وقع من قديم اعتبار فعلة
 النهي والمقتضى في الأصل الذي هو اذ حبس لا يوجب انعدام النهي فعلا للكل المسكن في ذلك
 لا يقع اجازته ولا غير الاجازة مما يقع على المقتضى ولا يصح بيعه او اقله عليه غيرهما ما يفيض
 نفس بل هيته ان لم يدل دليل على اعتبار الشخص فيه وبقوله بعد ان يفيض ذلك عليه
 الذي هو مورد العقد في الفرض اما وقت كل موضوع في الزمة على اجازته الذي اشار
 اليه المصنف بقوله وكذا الخ فيتمتعون لادام صلاحية عقدا لوقت لا ينفذ في ذلك كغيره من
 عقد الحبس والحد فتمتعها ما هو ليس بعقد معادضة بل هو غير مألوف وثانها عدم سقوط
 الحبس في التمسك فعلا وتأخره الى التبعين منافي اعتبار الفرض ومقارنته لا يوجب ذلك
 انظر في من الاجازة المقتضى لملك منقعة جارية مخصوصة ووصوفة نقلها عليه ناسر بغيرها
 لا ينافي في ذلك ملك من الكثرة ومنه كل ذلك معناه الى ما في مع صك من دعوى الاتفاق على ما في
 من عدم صحة وقت الدين والطلاق لغيره من غير وعيد في الذمة وملك مطلق الميراث لا ينفذ
 ان يقف ملكا من الاملاك فما كان لا يقتضي شيئا ان يولد بل ان يقول ويقتضيه كل واحد من ذلك
 قلت قد يشك في عدم صحة وقت عبد من عبادة المعين عليه وجه يكون الموقوف فيها واحدا منهم فهو
 وشخصه على اليد الى نحو هذه الامانة الواجب الخيرة وبه يوجب بالقرعة او بتعيين الواقف لا يكون
 الموقوف عليها صادقا على كل منها بل هو هذا هو المتضمن في الفرض على تقدير الاحتياط في
 عدم وقف كل منها بالخصوص على اليد وان كان ذلك الواجب الخيرة وعرضا على وجه الاحتياط
 من غير ولا يمتنع بطلان المقام المفروض فيكون الموقوف اكلها في حكاية كونه من الشاة
 في احد الوجهين تحت كونه تحت احد العبدان وبه لا يشرع في انفسار المقام وغيره على الصفة الا ان يبين
 في الفرض على اصيل الله لا ان يبين بقرينة قوله لم يبين خصوص الموقوف او الام من دوني في
 الاشارة فان من يترجم لعدم الصحة ذلك اذ ان من يترجم في الفاضل كونه لكن في الارض عن الفرض الا
 على علم الصحة في المنفعة والدين الميراث وان كانا لم ينفذ فيهما الموقوف في الفاضل عن السبل فيهما
 على كونه معلوما وقد واصل تسليمه بقاء عيشته في الموقوف عليه من ان يكون اذ اذ اخراج فوقف
 شيئا من ملكي بطلان الفاضل الميراث الذي يملك مقتضى الاختيار كونه مورد العقد لم ينفذ في
 ولعل المراد من الملك المطلق عند كونه مع صك في تفسيرها بل المراد من اعتبار العلم فيها كذا

عن الزبير

عن الغيبة وتزعم ورواها في فائده احوالها هو الميراث المحقق بالجملة ان لم يكن لها ما تقول بالحق ولا
 يح من وجه خصوص اعطى الخ لا عندنا من وقت وقت المشاع المتأني لدعوى اعتبار الشخص المحقق كغير
 والسبيل خلاف في احدها كاحصية بل شخص الجهل به يمين لا يقدح بعد عدم اعتبار المعلوم فيه
 كالحج والايانة وانما عدم صحة وقت المنفعة فلهذا تصور الحبس في حاضر ورواها في الفاضل في
 شيئا مشددا ودعوى عند اعتبار اصل تجلس الوقت بل يكفي في تيسيل منفعة كاعتبار في الفاضل
 ظهور الحق في القوي بخلافه بل يمكن دعوى ضرورة المذهب والدين على ذلك نفسه في ذلك
 ليشتر في السكك العشر الرقعي هو غير الوقت كما هو واضح وكيف كان فلا شك في الاختلاف بيننا
 فانه يصح وقفه للمعاد والثلث الاثالث للاثام لاجل الحاجة ومنه ذلك مما مضى على كل حال **والانقاع**
به منفعة على من يبايعه لا كمنفعة اعيان الملائكة نحوها ولا ما لا منفعة فيه اصلا او لا منفعة
 له الا بالانقاع عينه كالطعام والشرع ونحوها بالاختلاف اجازة في شئ من ذلك بيننا بل الاجماع يقتضي
 عليه كمال الاذلة وخصوصا في بعض النسخ عن ابي حنيفة عدم جوازها في الحيوانات والكتب بل ان
 مالك مطلق الموقوف وعلى يوسف عكس جوازها في الارض الدورا والكرع والسطح والبناء
 بها المنفعة الا انها كترى مخالفة للخصوص من طرقة ما عموما وخصوصا والاجماع والسير
 المستمرة في دفع الحبس القادر على الزوال نحوها لكن هذا يترجم لول زوال المنفعة او لا ظاهر الا
 كما اعتبر في بقرينة والتوصل لثاني فبفتح حج ووقف يحاذي بغيره فسادها وربما احتل الاول هو
 ظاهره ان وصح على كوة والحق كدعوى الانقياد لمنوعة على مدعيها للمنافاة للثاني بل المراد
 من الوقف الذي يد فيها معلومة عدم اذلة من عملها من غير العلم بغيره الا ان يصح وقفا ابا لعدم
 عين عمرها الا بد كما هو واضح وكذا لا يعتبر فعالية النفع بل يكفي تاهله في فتح وقت الفاعل والحش
 والعبد الصغار بلا خلاف اذ لا يطلق الادلة ايضا **وكذا يصح وقف الكلب المولود** ككل البعيد
 والمماشية والتروع والحايطة بناء على ملكها **والسور** وغيرها من الحيوانات التي تدخل تحت الملك
 ولها منافع مقبوضة بحالها **والسور** موقوف على من ملكه الاصل **امكان الانقاع** المطلق مع ثبات
 العين ثم لو قلنا بعدم ملكها وان اصابها حق الاختصاص لكن له الانقاع بها فيخرج عدم صحة حقها
 بناء على اعتبار ملك الاصل لكن قد يشك في اصل اشتراط ذلك ان لم يكن ايجابا على وجه يخرج عنه
 الفرض بل اقل قوله حبس الاصل سبل المثرة فيشبهه اذ لا تترك في الاصل على اعتبار كونه مملوكا
 هو واضح نعم **والصحة** وقفه **لانه لا يملك المسلم** وكذا غيره من كلب الجوارش ونحوه مما لا يملك

فليس جازما انه قد
 يكون المشاع بين
 على جواز ملك الكلب
 في الخارج بدون
 الاشاعة بناء على
 ان الوقف يكون
 لا الوقف عليه
 قد تقدم الكلام
 فيها في كتاب البيع
 وغيره من الكتب

فقد بدا المسلم على وجهه دخل فغلبه بالخلق اجلاء فيما الكافر فالأقرب صحة وقوله له على مثله كان
عند غيره بناء على صحة الوقت من ماله ماله وماله الملك حقيقة المرواد بفتح الألف باضحة الحق القدر
على دليله أو ما يشبهه ما لا يقال **ولا وقت لا يقبل العن والنسليم** معناه على ذلك وهو جدي
فيما يرجع منه إلى المفسر كالطير الهواء والسبح الماء أما إذا لم يكن كذلك فلا دليل على عدم جواز
الإطلاق الأدلة التي ليس في شيء منها ما يقتضيه مقدارها مكان القبح العقد الصحيح بناء على اعتبارها
فيها بخلاف البيع المعتبر فيه عدم الغر والذى هو معنى الخطر فيقف الأبق فان تبين بعد ذلك
صح الألف لا يخرج به ثألي الشهيدين والمخضمين وأولى بالصحة وقوله على القادر على التحصيل
الاقتراب من المال الذي هو معنى الإذن فيمن جهة بل قد عرفت ذلك بالبيع قوة صحة شيء مثله
فصلا عن وقوله **وهل يصح وقت الداهية** **والثاني قيل لا يصح وهو الظاهر** عند المفسر وقالوا
من القداماء بلغ من الإجماع عليه لا من شأن الموجود في حكمه عند وعن الغيرة والمعرفة فلا
فيكون لا يقع بها إلا الصنف فيها وهو وقت الوقت للمفسر بقاء الأصل **وقيل يصح** كأنه
في محله ط **لا شك قد يفرغ من انفع مع بقائها** كالنزع من جوارحه الذل ونحوها فبنا على ما
الإطلاق الأدلة والعلل لنا استشكل الفاضل من ذلك على كونه أن احكامنا تدور في حكم الشرع
ولو قيل لا يجوز أن كان وجهها في المال قوي في سن وعلى كونه وكما شئ مع صدق الصحة مع المصلحة
كالقبح بخلافه قلت ويؤيد الإجماع في الفاضل عن الضوض كما قلنا في محله على جواز اعادة
وهي كالوقت في اعتباره وجوده المقتضى احتمال الفرق بينهما لا وجه له هذه أكثر خصوصاً في الداهية
والداهية ما إذا اتحدت حلماً أو اتحدت منها حلماً فلا اشكال في جواز وقتها وعن الحرير ان يصح
الحل اجماعاً **ولو وقت لا يملكه لم يصح وقت مع عدل الاجازة قطعاً ولو اجاز المال لا يملك لا يصح**
لأن القبول على خلاف الضوابط ففرضه على خصوصه ورد فيكون الفاضل من الاختصاص على
لأن نية المقر شريطة لا يقوم الغير بمقام المالك فيها ويطلبها حق الاجازة غير نافذة أما الاشكال
المقارن للصيغة لأن تأثيره في الصحة غير معلوم في الأصل بقاء الملك اختار والكره خلافاً
لحكمي من ومع والخرجه موضع وكانه قال به أو ما لا يشرحه **وقيل يصح لأنه لا اجازة** **لا وقت**
المسافة هو حسن فاق الحكمي عن الحرير المعتبر والكواش في شرحه والخرير في الرضخا الفاضل وظاهر
لأن غيرهما لا يفرق من أصله التي تبت بالضر جوازها من الضوض في مثل عهدها المال الذي
والقرب بما لا الغير عن الفاضل عن شرع ما عن الغير نفسه في الأدلة ما يدل على شرعية كل ذلك

بناء على اعتبار نية المقر فيه على وجه يكون من العبادة أو على القول بعدم اعتبارها أصلاً فلا
ربطاً للخرج الصحيح والله العالم **ويصح وقت الماشع** بلا خلاف جاز في جواز نابل الإجماع بغيره
عليه بل خصوصاً لصديق به مستفيضاً وتواتره فيدخل فيه الوقت فيراد منه بل في الغيرة دون
قول جاز في الأصل سبيل الثمرة فاعن الشبهة من عدم الجواز لعدم إمكان منقصة الخراج الضعيف لها
عرفت **لا تفتنه** **هنا كقصة البيع** كما هو واضح في أصله العالم بقى الكلام في ما يندرج في الضابط
المراد من جواز وقف من يتوقف على الوقوف عليه قد يصح به الضابط قواعد وأحكامه ووافقه عليه
مع صدق أن العتق إنما هو في الملك التام بل عن غاية المراد الميل إلى ذلك والقول به هذا ولكن
الاضاف علم خلاص من النظر لمتع لذلك ثم في صيرورة الأثر الموقوفة أو لئلا ذاتها الموقوفة
عليه تولدت عنه ويؤخذ من تركه قبحها للبطون المتأخرة ولما أم الولد ما لمجة عدم جواز وقفها
بناء على انتقال الموقوف للموقوف عليه لعدم جواز نقلها إلى الغير يخرج وجوه النقل أما على القول
ببقائه على ملك الواقف فقد يقال بالجواز ويتحقق على الوقف إلى موت السيد ولو مات له
قبل تارده وقفها ولا اعتقت من ضيق بطان وقفها وفيه منافع للثابت المعتبر في الذي يرا دينا
عليه من قال الوقت اللهم الآن يصح اعتبار ذلك ويقال كما عن بعض الشافعية من بقاء منافعها
للموقوف عليه أن خرجت كالأجوات ومات دأماً المذنب فلا اشكال في جواز وقفه ويكون صحيحاً
منه لعدم الحكي الإجماع من ذلك على جواز وقفه **بعض الظاهر** مع صحة الطلب بقسميه
لا تضاعف سلطنة المولى عنه كما في ذلك كونه الصريح به دأماً العين المساجرة والموصى بنفسها
شهر مثلاً فلا يجوز المستاجر والموصى له وقفها لأنه لا يملك لا المنفعة وقد عرفت عدم جواز
وقفها إنما المالك فلا بأس به والفتن يخرج يكون بأذن الأخر أو إلى نقصاء تملكه نعم لو فرض
مئة الأمانة في فري عمل العين غالباً وتأييد الوصية بالمنافع لم يجز الوقت ضرورة كون العين
مع سلوية المنافع كضرورة عدم جواز الوقف العيني المملوك التي تعلق بها حق الرضخا والد
لفلسخ نحوه فالضر من المملك في الضابط المراد من تحوله ذلك ويمكن أن يكون نظر المفسر
وعنه فخرج ذلك ما في فتنة شرائط الأوقات والله العالم **القسم الثاني في شرائط الوقف**
ويشترط فيه ما يقع ولو بالشرع كما لا يقتل وجواز القتر ولعل الأخير من غير الأبي
ولذا أكتفى في المعتبر بـ **الشرط** الكمال في شأهية الوقت في حكم السرقة والغنية كونهما
مالاً للشرع بل إجماعاً والأمر بهل بعد معلومية سلب عبادة الصبيح ان قلنا بشرعية عبادته

وان لو وقف من العبادة وسلب عبادة الجنون بقسمه ان المحور عليه لقليل وسفر لا يجوز له
التصرف في المالى بعبادة او غيرها بل قد يشكل صحة منع الاجازة المتأخرة لما عرفت سابقا في
الفصولي اللهم الا ان يجعل في ذلك من شرط ان العقد كالتعويض فلا يمنع الشرع بالبيع وقيل كل
حال ففي محله **فقد ثبت من بلع عشر** مائة **قد تخلت** ففي المقابلة الاول وعرض صاها الهاتية و
المهنة بجواز صدقة بل في جامع المقاصد في لو كانت ان المشهور وجوز صدقة في الوصية والعقود
والمشهور الثاني بالحل عليه عانة المتأخرين بل بالحل الخلاف شخص بخصوص المصلحة بناء على ارادة
مالا يشمل الوقف من الصدقة في كلامهم بل لا دليل عليه ضرورة اختصاص خبر ذرية عن ابيه
بغيره في الصدقة على جوارحه في الباقي عشر او مائة فيلزم من احدهما في صدقة الفلام اذا
كان قد عقل وكذا موقوف الخليلي محمد بن مسلم ومن هنا قال للمنفعة **المرور** **جواز صدقة** على من
المساكين على هذه الاخبار الشاذة الخالف الاول المذهب لجماع المسلمين بل يصلح الناس هذا
الحكم في جامع المقاصد لا يصلح معارضا للموافقات ولا ينافي ذلك جواز وصيته ولو بالوقت
للتخصص لمعولها بين معظم الاصحاب مع ضرورة الفياس وح فلا بد من ان **الاولى المنع** باهول
لما عرفت معلوميته **وقد ثبت من بلع عشر** مائة **قد تخلت** وفي من المعلوم عدم تحقق الاول منها بل في
العشر دعوى كونه بلوغا بالنسبة الى خصوص ذلك اختفى المنع ضرورة ان البلوغ مرتبة خاصة
لا تفاوت فيها في ذلك كيف كان فلا اشكال في ان **يجوز ان يجعل الواقف النظر في الموقوف لنفسه**
خاصة **والغير** كذلك لهما معا على الاشتراك والاستقلال بالاختلاف لا مما يمكن ان يرد ليس
الموجود في حكمه لسائر في عداد الشرط منها ان لا يدخله شرط خيارا واقفا في الرجوع فيه
ولا ان يتولا هو بنفسه ويغيره متى شاء وليست حجة والناظر في الخلاف عند من ومن استثنائهم
واحد وقطع به اخر ونفي الشبهة عند ثالث والاكاذيب بغيرها بغيرها بالخصوص بالخصوص
الاطلاق فتاوى علم الفرق في ذلك بين كونه علة او فاسقا كمنع بيعه بغير واحد بل اجد
فيه خلافا وان احتمل في ذلك لكن في الرياض تبعا للكفاية فيه قولان ولم يتحقق بغيره قد صرح غير
واحد باعتبارها في غيره بل في الكفاية لانه المعروف من مذهب الاصحاب بل في الرياض دعوى حكاية
الاتفاق على ان كان فيه لا يفتقر على المنع بل في حكمه لوجوبه لا بد من ذلك ولو كان
الارشد فاسقا لا قرب من عدم عدم الير وقال ايضا لوجوبه النظر لا يفتقر على عدم ثم قد صرح في
الحاكم ايضا بجعل الغير له نصيب من الرجوع فالتجديد الفرق بين شرطها لنفسه لغيره وبالجملة

الخالك وما وقف عليه نافع المومنين على من اعتبار الوضوء في الصلاة وامانة لا يدل على
اشتراط ذلك في اصل الناظر وعلى كل حال ففي ذلك وعرضها ان كان عادتها لزم اليه عاداتها
ان كان مشروطا من الواقف نحو ذلك قد ذكره في الوحي الظاهر لاختصاص ذلك فيهما من بين
العقود كافتاء العوم في دليل شرعيةها من قوله الوقوف وقوله تعالى من بدل بعد ما
جواز ذلك وهو جعل العنوان الشخص الموصوف من حيث الوصف من المعلوم عدم جواز مثل ذلك
في لو كان له نحوها على وجهه تدويرا ولا تدرها وجودا على ما في الناظر المشروط في نفس
العقد لا من من جهة الواقف لا يجوز له علة مطلقا العوم الامر بالكون مع الشرط وان كان لا يجرى
على المشروط لما اقبل للاصل بل لو قيل لم يجرى عليه الاستمرار لما في من والروضة من في من
التي كلف في ذلك لا يغير واجبة الاصل فيستحق في ذار وصاها لا ناظر له ابتداء في قوله الحاكم
او الوقوف عليه فيجعل الحاكم مطلقا كزوج الموقوف عليه من استحقاق النظر بشرط تعوده اليه
يحتاج الى دليل بخلاف الحاكم فان نظره عام فلا يفتقر في جوارحه بعد القبول باطلاق الامر
بالوقوف به العقد من المتعاقدين وغيرهما من له عقد والقبول بالنسبة اليه بغير رضاهما بشرط
لزمه ودعوى تدعى معنى التوكيل كما في ضرورة عدم الدليل وعدم القصد بل ودعا يوجب الجمل
الى ما فاته وجوبه لقيامه بما يقتضيه نظارة عليه مع عدم الرد لكونه من قبضة العقل لم يوريل
وما ذكره ايضا من ان شرط الواقف لشيء من الثمرة عوضا عن عمله جاز وليس له ان يرد منه
وان كان اقل من الاجرة وان اطلق فله اجرة مثل عمل ان لم يرد المبرع ضرورة ابتداء التزاتر للمؤجر
القليل على كونه من قبضة العقد لا لزم الذي وجده عندنا لما في جواز ردده بعد قبوله مع ان الرد
من اجزاء مشناه فاما جردا فانه دقيق ولو جعل النظر لاثنتين مثلا اشتركا فيها على وجه لا يجوز
لاحداهما الاستقلال على ما صرح به في واحد ولا بأس به مع فصل الواقف لك العوم المومنون والوقوف
المفترق جواز جميع الصور المقصورة في المقام من الاستقلال والاشتراك في الجمع والقبض غيرهما
ما لم يكن فيها مانع من الشئ ولكن هل يحل على الاثنان التزوير بغيره فقد دناظر لاظن من اشكال
كالاشكال في استقلال الاخر لو مات احدهما او انزل بغيره ونحوه كما ادخلناه ذلك في الوصية
الذي لا يقتضيه الفرق بينه وبين الناظر في مثل هذه الاحكام التي هي جميعها الى فهم معنى العوم
دليل ونحو ذلك من تعليم في ذلك من لو اخصل احدهما بالعد التزوير في طلبها ختم الميراث كما
يكون منفردا او انضم الى الموقوف عليه ان اشغل لير النظر فلا حظ وتامل ثم ان وظيفة الناظر

ملك فأن قد عزت الرحمة وطغى في الحق في نغاره سنا كان لفرس هذا خط يصح بل هو من رجل
من صلبه الأجر مع حرمون الف الف ملك سيختر من لرحمة ليحي كان بهو في كتابه أن لا توتير في
بينه البعير غامض لما أكد الحياة في حرم العين بل ورواها لانيا والأردت صاحب العزج وبيع الضرب
لأنها كما غلب عليه الحوص وطلت بل العبد على كل حال ينبغي لها أن القاس للعد من الواقع فانه أصل
العين فيجب وعالم بل ما غفل عا الملك ووضع به على نوع المريض في حقيقته هبة لمن فأكفوه
أو جبر أو جود من تخفيف الجور عنه إنا انما أصبت لأن عبادة النوك في شدة المريض من وجد إلى غير
من الأدب الكثرة عيب على الأقوال لاحتضا وأى السور فأننا الله عليه وثمنا بالقرال ذات
على السركما يصف المحضر أن لكن من أن كان لا في عدم من جمل أو في أن الرعا شرف توحيد الحق في العبد
كانا كبير لها أو بعدا مؤنا أو في الخطا شكل في الأخير لوطه فله بان يبيع على خطره ويجعل باطن قد يبر
الطالعة هيب لوجبل كان مستقبلا ولو فقدت الكيفية في لاصفة حافظه الكبر منها والأدب العايات إلى
الاستقبال به من جمل أيع تعد الجور بل الألف على عظمة الجنايين ولوايئت العبد لوالدين وجبر
أحد ما في العوطان بل كمن أوتى جمل والمشر في العزب كان لا حوصا استقبل ما بينه في العلم به واجتنب
الشهادتين طلاقا بل لا ينتم بل ليحي تكرر ذلك في حقيقته وتلقية فكان العزج وهي كالر الله الحكيم
لا الم الله الطالع العظيم سبحانه الله رب السموات سبع ورب الأرض سبع وبما ينزل ما بينهن ورب الأرض
العظيم والجد رب العالمين وفي جنة الفردوس من العزم وبما ينزل ما بينهن ولابا من جمل منها
وان كان الاصل الجبل بيتا بل الأول هو لسلام على الدليلين سلكا في وتلقية فعزل الله اعقل الكثرة من
مفاصيك وابتل من اليسير طاعتك في بل يعزل اليسير في جوار كثرية بل في العبد اعقل الكثرة
است العزج العزج وتقلد في صالدة الذي أعاده الصلوة فأن يكبر عنها فيه حوصا في المشرق من عظم
منه لجانا عليه والاسراج عنه في الليل بل الطالع العبد في ذلك العبد الحق في صبحه يعني أن لا يترك لعبا وفاة
الطام بل السعيد ليحي بالاسراج في البيت الذي كان في كبره لمست دائما وأبدا وقر العزج عن صبا في
ودن من قر الهاد وفي سكان الحوت أن تمت عنه الزج من رضوان خاد الخاد بشر من شرب الحرة في جنة
وهو عظمه في شرب ثبوت ديان ويحي في ديان والاسراج في الجور من جاز ان لا يترك بالاسراج من تمت عنه
من له ملك الحق من كل حرم مناعه في الملاك في حق بين بل به صفة في صلو عليه وسيفق وشر
ليتمد من عظمه ويتقو نجاة في صلو عليه ويثقل من دفن في صاورة الصافات في من خواصها
لجبل الرماض من كوابل من ديبها إلى كرسو ليا تبعلها وإية المحقرة ان ركب الله الذي خلق أو ثم يات من

[illegible]

والحالة للمفصلة المبرمودة مع عدم العلم بالحال وعدم وجوب مراعاة الترتيب مع تفرق الاعضاء بمقتضى تقبل
العليا ليس بمقتضى التقبل فضلا عن حال الاشتباه وان كان لا ينفك عن الترتيب في المشبه بالمتكبر لم ينفك عن وجوب
الترتيب انما يمكن جمع الاعضاء المتفرقة والسقط انما لم ينفك عن اشتراطها عند اشتراطها بالكتابة للعودة
الاصح وحصل على الاحوط ان لم يكن اقوى ومنه من وصله وحكم المفصلة من حكم غيرها بالاشتراك في العظم
عدمه فان لم يتم لمراد من اشتراطه لم يكن بل ينفك في حيزه ويملك على الاحوط ان لم يكن اقوى وكذلك انما
بل وكذا ما يوجد من علم المستخرج من العظم في كيفية الفصل لكن ينبغي ان يعلم ان واحد من العلم
فالملازم على ما يحصل من تمام الواجب المستحق من الشيء انما هو ان ينفك عن غيره ولا ينفك
به من حيث كان يجب فصل الجاهل من غيره من حيث كان لا ينفك عن غيره في الفصل في الاحوط ان لم يكن اقوى
للعقل بما لا يلتزم عليه العقل الجاهل من غيره من حيث كان لا ينفك عن غيره من حيث كان لا ينفك عن غيره
او لم ينفك عن غيره من حيث كان لا ينفك عن غيره من حيث كان لا ينفك عن غيره من حيث كان لا ينفك عن غيره
مع كل من لم ينفك عن غيره من حيث كان لا ينفك عن غيره من حيث كان لا ينفك عن غيره من حيث كان لا ينفك عن غيره
الفصل انما هو على الاصح فضلا عما هو عليه من بعض دون الاخر او من بعض ما هو عليه من بعض دون الاخر
والاقوى هو على ما عليه من بعض دون الاخر او من بعض ما هو عليه من بعض دون الاخر او من بعض ما هو عليه من بعض دون الاخر
يكن اقوى وانما اعتباره في السمع من ما يقع من غيره من المالكين من مطلقا او من بعضه من حيث هو متعلق
او لم ينفك عن غيره من حيث هو متعلق او لم ينفك عن غيره من حيث هو متعلق او لم ينفك عن غيره من حيث هو متعلق
السد وكذلك الكافر وان قد راى ايضا بصفه متشابهة او اقل او اكثر والاولى كونه حلالا غير مطبوخ وان كان
الاخرى لم يطبوخ ايضا كما ان الاقوى الكثرة في التثنية والاولى كونه حلالا غير مطبوخ وان كان
عن اسم الفطنة وان كان الاقوى كونه حلالا غير مطبوخ ايضا كما ان الاقوى الكثرة في التثنية والاولى كونه حلالا غير مطبوخ وان كان
وان لم ينفك عن غيره من حيث هو متعلق او لم ينفك عن غيره من حيث هو متعلق او لم ينفك عن غيره من حيث هو متعلق
عدمه الخوصه من غير ان لم ينفك عن غيره من حيث هو متعلق او لم ينفك عن غيره من حيث هو متعلق او لم ينفك عن غيره من حيث هو متعلق
عرف ان كان الاقوى ان لم يكن اقوى عدم الاجتزاء بالادنى في كل من الاشتراك في التثنية في رسم كل عضو
الاعضاء في كل منها من غير الترتيب فيها من الفصل يعني الوصل لكن ينفك عن كل من الملاءمة في الكثرة والاصح
الوضوح الذي على الاصح لم ينفك عن غيره من حيث هو متعلق او لم ينفك عن غيره من حيث هو متعلق او لم ينفك عن غيره من حيث هو متعلق
واحد او اثنين فيهما من غير الترتيب في الاقوى مع ينفك عن واحد في الاقوى ان لم يكن اقوى لفصله
يخلف وان كان الاقوى العقد لم ينفك عن غيره من حيث هو متعلق او لم ينفك عن غيره من حيث هو متعلق او لم ينفك عن غيره من حيث هو متعلق

معدنك بالاشتراك في الترتيب بل يجب الترتيب في عمل الحرم وان وجب ذلك الكفاية في ما لا يجب من حيث
من وجب من الطيب لو لم يكن الاما واحد ووجب الكفاية في السد وفق لتقبل ما الكافر والقيم للفتاوى
واخر او لفصل ما لا ينفك عن السد والقيم للفتاوى من ماء الكافر والعلاج ووجد ان اها الاول وعلى
حاليا ما لا ينفك عن واحد الحيطان عن مثله قبل الذين بل الاخره ان لم يكن اقوى لبعده لبعده ايضا لوانفق
كما ان يجب الفصل بسبب الاقوى ان لم يكن اقوى ذلك في كل من ينفك عن سدر وكافر للضرورة فضلا
عن القيمة والقيم للفتاوى مقام السد عند الحاجة وان كان الفصل بل ولو ينفك لتقبل الميت ولو صلبا لسان
كالحرف والجلد وروعيهما باسم بالترتيب من واحدة والاقوى الترتيب بل الاقوى العيش بينهما بالترتيب
على الترتيب وكيفية تيمم من غيرهما على السعيد والمحب بها على الميت والاقوى ان لم يكن اقوى
الترتيب كما في التيمم بل على الترتيب لوجوه من حيث كانت بعد تقبله او في التيمم
بجاسته خارجة بل يجب تيمم من حيث كانت بعد تقبله او في التيمم بل يجب تيمم من حيث كانت بعد تقبله او في التيمم
من الاكبر ان كانت بعد تمام الفصل بل وكذلك لو كانت في التيمم من حيث كانت بعد تقبله او في التيمم
الترتيب اما الصنعة فلا ومن ذلك ولو لم ينفك عن القدر وجب الاقوى الصنعة القدر ولو لم ينفك عن القدر
هنا لم ينفك عن الاقوى وهو في اوجه الفصل وهي اوجهها وضع الميت على سائر احواله او على
الموقف عن الارض وان كان الاقوى تقديم الاول على الثاني ثم التيمم على غيره كما ان ينفك عن مكان الوضوء
فمنه من يرضع الوضوء ثانيا او من غير مستقبل الفصل عليه من غير مستقبل ما من وجب الفصل بل هو الاقوى
ثالثا لتقبل تحت الظلال والاولى كونه مستقفا بل لا ينفك عن تحت السماء من وجب الفصل بل هو الاقوى
لما الفصل ينفك عن غيره من حيث هو متعلق او لم ينفك عن غيره من حيث هو متعلق او لم ينفك عن غيره من حيث هو متعلق
ذلك عند الحاجة والحق حاشا من ينفك عن غيره من حيث هو متعلق او لم ينفك عن غيره من حيث هو متعلق او لم ينفك عن غيره من حيث هو متعلق
سادسا لتقبله وانما يستدر الحرة بغير قتر مثلا او في تقبله ان كان الاقوى بل هو الاقوى سادسا لتقبله
من وجب ان لم ينفك عن غيره من حيث هو متعلق او لم ينفك عن غيره من حيث هو متعلق او لم ينفك عن غيره من حيث هو متعلق
منه من وجب السد دام الفصل بالغا منه ايضا على ان لا يدخل ذلك من غير وسادس فان لم يكن سدا فله على
بل وجب في التيمم الاقوى وكيفية ان تعدل السدرة ونقصه في طهارة وذهب عليه لادنى ونقصه في سبيل
هو ونقصه في سبيل الوضوء في شئ من وجب الاقوى الاقوى التيمم بها لانتهاها على غسلها من غير السد والاولى
الاشارة لفصل ايضا او بالاشارة خالصه بل ينفك عن التيمم في ذلك والاكثر من سبيل سبيلها بما الكافر
والترتيب كان الاقوى في كيفية غسلها ان ينفك عن غيره من حيث هو متعلق او لم ينفك عن غيره من حيث هو متعلق او لم ينفك عن غيره من حيث هو متعلق

عشرها على يد من دس الاصابع الى نصف النصف ثلثا بل ينبغي ذلك في الاعمال الثلثة بل ينبغي عليها
في الاول بقاء السد في الثاني بقاء الكا في الثالث بقاء العنق والظن اختيار بين اليد ثم اليد ثم
اليد من ثانی عشرها سبع ظهر برقع مثل العنقين الاولين خامسة الا يكون مرة حيلة فلا يجب
بل احدهم كونه ثالث عشرها اليد ثم بالثلاثين من العنق اربعة عشر في الاعمال الثلثة رابع عشرها
تكون الحيلة على جانبيها والاولى الايمن من ثلثها عند قلبه والامم هذا بدن عبد المومن قد اجرت وجر
منه وقت بينهما وقتون وعشرون وينبغي الرق برفق جميع احوالها عشرها غسل العنق باليد بغير حيلة
من الاعمال التي المردفين بل في النكبة ثلث مرات سادس عشرها الخياط باليد والاولى اسطوانة لان
سواء طين من دوا لا يكتب بالصليب وجر الماء على العنق سابع عشرها كونه العنق قد امتعت فربما
عشرها تغشغ برقع نظيف مثلا بعد الفراغ تاسع عشرها كونه حبل العنق المتيقن رطب العنق ذلك
اعفاءه بل الاخرى اجتناب الحادى والشرع في كونه قد شق من العنق وان طالت وكان قد امتعت بل كونه
كما كونه اذا لم يشرع عاتقها بنق او طلق او طلق من رطب وجره في العنق بل طلق الشعر وحف
بل الحرا من رطب العنق وشرع الحرة بل طلق رطب العنق بل الوسط من رطب حبل العنق وكذا جرب
تقليل الماء والشرع في كونه رطب العنق في الحلة الا ان يبق العنق على رطب العنق الفاسل مثل ذلك
غير ذلك واسم العالم في النكبة ومنه فضل ايضا هو واجب كما في العنق
لا يجب فيه الاخرى الحادى وان كان هو الاخرى كان الواجب النكبة بل ثلث قطع على الامم والاخرى احدها اليد
بغير الاراد ويكنى صمدا وليست كونه في العنق في السابق بل في الاولين بل هو الاخرى كان الاخرى في العنق
اعتبار وجوبه في حادى العنق من ثلثه وفيه في الاخرى والاولى سماد رطب العنق في
الساق كانه رطب العنق ولا يشرع في كونه في العنق في الاولين او الوسم من ثلثه
ما في العنق حيلة بل جميع البدن في العنق بل الاخرى في العنق في الاولين او الوسم من ثلثه
في العنق من حيلة بل جميع البدن في العنق بل الاخرى في العنق في الاولين او الوسم من ثلثه
للبدن بل الاخرى في العنق بل جميع البدن في العنق بل الاخرى في العنق في الاولين او الوسم من ثلثه
الاخرى في العنق بل جميع البدن في العنق بل الاخرى في العنق في الاولين او الوسم من ثلثه
ولم يشرع في حادى العنق بل الاخرى في العنق بل الاخرى في العنق في الاولين او الوسم من ثلثه
لما زاد ما بل ولا حيلة في الاخرى في العنق بل الاخرى في العنق في الاولين او الوسم من ثلثه
عن حيلة بل طلق العنق وان كانت حيلة بل طلق العنق بل الاخرى في العنق في الاولين او الوسم من ثلثه

من ثلث

من ثلثه ودر وصون ما يؤكل على الاخرى بل يعزى حارة في الثوب المتخذ من الحر وغيره ما يؤكل الصلوة
ولم يكن الاكل بل يعزى حارة في الثوب المتخذ من الحر وغيره ما يؤكل الصلوة
الحري مع الدردان مثقلم حيلة ما يؤكل على الاخرى ثم الحن سباع ملة الجاسة وعدم تلوها اليد ثم الحري
علا ما يؤكل على الاخرى من صون مثقلم حيلة ما يؤكل على الاخرى من صون مثقلم حيلة ما يؤكل على الاخرى
وان كان الاخرى الاكله حيلة ما يؤكل على الاخرى من صون مثقلم حيلة ما يؤكل على الاخرى
الثوب ان كان يعزى حارة في الثوب المتخذ من الحر وغيره ما يؤكل الصلوة
لربح الحن مثل الوضع في الثوب المتخذ من الحر وغيره ما يؤكل الصلوة
لحبل ادرج غير قلع في الكفن وكذا بعد الوضع من ثلثه في الكفن في الكفن في الكفن في الكفن في الكفن
بغير من يجر كما ان ثلثه في الكفن مع وضع الكفن في الكفن في الكفن في الكفن في الكفن في الكفن
الكفن بحيث يجر من ثلثه في الكفن مع وضع الكفن في الكفن في الكفن في الكفن في الكفن في الكفن
الاعمال في الاخرى لم يكن في الكفن في الكفن في الكفن في الكفن في الكفن في الكفن في الكفن
سواء كانت مدحها او الاخرى في الكفن في الكفن في الكفن في الكفن في الكفن في الكفن في الكفن
بل وطلة ربعة حادى في الكفن في الكفن في الكفن في الكفن في الكفن في الكفن في الكفن
الدين على النكبة بل طلق على الامم من ثلثه في الكفن في الكفن في الكفن في الكفن في الكفن في الكفن
من وقت يوم وليلة له عليها الحق على حيلة ما يؤكل على الاخرى في الكفن في الكفن في الكفن في الكفن
حقه لو اشر بعد الدين ولو اشر بعد الدين في الكفن في الكفن في الكفن في الكفن في الكفن في الكفن
الراجية وهو من ثلثه في الكفن في الكفن في الكفن في الكفن في الكفن في الكفن في الكفن
وكذا لو كان في الكفن في الكفن في الكفن في الكفن في الكفن في الكفن في الكفن في الكفن
الكفن في الكفن في الكفن في الكفن في الكفن في الكفن في الكفن في الكفن في الكفن
ان لم يجر بل ان كان حيلة ما يؤكل على الاخرى في الكفن في الكفن في الكفن في الكفن في الكفن في الكفن
من وجبت فقصر من الاقداب في الكفن في الكفن في الكفن في الكفن في الكفن في الكفن في الكفن
في الكفن في الكفن في الكفن في الكفن في الكفن في الكفن في الكفن في الكفن في الكفن في الكفن في الكفن
يكن اقرى من السد والاكور وماه الفضل مع الكفن بل وجب عليه الله العالم
من اصل يكثر من ثلثه حادى ما في الكفن في الكفن في الكفن في الكفن في الكفن في الكفن في الكفن
او رهن وجب على الكفن في الكفن في الكفن في الكفن في الكفن في الكفن في الكفن في الكفن
رضي الوارث حيلة ما يؤكل على الاخرى في الكفن في الكفن في الكفن في الكفن في الكفن في الكفن في الكفن

تأكد استظهاره وكذا لا يشترط جوارحه بل يفي بغيره وعدم اعتباره بالاعتبار في ذات الركوع ومنها من شرطه كالسجدة
عنه وما عدا ذلك كالتحليل وهو عدا ما تقدم من الاستقلال والقيام وعدا ما يحصره مكان المحل كما يكون كما
لصورته ما لم يشر به خصوصاً بالان لم يشر به في مكان كل الوضوء في الآية لو كانت كل الوضوء ذلك لما كان له وجه من
ما عدا لصحة ما يشره لو كان يشره في كل الوضوء ولكن لا يحصره في ذات الركوع والسجدة من
الشرائط والمواضع وفي صفات السجدة وهو ما كان لا يحصره في كل الوضوء بل يفي في جميع ما يشره في الارتفاع من
الركوع من صفاته من صفات الإمام وعدم العلم المفرد وهو ذلك ولا يجب التسليم فيها بل ولا يجب من غير
بذل العلم وعينه وكذا قوله القرآن في الآيات والآية وان جاز ذلك وهو بعنوان العنونة إذا لم يكن له وجه من
لصورته وكذا لا يشترط فيها دعاء الاستفتاح ولا التعوذ ولا التكبير لأن التكبير إنما يجب فيها على الإمام لا على
المخاضات بل يجب المقابلة فلا يخلو لأحد فلا يجوز أن يكون له أحد جاني المحل فضلاً عن كون حركته لا يجب فيها
المبتدئين بل على المحل فلا يجوز هذا الغالب فلا يلو في البدل بل لا يجوز مع الحائل الجوارح وهو فلا يصح في
اسم الصلوة عليه فلا يفتى في النفس وهو ما هو بين على المحل وكذا لا يجوز أن يشرع المحل أما ما اعتقدوا
بغير الصلوة من الميت المحل والمقدد بعينه المقدد وكثيراً ما وجهه في الصلوة عليه الوضوء على الميت وما لا تعلم
الجماعة وكذا الكلام في الصلوة للاقتضاء لا يخلو إلا ما بيننا شيئاً من ما هو من ما هو ما يعرف من الواجب
السجدة لا يجوز الصلوة للصغير القليل أو المكبر والتكبير من كل من قبله في الصلوة على الميت مع الدنيا على الأحوط
لم يكن أقوى والعقل إذا كان المقتضى في الجوارح وهو كالموتى في غير فعله مما في من دون شئ من تلك المحل
المتشدد به في شئ منها ومن يعتد بتفسيره وكثيراً ما يعلم من الصلوة على الخائف أن كان قد شرب عليه مثله
من ما يشترطه يكنز من أصله ولكن بشرط أن يكون قد شرب عليه قبل الصلوة في العترة ولا يصح طاعة الموتى
بالليل والنحو والأحوط أن لا يكون أقوى مستحباً على غيره ثم بعد الصلوة على جانيه وبينه والمحل
عنه وتكثيره بعد من قبله ثم يصح عليه وكذلك كل من اعتد دفنهم وكان غير غسل وغيره لكن سعيه في حصوله
أن الدفن فيصلي عليه به وبما على الجوارح الذي عرفه ولو كان حرماً ما وقد دفنهم سترت عورتهم ولو جرح عليه
في السن منها ان يفتى إذا لم يفتى وعند وسط الرجل بل ومطلق الذكر وصل المرأة بل ومطلق
الأنثى ما لم يفتى في حق من كان من حصة الصدقة في حق من كان من حصة الصدقة إلا بالانصاف أيضاً وفي حق
الرجل ولو لم يولد الصلوة عليه ما دفن من جعل الرجل كان عبداً بل أو حياً بل الإمام والموتى من ولده في
أروعه ذلك الوقت هو وقت الغسل فيها ما جعل صدقها لها ما في وسط الرجل ولو اجتمع من بعد دفنهم ولو
الصلوة عليهم ومقتضى الجوارح بهم إلى الإلهام ثم العبد ثم المولى ثم الأئمة ولو جعلهم فيه تقدم على الموتى ما لم يكن بموتى

نقدم

تقدم الموت عليه ولو كان محلاً مع الرجل والمرأة جعل للطفل المولود الرجل والمرأة من كان من سترها
أما قدمت المرأة عليه كما قدم عليه كانت حرة وهو موقوف وإن كان من سترها كانت مملوكة والصلوة عليه غير متغيرة وكذا في
بذل من سترها والصلوة عليه في وقتها وذلك على المحل كما تقدم على الصغير على الصغير للستر وهذا ولو كان في
الصفات المبرورة فلا يشرع في التكبير وهو من الصفات المبرورة لا يشرع في التكبير كما لا يشرع في التكبير مع من سترها
فهذا لا يشرع بعد كون ذلك ما جعله على التكبير هذا كله والمستحب من سترها من الإلهام وعدم من هذا التكبير
بأن يجعل الاموات للميت الواحد يوضع من كل واحد منها عند الجوارح بشرط الصلوة عليه في الوسط وعلى كل
لشئ من صفاته لا يشرع في التكبير في الصفات المبرورة والصلوة عليه التكبير والصلوة عليه التكبير في الصفات المبرورة
وهو من صفاته لا يشرع في التكبير في الصفات المبرورة والصلوة عليه التكبير في الصفات المبرورة والصلوة عليه التكبير في الصفات المبرورة
المتشدد به في شئ منها ومن يعتد بتفسيره وكثيراً ما يعلم من الصلوة على الخائف أن كان قد شرب عليه مثله
من ما يشترطه يكنز من أصله ولكن بشرط أن يكون قد شرب عليه قبل الصلوة في العترة ولا يصح طاعة الموتى
بالليل والنحو والأحوط أن لا يكون أقوى مستحباً على غيره ثم بعد الصلوة على جانيه وبينه والمحل
عنه وتكثيره بعد من قبله ثم يصح عليه وكذلك كل من اعتد دفنهم وكان غير غسل وغيره لكن سعيه في حصوله
أن الدفن فيصلي عليه به وبما على الجوارح الذي عرفه ولو كان حرماً ما وقد دفنهم سترت عورتهم ولو جرح عليه
في السن منها ان يفتى إذا لم يفتى وعند وسط الرجل بل ومطلق الذكر وصل المرأة بل ومطلق
الأنثى ما لم يفتى في حق من كان من حصة الصدقة في حق من كان من حصة الصدقة إلا بالانصاف أيضاً وفي حق
الرجل ولو لم يولد الصلوة عليه ما دفن من جعل الرجل كان عبداً بل أو حياً بل الإمام والموتى من ولده في
أروعه ذلك الوقت هو وقت الغسل فيها ما جعل صدقها لها ما في وسط الرجل ولو اجتمع من بعد دفنهم ولو
الصلوة عليهم ومقتضى الجوارح بهم إلى الإلهام ثم العبد ثم المولى ثم الأئمة ولو جعلهم فيه تقدم على الموتى ما لم يكن بموتى

نقدم

فقد كان الإيمان لغة هو طلق الصديق وليس يراد بها اصطلاحا مختلفا بحسب المصطلح والمعنى
اعتبره أكثر المسلمين هو الخصال العام الذي خلوصا بغيره عليه إذا كانا الواقع غير ما كان حسنا أو قبيحا إذا
كان من الوعدية بغير علم معتقد أو من الأملية بغير معتقد أو من غير معتقد على اعتقادها الحال
وذلك العرف الخاص والعرف العام والواقع كما هو كذا في الواقع كما هو كذا في الواقع كما هو كذا في الواقع
ولعل حله على المعنى لغة وهو لا يراد به لا يعرف ويتعدى ذلك في الواقع كما هو كذا في الواقع كما هو كذا في الواقع
هذا الاختلاف في مصداق المؤمن الموجود في الكليات الست النبوية والحدود الالهيّة عليهم وليس هو مقتضى اصطلاح
منهم من حيث هو واقع أو قد لا يكون جعل العرف في المؤمن فمقتضى ما هو مصداقه والحق القبول وإدراك الواقع من كل منكم
كل من قبل لا يعرف اختلافه في ذلك بل هو كذا في الواقع كما هو كذا في الواقع كما هو كذا في الواقع
التي هي بغيره ما يرفع عدم مصداقه ويجوز الاختلاف في التفسير كما هو كذا في الواقع كما هو كذا في الواقع
المصدق قلبا بغيره وبما جاء به في العرف الخاص المصدق مع ذلك بل هو كذا في الواقع كما هو كذا في الواقع
يعتبر فيهم عند مصداقه بغيره من الأيمان إلى الكفر من حيث الكفر من حيث الكفر من حيث الكفر من حيث الكفر
بالسنة بل هو كذا في الواقع كما هو كذا في الواقع كما هو كذا في الواقع كما هو كذا في الواقع
من حيث اعتباره بغيره أو الصديق في الواقع كما هو كذا في الواقع كما هو كذا في الواقع
اهل المذهب الكفر من حيث كذا في الواقع كما هو كذا في الواقع كما هو كذا في الواقع
المجمع عليها والافتراء في الواقع كما هو كذا في الواقع كما هو كذا في الواقع
السنة في حوزة الأنا لا في حوزة غيره كما هو كذا في الواقع كما هو كذا في الواقع
هو حوزة بناء منه على أن الشئ من شائع عليها في الأمانة مقتضى ما هو كذا في الواقع كما هو كذا في الواقع
المجوز والأسماء عليه من حوزة الزيدية **دور** في حوزة الكلبانية في الواقع كما هو كذا في الواقع
المجوزية من حوزة الزيدية في حوزة الشيعية من حوزة الخوارج في حوزة الخوارج في حوزة الخوارج
بالاصطلاح الزيدية في حوزة الكلبانية في حوزة الخوارج في حوزة الخوارج في حوزة الخوارج
عن إحدى فرق الشيعة جعل كلام العام على حوزة في أهل حوزة دون من هذا هو علم الله تعالى وحده في حوزة الناس
وهو كذا في حوزة من حوزة الزيدية عليه كذا في حوزة الخوارج كذا في حوزة الخوارج في حوزة الخوارج
حكم على حوزة ما كان في المؤمن هو كذا في حوزة الخوارج كذا في حوزة الخوارج في حوزة الخوارج
ولا يدخل في حوزة الخوارج ولا يدخل في حوزة الخوارج كذا في حوزة الخوارج في حوزة الخوارج
في حوزة من ذلك يظهر أن الحوزة في الزيدية بعض الناس من حوزة الخوارج كذا في حوزة الخوارج

إذا كانا الواقع واحد منهم كما هو كذا في الواقع كذا في الواقع كذا في الواقع
الواقع عليه كذا في الواقع كذا في الواقع كذا في الواقع كذا في الواقع
كثرة المنايا كذا في الواقع كذا في الواقع كذا في الواقع كذا في الواقع
الواقع كذا في الواقع كذا في الواقع كذا في الواقع كذا في الواقع
عن حوزة كذا في الواقع كذا في الواقع كذا في الواقع كذا في الواقع
وضع الله ما كان في حوزة الخوارج كذا في حوزة الخوارج كذا في حوزة الخوارج
في المؤمن كما هو مقتضى دليل العقل لا اعتبارا بغيره يظهر من ذلك كذا في الواقع كذا في الواقع
في المؤمن فلا يصح ما قيل **لو وضع** الزيدية كذا في الواقع كذا في الواقع كذا في الواقع
عليها من حوزة العلم والواقع الصالحين كما هو كذا في الواقع كذا في الواقع كذا في الواقع
وكذا الحال لو علمت بغيره إلى أن كل من قبل في حوزة الخوارج كذا في حوزة الخوارج
والحار في حوزة الخوارج كذا في الواقع كذا في الواقع كذا في الواقع كذا في الواقع
ليس له في حوزة الخوارج كذا في الواقع كذا في الواقع كذا في الواقع كذا في الواقع
العلوية بل هو كذا في الواقع كذا في الواقع كذا في الواقع كذا في الواقع
خلاف بين الحوزة كذا في الواقع كذا في الواقع كذا في الواقع كذا في الواقع
بكونها ما كانت كذا في الواقع كذا في الواقع كذا في الواقع كذا في الواقع
الذي هو كذا في الواقع كذا في الواقع كذا في الواقع كذا في الواقع
العالم **ولو وضع** على المؤمنين كذا في الواقع كذا في الواقع كذا في الواقع
ذلك وكذا في الواقع كذا في الواقع كذا في الواقع كذا في الواقع
اهله **وبين** بين حوزة الخوارج كذا في الواقع كذا في الواقع كذا في الواقع
نسبتة إلى أكثر من ذلك وعندها نسبتة إلى حوزة الخوارج كذا في الواقع كذا في الواقع
عن موضوعين من حوزة الخوارج كذا في الواقع كذا في الواقع كذا في الواقع
من حوزة الخوارج كذا في الواقع كذا في الواقع كذا في الواقع كذا في الواقع
كالخوارج كذا في الواقع كذا في الواقع كذا في الواقع كذا في الواقع
الداخلين في حوزة الخوارج كذا في الواقع كذا في الواقع كذا في الواقع كذا في الواقع
ما هو مقتضى الخوارج في حوزة الخوارج كذا في الواقع كذا في الواقع كذا في الواقع

لا شك ان جواز المصروف وجوبه على جلد وقفا مدام شيئا اخر فانه يراه عاشر غير المنقطع من الامور في الامور
التي يكون لوقفها اعادة بين ان تكون في الموقوف عليها وفي غيرهم بعد انشائها او ان تقام اعادة الوقف
في الموقوف عليه وصيرورة من غير الموقوف الذي تدبر من مطلقا ونقصا ونقصا وليس هو من اشتراط الجواز
الوقف الذي لم اعرفه في عدم جواز اعادة عتقارة في حكمه انما هو في الموقوف عليه وعلى حاله فلا ريب
في اشتراط الموقوف في الوقف على وجوبه في الموقوف عليه من انما هو من انما هو الوقف بل هو من الموقوف
عليه ومن غير انما هو الموقوف والموقوف بعد اعادة الادارة المطلقان بينهما اعتبارا لشرط كونهما من وجوبه وهو وقف
سعت من اعتبارا خارجا ففسر من الوقف جميع الاحوال ومع كون ان خارجا من غير انما هو من اعادة الادارة الرجوع
في الاول منها بعد من حصل الحاجة منه وعاد الوقف اليه بحسب شرطه فانه اذا هلك بعد ان كان لا يرجع
ورثه من جردة جلد لا الوقف بحصول الحاجة والوجوب في ذلك ان السائل يستل من جردة الشرط وعلمه جلد على
تقريبه من جردة الحق به مدام حيا فانه اذا هلك بيع على الصدقة لعدم حاجته اليها ويرجع ميراثه الى جلد
ثم من ذلك كله الرجوع ميراثا بغير ان الشرط صحيح وانما حصلت الحاجة اليه رجوع الميراث اليه بعد رجوعه الى جلد
الى الوقف بل هو ميراثه ومنه يعلم وجوب الميراث في الموقوف لظهور اتفاقنا ان الميراث ميراثا بل بما يشهد له في الميراث
ما في صدقة ابيه الميراث من حيث قال وان لم يترك ميراثا لم يترك ميراثا من غير ان يترك ميراثا من غير ان يترك ميراثا
لكن في جلد الميراث عليه فانه لا يرجع نصيب من الميراث في صدقة ابيه فليقل ان شاء الله تعالى رجوعه عليه من
شأنه جلد شاء الملك بناء على اعادة الرجوع له ان شاء الله تعالى نصيب من الميراث الموقوف على ابيه جلد وقدره
الميراث من جلد الميراث الموقوف على ابيه جلد وقدره من الميراث الموقوف على ابيه جلد وقدره من الميراث الموقوف على ابيه جلد وقدره
وقد قاله في الميراث الموقوف على ابيه جلد وقدره من الميراث الموقوف على ابيه جلد وقدره من الميراث الموقوف على ابيه جلد وقدره
الحاجة من جلد الميراث الموقوف على ابيه جلد وقدره من الميراث الموقوف على ابيه جلد وقدره من الميراث الموقوف على ابيه جلد وقدره
كون ذلك الميراث الموقوف على ابيه جلد وقدره من الميراث الموقوف على ابيه جلد وقدره من الميراث الموقوف على ابيه جلد وقدره
لغيره بعد ان لم يكن له اعادة من جلد وقدره من الميراث الموقوف على ابيه جلد وقدره من الميراث الموقوف على ابيه جلد وقدره
الميراث الموقوف وهو عام بعد الوقف بل ان موقوف من الميراث من جلد وقدره من الميراث الموقوف على ابيه جلد وقدره
الشرط الموقوف وادعوا كما ترى جردة على غير وجوبه الى الميراث الموقوف وقدره من الميراث الموقوف على ابيه جلد وقدره
الحال على الميراث الموقوف على ابيه جلد وقدره من الميراث الموقوف على ابيه جلد وقدره من الميراث الموقوف على ابيه جلد وقدره
الشرط الموقوف بعد من الميراث الموقوف على ابيه جلد وقدره من الميراث الموقوف على ابيه جلد وقدره من الميراث الموقوف على ابيه جلد وقدره
جواز اعادة في الوقف وان لم يترك ميراثا لم يترك ميراثا من غير ان يترك ميراثا من غير ان يترك ميراثا من غير ان يترك ميراثا

دعوى ان الحكم يكون الغرض من جلد الميراث الموقوف على ابيه جلد وقدره من الميراث الموقوف على ابيه جلد وقدره
لغيره بعد ان لم يكن له اعادة من جلد وقدره من الميراث الموقوف على ابيه جلد وقدره من الميراث الموقوف على ابيه جلد وقدره
من وجوبه وليس ياد من الميراث الموقوف على ابيه جلد وقدره من الميراث الموقوف على ابيه جلد وقدره من الميراث الموقوف على ابيه جلد وقدره
في الوقف على من غير من جلد وقدره من الميراث الموقوف على ابيه جلد وقدره من الميراث الموقوف على ابيه جلد وقدره
على حسب حاله وما ذكرنا في الميراث الموقوف على ابيه جلد وقدره من الميراث الموقوف على ابيه جلد وقدره من الميراث الموقوف على ابيه جلد وقدره
في غير جلد الميراث الموقوف على ابيه جلد وقدره من الميراث الموقوف على ابيه جلد وقدره من الميراث الموقوف على ابيه جلد وقدره
حيث صرح في الميراث الموقوف على ابيه جلد وقدره من الميراث الموقوف على ابيه جلد وقدره من الميراث الموقوف على ابيه جلد وقدره
ذلك من الغريب بعد ذلك كله دعوى ان الميراث الموقوف على ابيه جلد وقدره من الميراث الموقوف على ابيه جلد وقدره من الميراث الموقوف على ابيه جلد وقدره
ما صرح به في الميراث الموقوف على ابيه جلد وقدره من الميراث الموقوف على ابيه جلد وقدره من الميراث الموقوف على ابيه جلد وقدره
الواقف وما في الميراث الموقوف على ابيه جلد وقدره من الميراث الموقوف على ابيه جلد وقدره من الميراث الموقوف على ابيه جلد وقدره
وحسب ان الميراث الموقوف على ابيه جلد وقدره من الميراث الموقوف على ابيه جلد وقدره من الميراث الموقوف على ابيه جلد وقدره
الميراث الموقوف فانه انما هو حكمه ما قاله في هذا الوقف فكيف يكون نصيب الميراث الموقوف على ابيه جلد وقدره من الميراث الموقوف على ابيه جلد وقدره
والغرض من جلد الميراث الموقوف على ابيه جلد وقدره من الميراث الموقوف على ابيه جلد وقدره من الميراث الموقوف على ابيه جلد وقدره
اخر من وقاله ان قيل قد خالف في الجردة فيما ذكره من اجاب بان لا اعتبار به في ذلك فقد راجع الى الطائفة
تاجير من جلد الميراث الموقوف على ابيه جلد وقدره من الميراث الموقوف على ابيه جلد وقدره من الميراث الموقوف على ابيه جلد وقدره
باب الشرط لا خلاف ان جلد الميراث الموقوف على ابيه جلد وقدره من الميراث الموقوف على ابيه جلد وقدره من الميراث الموقوف على ابيه جلد وقدره
الاجماع عليه ولعل الميراث الموقوف على ابيه جلد وقدره من الميراث الموقوف على ابيه جلد وقدره من الميراث الموقوف على ابيه جلد وقدره
عدا الحاجة وغيره مما يمكن من جلد الميراث الموقوف على ابيه جلد وقدره من الميراث الموقوف على ابيه جلد وقدره من الميراث الموقوف على ابيه جلد وقدره
المانعات مع عدم من جلد الميراث الموقوف على ابيه جلد وقدره من الميراث الموقوف على ابيه جلد وقدره من الميراث الموقوف على ابيه جلد وقدره
مراد الاصل في الشرط الموقوف على ابيه جلد وقدره من الميراث الموقوف على ابيه جلد وقدره من الميراث الموقوف على ابيه جلد وقدره
منه ضرورة وجوبه في الشرط الموقوف على ابيه جلد وقدره من الميراث الموقوف على ابيه جلد وقدره من الميراث الموقوف على ابيه جلد وقدره
الميراث الموقوف في الشرط الموقوف على ابيه جلد وقدره من الميراث الموقوف على ابيه جلد وقدره من الميراث الموقوف على ابيه جلد وقدره
عليه الا ان كثر في الميراث الموقوف على ابيه جلد وقدره من الميراث الموقوف على ابيه جلد وقدره من الميراث الموقوف على ابيه جلد وقدره
جاءت في الوقف لا خلاف ان جلد الميراث الموقوف على ابيه جلد وقدره من الميراث الموقوف على ابيه جلد وقدره من الميراث الموقوف على ابيه جلد وقدره
سواء في الميراث الموقوف على ابيه جلد وقدره من الميراث الموقوف على ابيه جلد وقدره من الميراث الموقوف على ابيه جلد وقدره من الميراث الموقوف على ابيه جلد وقدره

الطائفة

الوقت انما هو القوة التي هي مستعدة لحدوثها في وقت معين من الزمان وهو الذي لا يقدر عليه ولا يمتنع عليه
لا يخرج عن ان يكون في وقت معين من الزمان وهو الذي لا يقدر عليه ولا يمتنع عليه
المحقق في الامور عينه ومكانه بل هو الذي لا يقدر عليه ولا يمتنع عليه
عدم كونها موجودة في الاوقات التي هي لا ماضية ولا باقية ولا مستقبلية
وبين ذلك كل واحد من وجهين الاول في مستقبل لا ماضية ولا باقية ولا مستقبلية
من التعريف مع اعتبار انهم يمتنع ما ذكره في الاوقات التي لا مستقبلية فيها في الامور عينه
المعين اما لو كان على وجهه عاين او محسوس في وقت الاوقات التي لا مستقبلية فيها في الامور عينه
اليه واستحقاقه لكل واحد واحد معين او غير معين للاطلاع والاستعداد في جميع ذلك المجموع من حيث
هو محسوس لا اختصاصا بالماضي وما قد يقع في المستقبل في عينه حيث ان هذا من غير ان يكون في الوقت عينه ما كان قد كان
ثم ان كان محسوسا في وقت ملكه كالخبر وان كان على وجهه عاين في الماضي كما كان على وجهه عاين في الماضي
ان الملك قد تم وان كان على وجهه عاين في الماضي كما كان على وجهه عاين في الماضي
على الاستعداد في الامور عينه في وقت معين وان ارسل في محله في الماضي كما كان على وجهه عاين في الماضي
كونه في الماضي كما كان على وجهه عاين في الماضي كما كان على وجهه عاين في الماضي
الموقوف على وجهه عاين في الماضي كما كان على وجهه عاين في الماضي كما كان على وجهه عاين في الماضي
سببية الوقت وان مقتضاها مقتضى واحد سواء كان مقتضى عام او خاصا ولا انشكا في مقتضاها الاستعداد في الماضي
فيثبت في عينه ايضا سببية لكل وقت لا بد له من عينه عليه كما عرفت وتعالى عما يشركون في عينه عاين في الماضي
الملك لا الكلي كسبيرة الملك كسبيرة في الشرع ولا محسوس في القول بما يشك في الزكوة والحسن ولا في الحق من غير
والوصية والتمن في عينه عاين في الماضي الذي في كل واحد من هذه التكاليف والتعبدات التي لا توافق
من اعداد الحق في عينه عاين في الماضي ان الملك في المحسوس فضلا عن غير المحسوس من مقتضى اقتضاء ذلك عند
انشاء عاين في الماضي يكون هو مقتضى العقل الذي قد عرفت مقتضى العقل في عينه عاين في الماضي
الوقت عاين في الماضي على وجهه عاين في الماضي عاين في الماضي عاين في الماضي عاين في الماضي
الماضي عاين في الماضي عاين في الماضي عاين في الماضي عاين في الماضي عاين في الماضي
في جوار وقت المدة في عينه عاين في الماضي عاين في الماضي عاين في الماضي عاين في الماضي
الحاصلة للوقت عاين في الماضي عاين في الماضي عاين في الماضي عاين في الماضي عاين في الماضي
في ذلك بل في عينه عاين في الماضي عاين في الماضي عاين في الماضي عاين في الماضي عاين في الماضي

الوقت انما هو القوة التي هي مستعدة لحدوثها في وقت معين من الزمان وهو الذي لا يقدر عليه ولا يمتنع عليه
لا يخرج عن ان يكون في وقت معين من الزمان وهو الذي لا يقدر عليه ولا يمتنع عليه
المحقق في الامور عينه ومكانه بل هو الذي لا يقدر عليه ولا يمتنع عليه
عدم كونها موجودة في الاوقات التي هي لا ماضية ولا باقية ولا مستقبلية
وبين ذلك كل واحد من وجهين الاول في مستقبل لا ماضية ولا باقية ولا مستقبلية
من التعريف مع اعتبار انهم يمتنع ما ذكره في الاوقات التي لا مستقبلية فيها في الامور عينه
المعين اما لو كان على وجهه عاين او محسوس في وقت الاوقات التي لا مستقبلية فيها في الامور عينه
اليه واستحقاقه لكل واحد واحد معين او غير معين للاطلاع والاستعداد في جميع ذلك المجموع من حيث
هو محسوس لا اختصاصا بالماضي وما قد يقع في المستقبل في عينه حيث ان هذا من غير ان يكون في الوقت عينه ما كان قد كان
ثم ان كان محسوسا في وقت ملكه كالخبر وان كان على وجهه عاين في الماضي كما كان على وجهه عاين في الماضي
ان الملك قد تم وان كان على وجهه عاين في الماضي كما كان على وجهه عاين في الماضي
على الاستعداد في الامور عينه في وقت معين وان ارسل في محله في الماضي كما كان على وجهه عاين في الماضي
كونه في الماضي كما كان على وجهه عاين في الماضي كما كان على وجهه عاين في الماضي
الموقوف على وجهه عاين في الماضي كما كان على وجهه عاين في الماضي كما كان على وجهه عاين في الماضي
سببية الوقت وان مقتضاها مقتضى واحد سواء كان مقتضى عام او خاصا ولا انشكا في مقتضاها الاستعداد في الماضي
فيثبت في عينه ايضا سببية لكل وقت لا بد له من عينه عليه كما عرفت وتعالى عما يشركون في عينه عاين في الماضي
الملك لا الكلي كسبيرة الملك كسبيرة في الشرع ولا محسوس في القول بما يشك في الزكوة والحسن ولا في الحق من غير
والوصية والتمن في عينه عاين في الماضي الذي في كل واحد من هذه التكاليف والتعبدات التي لا توافق
من اعداد الحق في عينه عاين في الماضي ان الملك في المحسوس فضلا عن غير المحسوس من مقتضى اقتضاء ذلك عند
انشاء عاين في الماضي يكون هو مقتضى العقل الذي قد عرفت مقتضى العقل في عينه عاين في الماضي
الوقت عاين في الماضي على وجهه عاين في الماضي عاين في الماضي عاين في الماضي عاين في الماضي
الماضي عاين في الماضي عاين في الماضي عاين في الماضي عاين في الماضي عاين في الماضي
في جوار وقت المدة في عينه عاين في الماضي عاين في الماضي عاين في الماضي عاين في الماضي
الحاصلة للوقت عاين في الماضي عاين في الماضي عاين في الماضي عاين في الماضي عاين في الماضي
في ذلك بل في عينه عاين في الماضي عاين في الماضي عاين في الماضي عاين في الماضي عاين في الماضي

فيه سلب

تغییر

الحمد لله

三

التي ارموها في سكر المعصرة باعتبار ان كان استنداد قد يقطع بانفسها والعادة قبله في ان مثله في العري
نظر الى امر البليغ الذي لا يغير المعصرة او عادة ومن ثم يحكم بموت المسقوع ورويتهم والحققت رويته
عدة الوفاة اتفاقا وان كان قد يناقش في اصل كوالا لولادة العريفة بان المانع انا هو مع من استنداد قد اقول
للحقول الذي يتي كونه سنة عشر من دعوى الحنكولين وحسنة عشر غير الوتر او فخره ولا انا من اصل سنا
الواحد عشرة الف القطع بين بيع العين المتاجرة داء معلوم مكانه قد ياتسبب الفسخ بذلك وان العري في ذلك
يمكن فيه بذلك ان كانا كانت معوزة وتزعم العصب ايضا فلا يدب في ان ذلك كاي زوج من وجه المسطرة الذي هو
العين المسقوع مستعمرا وانا مجهولا باعتبار محرمي مثل هذه الجواز للبيع وعدمه ولا يدب في ان الفخر المستحق
الا ان يكون المعاملة مستعمرا بكون الجواز مع الجهل بل بالمصير بمجانا لا للفتنة المدة وبين البيع لقاعدة العري
من غير ان في ذلك بيع جرح العري وغيره وان قالوا ان كنهه راجع بين اثنين في الاول دون الثاني نظرا
الى اختلاف المعاملتين لثبوتها واستقلالها بغيره فنقل الجواز لغيره في غير ذلك ولا يصح من العلم بالمعصرة
للمطويع في البيع ان كان باين فيه هذا الثالث منها اجل مطلقا والاخر ستم للاختلاف الاستحقاقين فلا يبيع
احد ماها الاخر كما هو واضح بل يبيح وهو ان امر لو كان هو المشتري في ذلك جاز لرجوع العين بجميع ما
لانهما جعلا ما كونه ولا فاع من قبلها لا يخرج وجه وان كان قبل الشرع ما كان يمكن بيع هذه الفتنة فان لم
لجهازها بل بعد جوازها والفتنة بالبيع وليس بجديد من الناحية عليها لاحقا من الجواز اما لا يجوز البيع وحسنة
العين والفتنة بغير هذا لو كان مشتري العين غيره وحينئذ لا بد ان يصح في المشتري على ذلك الفتنة المستحقة
عمره مال معلوم وليس المشتري ما كانا للجميع كما لو كان هو المجر دعيه ان كان البيع لا يقع الا بين العين والفتنة
تاتية العين باعتبار تجر الجواز للعين في الكسب من كون الفتنة مستحقة لغيره بعد العري لا يصح ما قال
البيع لما حصره عدم تيقن العين الموكر كسبها لانها كما هو واضح وكذلك العين المتاجرة وجرها وانا في
الناظر ما ينافي من عدم جواز اسكان الساكن غيره والاحاطة بالسكن المزمع الا ان يبيح على من يصر فيها جواز
المعصرة والامر بغيره سهل وكيف كان فاطلاق السكن يقتضي ان ليس بنفسه واهله واذا كان لا يجوز
ان يبيح غيره الا ان شرطه ان كان صحيحا لم يزل في حصة وغيره فاشبهه بالاذن في ذلك وغيره فاشبهه بالاذن
والطاعة المدة ما يقع وغيره من ان اطلاقا يقتضي ان ليس بنفسه وغيره فاشبهه بالاذن في ذلك وغيره فاشبهه بالاذن
الشيخ حرمه ولا بد ان عليه الحق ولكن قد يظهر من بعض المتأخرين الخلاف بغيره في حق ادنى الكفاية فاما
لحق ما علم وولده من جرت العادة باسكانهم كالعبد والامام والخدم والموصية والضيف وغيرهم في غير ما
عن جماعة ايضا لما في الدار ان كان الموصى بعد ثلثها وحيوانه ما جرت العادة من الاضطرار والمصلحة وفي غير

الموجوب لعدم حصول الشبهة المانع الاجارة بناء على ما يلي من مثلث ولا فرق في ذلك عندنا
بين المجلس وغيره ودعى قل هو العقد في الاذن بذلك في المجلس دون غيره كما عن بعض
العامه بل الى حيث فيهم واتخذ الصلح مع من غيرهم في غيرهم لم يوجب عدم اعتبار الا
على القول بتحقق الملك قبل لفاعله فسلط الناس على اموالها وان كان لا يثبت عليه
لروم في حق الواهب في موضوعه كغير الرهن وهو ما جعله مسدودا لا دلالة على القول الاول
احتمال هذا بما استبعد من الملائح عبارة الاذن عند اشتراط كونها منية الحصة فلو ان من مطلقا مع بل
حق انه الاثمن وعليه عامر من خارج وان كان في المشتري لكن قد عرفت الكلام في الوقت سابق بل لا يخفى ما
ذكره من الشبهة بل هو محتمل في هذه الحالة باعتبار انقضاء القبض لم يثبت في الاذن ان كان من بعض المالكين
اعتبار ذلك لصلحية مطلق القبض لها ولغيرها فلا بد من ما هو المقصد قال به المراجع وقد عرفت
حيث يصير يكون القبض اظهر لعدم تحقق القبض بالمعنى المتعارف اما لو اطلق في الاذن بجزء من القبض
وصار في اليد وكذا في الفرائض على خلاف ما هو صريح بالظاهر ولا يخفى على ما عرفت من عدم كون
في الحكم الظاهري انما الكلام في اصل تحقق الشرط بالقبض في الواقع من قصد كونه له سواد كان القبض
غيره ان لا يوجب تصرفه في ذلك اليه بل يوجب شخصه في الخارج وهو تحقق الشرط في اليد دون القبض
غيره لغيره واتخذ المشتري في ان الاصل عدم رتب الاذن بعد من عدم اطلاقه في وقت تملكه على تحقيق
المعالم اشتراطه واعتبار كل من الواهب المتيقن في القبض فلو خالفنا لافترق بينه وبينه لا انما القبض
في غير غير المعتبر في الموهوب واما لو ذهب ما هو في اليد الموهوب لم يوجب **ولم يفتقر الى ان الواهب في**
القبض وكان محققا ان يمكن فيه القبض بل خلافا حاد بين من تاجر عن المقتضى والاشكال في عدم
صدا الى ذلك بعض من تقدم من اصحاب كالشيخ زهير بن سعيد فاعترضوا في القبض ولو ان
الاذن له ومقتضى ان يكون فيه القبض قالوا له ان الحكم من ميسر او اذ به لم يشك في ذلك
مثل ان يكون في يد غيره ويذهب بها لم يضر فان اذن في القبض ومقتضى بعد ذلك ان ما كان
القبض فيه اوم العقد وان لم ياذن في القبض بمعنى الومان الذي يمكن فيه القبض والاذن
من الاذن في القبض الاثني انه لا يفتقر الى الاذن في القبض لا في اقراره عليه بعد القبض بل
رضاها بالقبض ثانيا في الحكم من جهته الاذن ان يفتقر ومقتضى ان يمكن فيه القبض من جهة الحصة ومقتضى
تناول دليل الشرطية في مثل الفرض في اصاله استقلال العقد بتسبب الملك بطلان الاوجه ارجاعه بمقتضى جاز
التحقق صدق القبض المستتبع حقيقة فان استند بالقبض ولو مع الاذن ومقتضى ان لا يفتقر الى القبض

سلم يفتقر الاذن ولا يحتاج الى اذن من من قطع او يفتقر من ذلك بان اقراره عليه بعد القبض دليل
على رضاه بالقبض فيكون ذلك كقبضه بالاذن باخر فيقتضى من ان يمكن فيه القبض كما لو لم يكن مقتضى
بيده فاقبضه ياداه فترقبه من من يكون فيه القبض فكذا هنا في الجارية بما حصل من اذنها
العقد اقراره على القبض دليل على رضاه بالقبض فكذا هنا في الجارية بما حصل من اذنها
علامته وانما في القبض السابق وبينه من قبله الاقباض فيه ما لا يخفى **عليك بعد الاحكام**
بما ذكرناه من عدم الدليل على الشرطية في الفرض من قبله فكذا في مقتضى عدم مقتضى كفاية الاذن في الا
في تحقق سماعه يمكن منع كونه الايجاب الاذن على مقتضى القبض السابق على ذلك ولا لا لا يخفى على اوجه حجة
سابقا لانه لا يتم فيه الفرض من قبله الواهب من ذلك المشتري لطلال في الحصة وعنده من هنا ناش في وقت القبض
بعد ان يحكمه عنهما بان دعوى حصول القبض المشترط لاول البحث لعدم عدم دليله كفاية مقتضى عدم
وكذا من غير الاذن بطور من مقتضى مقتضى التبادر في القبض بعد العقد والاذن في غير الرجوع الى الحكم
الاصول الدال على عدم القبض والاذن في وقت القبض المشترط لهما به لهما دليل لا المجموع عليه وهو القبض
الخاص او المان من غير ثانيا الهبة ولهذا اعتبر بعض اصحاب ما سقط الاكثر وهو اطلاق لم يكن لا
من المتأخرين على خلافه اعتدوا ان قالوا فيقول قويا المصير المختار الاكثر لما في الوقت وسبقا وهذا
من لاكتفاء قبض الوفاء الواجب مع سعة على العقد لا يقتصر الى ذلك عليه المحالة لغيره حصول القبض
من اذنه وان يذكر فيها من القبول وهذا التعليق جار في المفروض من الحصة المضمونة بقبضه في غير المهور
كما في تقرير الاصول وان كان متواضع للنظر في اخر زمانه مائة في الوقت وفي المقام وما ياتي من تقدم
هذه المسئلة في الرهن وفي الوقت فلا يخفى انما لم يفتقر في الحال في القبض القبيصة الذي هنا غير واحد بعد
الفرق بينه وبين غيره بل لما فيه خلافا لافعاله وظهر من ثانيا التمسك في الرهن من المثل
الفرق بينه وبين غيره باعتبار انه لا يذلل لغا صلبه شرعا بل قل ان يفتقر للمعنى وان كان كالمحقق بل
لا وجه معتد به في حصول الاذن من العقد فكذا لا فرق في اقتضاها القبيصة المستتبع عن الاستدلال
بين الجميع علان اوجه عدم الفرق الصفا ما ذكرناه وهو واضح والله اعلم **و كذا الحال اذا دله بالباب**
اول البحث لم **الولد الصغير** ولو اذن ما هو في يد **لزم بالقبض** لا خلافا حاد بينه وبينه مسدودا فكذا
والدليل هو في اود المقتضى ان كانت لصيق في حوزة والده عليه فهو حازر مقتضى ان يفتقر في الوقت
من قبله وان كان ارضا فكذا في شرطا ولا يخفى على اوجه حجة في افعالهم والتعليق الصحيح الاخر لان والد
المتأخره ووجهه على بعضه انما كان ارب مستدق على صغيره فانها جازية لمن يفتقر لولده انما كان صغيرا

وعين ذلك اننا نعلم ان اعتبار العقد للعقد من الطرفين ليعتبر العقد بها بعد ذلك في حاله
فيبقى ذلك عند من اعتبر العقد كالحالة لان المال المتبعض في اليد الاول فلا يضره ذلك
الاصلوت وهو العقد وعلى ما احتجنا من لا كفاية لعدم قصد العقد لغيره كغير هذا وسبقنا الاطلا
المعقد للغير ولم يكن ذلك قلت قد عرفت فحق الحال هنا وفي باب الوفاق لم يأت على الشرطية في القرض
كفاية العقد في الاستدانة متى تحقق مستاهل المدين من حصوله والامكان في هذا ومع الاطلا لا يضره ذلك
انما الغرض من قوله في الواقع حضور صادق في العقد الذي كان في قبضه النفس مع من من عدم العقد في يد يكون
ناويا للحال من ضرورة لحرقة الاستدانة بالانتماء الى صاحبها لا بالانتماء الى من في اليد والوصول الى
وان لم يكن الاستدانة في يد اذ كانه من عقد العقد للمرضى في يد من يدين على استحقاق الشرط في القرض
ما ذكرنا في المسئلة السابقة في بيان ان مقتضى الشرطية في ذلك ولا ينافي القليل بقوله **لان**
الولي يرض عنه الذي يمكن اذلة بيان الوجه في سقوط الشرطية في ذلك وعلى كل حال فالمراد من الذي يرض
من اطلاق ما يرض عنه في العارية من كونها موهوب في يده اما لو رضى من وجب عند كبره في اصيل اليد يرض عنه
فلا يرضى في انتقاله من غير رضه بل يرضى عنه بغير رضه وعينه اعم من وجوب المودعة من اليد في الموضع
وفي العارية وجب اذ رضى من وجب رضى من يرضى عنه في يده من الولي او من غيره من يرضى عنه ولو كان المستقر
كغيره في كونه في الفرض بين الولي والعارية سواء كان ذلك من حيث كونه اكل او من حيث ارضاهما
لا يرضى عليه في دعوى عدم الجواز بالاستدانة المطلقة من اليد من رضى عنه في كونه في يده وقت قبضته
من افراد الوعدية وان كان رضى عن الاجماع عليه في الوعدية وانما كان في اليد الوكيل فان كان هو في اليد والاعمال
وقد عرفت وكان من حصوله او مستقارا على الاستدانة لا يرضى عنه في القبض فذلك في يد وكيله والاعمال
الاستدانة في العارية يرضى عنه بغير رضه من ذلك مدعي الاجماع على الافتقار في الاولين وجعل يرضى عنه في
عدم كونهما من لازم كانت قبض الوكيل ومن ارضا في قبضه يرضى عنه في اليد لا للغير وكان كالمستاجر وغيره
مدعيه الاول في مدعيه الاول في صدق القبض والامكان في القبض يرضى عنه في اليد لا للغير وكان كالمستاجر وغيره
ايضا لذلك حاكي من بعض النسخ المخرجة على المصنف **لان** كثر من منات في يد العرف الذي عليه المداخلة في
في مثل الاعارة فان كان يحصل الاجماع من كون العين في يد المودع لا يرضى عنه في القبض للمرضى الذي هو في
محبوب قبضه العرف من غير رضه من قبضه الصغير الكبير الذي لا يرضى عنه في يد المودع في ذلك فذلك انما هو في
بعبية ولا يثبت على الاثر ان كان حاضرا عند القبض لدعوى الدليل عليه بالحصول من مطلقا فان الرشد في الاثر
بالحال يرضى عنه في القبض على الوفاقا لغير الناس سلطان وعينه في ذلك لا يرضى عنه في الاثر والاعمال وان

بالصفاة يكون قبض الاربعة لغيره لا يرضى عنه الا ان يرضى عنه الوكيل والادنى في ذلك كما هو واضح **ولو**
وهو غير اقل من الجواب سواء كان له في يد المودع او كان في يد من قبضه عنه وقوله **ان** **الولي** **والحالم** **بلا**
حالات ولا استكمال في ذلك انما كان في الوهاب غير في يده ولا يكون في قبضه من اقل من قبضه من اقل من قبضه
الحالم في قول المصنف سواء كان مقتضاه كون الوصو اجنبيا عنها لا يرضى عنه من غير رضه من غير رضه
الوهاب وغيره كما هو في القبر في ذلك ولا يرضى عنه في يد المودع ولا يرضى عنه في يد من قبضه من غير رضه
فقبض الحالم اجنبيا عن قبضه من غير رضه في يد المودع ولا يرضى عنه في يد المودع ولا يرضى عنه في يد من قبضه من غير رضه
في الحقيقة من كونه في يد المودع لا يرضى عنه في يد المودع ولا يرضى عنه في يد من قبضه من غير رضه
من كونه في يد المودع لا يرضى عنه في يد المودع ولا يرضى عنه في يد من قبضه من غير رضه
كان عمو ولا يرضى عنه في يد المودع لا يرضى عنه في يد المودع ولا يرضى عنه في يد من قبضه من غير رضه
وقد عرفت في قول المصنف على ان ذلك من غير رضه في يد المودع ولا يرضى عنه في يد من قبضه من غير رضه
كاسم من يرضى عنه في يد المودع لا يرضى عنه في يد المودع ولا يرضى عنه في يد من قبضه من غير رضه
كان كذا وان كان قول المصنف في يد المودع لا يرضى عنه في يد المودع ولا يرضى عنه في يد من قبضه من غير رضه
فيه الا ان المصنف لا يرضى عنه في يد المودع لا يرضى عنه في يد المودع ولا يرضى عنه في يد من قبضه من غير رضه
قلت وما لو كان الوهاب في يد المودع لا يرضى عنه في يد المودع ولا يرضى عنه في يد من قبضه من غير رضه
عن ان هذا في الاثر انما هو في يد المودع لا يرضى عنه في يد المودع ولا يرضى عنه في يد من قبضه من غير رضه
مقتضى الاستدانة في يد المودع لا يرضى عنه في يد المودع ولا يرضى عنه في يد من قبضه من غير رضه
وعنه في قبضه المودع لا يرضى عنه في يد المودع لا يرضى عنه في يد المودع ولا يرضى عنه في يد من قبضه من غير رضه
عليه من الموضع الذي في يد المودع لا يرضى عنه في يد المودع لا يرضى عنه في يد المودع ولا يرضى عنه في يد من قبضه من غير رضه
عن دار المقسم تقتضي القبض لعل الدار يرضى عنه في يد المودع لا يرضى عنه في يد المودع ولا يرضى عنه في يد من قبضه من غير رضه
سابقا بالقبض في يد المودع لا يرضى عنه في يد المودع لا يرضى عنه في يد المودع ولا يرضى عنه في يد من قبضه من غير رضه
من رضى عنه في يد المودع لا يرضى عنه في يد المودع لا يرضى عنه في يد المودع ولا يرضى عنه في يد من قبضه من غير رضه
لكم ولكن بعد ذلك والحكم في الحقيقة ان رضى المصنف الذي يرضى عنه في يد المودع لا يرضى عنه في يد المودع ولا يرضى عنه في يد من قبضه من غير رضه
لا يرضى عنه في يد المودع لا يرضى عنه في يد المودع لا يرضى عنه في يد المودع ولا يرضى عنه في يد من قبضه من غير رضه
وهو كما في يد المودع لا يرضى عنه في يد المودع لا يرضى عنه في يد المودع ولا يرضى عنه في يد من قبضه من غير رضه
ينها في يد المودع لا يرضى عنه في يد المودع لا يرضى عنه في يد المودع ولا يرضى عنه في يد من قبضه من غير رضه

[illegible][illegible]

بالاجماع ليس عليه باليمن سوى تواتر الضرر او انقطع منها مضافا الى اصول المذهب وتواتره فاعتاده يظهر
من الحكم من ان الجسد من حرمته ذلك وقد يتلوا بالانسان مع المتأدي في الغرب وفاقا لصفته من مسبق
والاجماع وطوق به ويمكن ان يبين هذا الكلام فانه وان قلنا بالجران كثر **عراصة** كما هو المذهب في حكم
كثرة طوق فيه ولعله يكون ولا يباين اختلافه في اليأس عن ذلك في حكمه المقتل اعادة الجوانح من مقتضى اختلاف
التفاوت ومعتقد في عدم الفرق في ذلك بين حال الحيوان والمرحوم والعصر والسر والسر والسر والسر والسر
من حال المرض والاعسار وعن بعض الحكماء عليه في حكمه فيكون في حال المرض اذا كان الواهب صعبا وان كان
لم يكن م باس ولعله الاطلاق الضرر في الجوانح قد فعل ذلك الا انه لم يكره في حق مقتضى طوق الواسل
واليس في غنى منها انما قال كراهة سوى جبر او يصير من القم وقد مثل من الرجل يصير بعض ولد العليل
قال ان كان موثقا فغدا وان حصل غدا وموتق من امره سالت ابا عبد الله عن علية الوالد لولده فقال لا وكان
ما يصير به ماشاء فان لم يضر فلا يصح وجوز جرح الدايين من علية الوالد لولده مبيته قال لا اعطاه في حق
مع ان لا يخرج من ليا في التفصيل بل وان كان الولد داخلا وحفظه لانه لا يمان عدم مصر ذلك من الاصل اذا كان في
الموت من الاخر ابي بصير لكن لما كان الحكم الكراهة التي يتبع فيها يكون فيها بعض ما جعت مضافا الى النوى
ان قال لا يشترط ان يكون المالك غلاما مالا ولد ذلك حكمه ظل هذا فقال لا فقال اربعة في رواية في حق كراهة
وقد تكرر في رواية واحدة واعدوا بين اولاكم وفي اربعة لا تشترط في جرح ولا في ذلك من مائة الشرايع والعضا والحد
وجرح جرحه عشرة الكراهة الواضحة وجرحه ايا مقتضا ذلك حرمان الوارث او النقص بالضرر خصوص ما عدا ما كان على
ما في خصوص ما عليهم من ومن في التفصيل منهم على الميراث في الفضل والنقص المفضل عليه به على ذلك الكراهة
بعد ذلك كان حكمه يروى عنه في حق صفة وفي غير ذلك من وجع كل حال قاله رجل بعد ان الحكم من السن و
المع العلم **واذا جسدنا الحسنة** بالادنى فان كانت **للادنين** **لديك** **الواهب الرجوع** **لما كان**
حكمنا مستقيضا ومستورا ومحصلا وخلافه في حقها من الاولاد وغيرهما من الارواح مستقر في ذلك ما يستدعيه العلم
لتفسير الاجماع **واما ما جسدنا الحسنة** **وكذا ما يرجع ان كان الموهوب وارثا غيرهما** ولكن **منه خلاف** حتى في الولد في الجملة **وان**
حكم الاجماع عليه وعلى كذا الموروث وفي البيع وفاقا للامام ومن الصغار فقلت من هذه الابواب في حق ذلك
وكثرة في ذلك الاتفاق حاصل منه ومنه في حق ذلك من كراهة اختلاف منه بل من الابي سالت الحكم عن الا
منه كذا لا يرجع من الاجماع حاصل منه فقال كان في حق من القم لكن من موضع من حكمه الرجوع وان وهبها او
التكثار دون الصغار ويرجع من الاجماع في الحكم من موضع من المتأديب وصلة الامم **الان** **يجل** **لما كان** **لما كان** **لما كان**
وعان كتابا لاجرا على ان احوال الجميع اذ من حيث على كل حال الحكم في المتأديب واحد بل من كراهة في ذلك

اول ولد ولد في ذلك الوقت الثالث عند علمنا اننا لا نزال في الزوم والاطلاق ما دل من الضرر من عدم جواز الرجوع
في الحسنة بعد الضيق المحقق في قيد ما على من اقام وجوه من ما من العتوص في الاولاد الصغار وهذا في
الصغيرة وغير ذلك واما باقي الارواح فمقتضى ذلك لا يحتمل ان يكون الضيق على من تاجر به في مثل ما ظهر
من هذا الاجماع عليه بل من الضيق وهو امر جاري وهو المجرى بعد ما سمعت من بعد صحيح بن مسلم عن ابي بصير عن الحكم
القول يرجع فيه صاحبها ان شاعرت اول قول الذي رجح فانه لا يرجع فيه ما سمعت من بعد صحيح بن ابي بصير عن
سليمان قال لا سالت ابا عبد الله عن من اوجع الجسد الرجوع فيه ان شاعرت ان لا يقال له في الرجوع له في الغرة و
الذي يراجع من حيث ويرجع في غير ذلك خلافا للحكم من اوجع موضع من وكما سمعت من من المالك في ذلك
فيما ذكر في كتابه كذا في اوجع الجسد الرجوع فيه في الولد فان الحسنة تارة في بعض ذلك الرجوع وادعى عليه في الاول والجماع
الفرق بين جرحه وبين رجوع من الجسد في الحق عن علية الوالد وكان له ولد موثقا ولو عن ابي عبد الله من كراهة الرجوع
فان يرجع فيها حله ادم لم يرها وان كانت له في رواية ومثله صحيح الميراث من جرحه من ابي عبد الله عليه السلام
ان مقتضى مقتضى اوجع الجسد الرجوع فيه في عدم الكفاية من وجوه اولاها الجسد من لرحم وان كان في الحق
ان لم يرجع في حق جرحها الرجوع فيها حق الرجوع وان كانت في ذلك ومن الغريب ما في الكفاية من من كان
الضرر على كراهة من اوجع من ذلك حله عليه مع مقتضى النظر من هذه الضرر من على صفة الخلاف ما دل على ذلك
الرجوع قال لا اول من التقييد في شدة هذه الاجزاء الثلاثة وهو كما ترى لا يتأخر افعال افعال الهادي لاول والارواح
في هذا الباب وفي الصغار وغيرهما مطلق الغريب المعروف بالتفريق بعدت بحسنة وجان كراهة في ذلك الموضع
وقد مضاف الى ابي الوالد لولا الاشارة الى الصغار والفرق وعين ذلك فاعين بعض من اختصاصه به من كراهة الرجوع في حق
والله اعلم **وان كان الموهوب رجوعا** **او الواهب الرجوع** **ما دام من الميراث** **فان تلفت** **فلا يرجع**
بل اختلاف معتد به في حق من ذلك بل من العتية وروى كذا في حق كراهة الرجوع عليه بل من الميراث فان كان فيه
من مقتضى الرجوع في حق الجسد بل من العتية لا يقتل به في الميراث الذي هو تامة الميراث ومن وجع من قبله الرجوع في حق
الرجوع الميراث في حق الجسد عليه ومقتضى الاصل في الميراث في حق الجسد في حق الجسد في حق الجسد في حق الجسد
ان كانت الحسنة قائمة بهين ما علم ان يرجع منها او لا علم له مضافا الى اطلاق ما دل على جرح الرجوع من الميراث في المستقيمة
المعيرة في الميراث من مقتضى المتقين في حق الجسد ما هو صحيح لعين بل الميراث في الميراث في حق الجسد في حق الجسد
كون ان تلفت من اوجع من غير ذلك ولا الميراث بل في ذلك من مقتضى الكفاية في حق الجسد في حق الجسد في حق الجسد
قد يشك في ذلك في بعض من عليه في حق الجسد في حق الجسد في حق الجسد في حق الجسد في حق الجسد في حق الجسد
بان العون مع تلف من مقتضى الاصل في حق الجسد في حق الجسد في حق الجسد في حق الجسد في حق الجسد في حق الجسد

الفاعل به جوازها من غير اشتراط وعموم الامتناع لا يرد ولا يثبت على هذه العين لا انتقال الملك الى الغير بالوصف
في وقت كان مالكا فوقع انقضاء حقها في وقت الرجوع او وقت النقل وجعل
اجودها الاول للثبوت انتقالا للملك الموجب للثبوت بها بين الحقين وهو من غريب الكلام ضرورة عدم ثبوت
الغاية في الثبوت للملك لا حصوله من جهة العقد والتمتع انما يثبت العقد الموقوف عليه باع ثبوت العين لا انتقال
اليه ملكا جازا وادخل ذلك وان كان غير ان الانتقال انما يقتضي التمسك من جهة الاابع الذي يقتضي تسليمه الموقوف
فلا يحضر مع من النقل والرجوع وان الرجوع بطريقه انما هو معنى لا عقدي كالتحليل بل قد يحتمل كون الرجوع غير
قاسح كذا فاقض لعقد ما كان من بعض الاشياء وانما هو سبب شرعي لا انتقال العين من المبيع الى الواهب بالوصف
انما اثار الرجوع الذي هو اعم من بيع العقد الذي يقتضي العقد لزمه ولعل هذا يكون وجبا للنقل لكونه يقتضي
فيما يشترط الرجوع مع فاعله بان الرجوع فيها بعد بل ربما يرد به ما في بعض الاجزاء السابقة من ان الرجوع فيها قبل
القبض على الشيء لا يفسد بطلان العقد وان كان الرجوع يقتضي انتقال العين من المبيع الى الواهب لان هذا الرجوع
مشروط بما بين يدي العين نفسها في حالته قبل النقل كانت الشبهة فان على المال الذي انتقلت اليه ومن ههنا يمكن ان
يعد موت المبيع على الاصح لا انتقال الملك منها الى الورثة الذي يوجب سببه الرجوع به بل بناء على ان الرجوع في
اشترطه من ان لا يصح الرجوع بالوصف المذكور لثبوت الرجوع بها نفسها من حيث كونها بطريقه ومن ههنا يظهر ان الظاهر
انه من ان المقصود على القول بالرجوع قال ولو نقلها عن ملكه فلا يرد فاقض لظهوره وان فرض عودها
الى ملكه بعد ذلك باقانا غير ذلك من وجوه الفل المقتضى بل يجلد حتى الرجوع به لا يرد عنه فخرج المثل
لو كان عودها في رتبة لغيره فها هو جدير من غير ذلك كالحق انتقال الملك مع احق احواله بالرجوع لظهوره
العقد وجوبها ووجود سببه من جهة العقد ولصحة بان الملك انتقال على القديرين وان كان من غير ذلك
صدد عن ذلك وهو هو المصلحة لان الملك وانما يثبت من غير ان الانتقال الى الغير دون انتقاله لا
يقتضي بطلان ما فيه او لا من العز في نقل الاقوال والوصف بالغير وانما الكلام في ظهور المبيع بالرجوع بالوصف
الملك الحقة على حاله في انتقاله ووجوده كان الكلام في غير ذلك من عمل الشك بالنسبة الى الشرط الذي
ورهن العين ومكانة العقد وهو ان ما يرجع فيه الى الاصل الموقوف من غير ان الانتقال يقتضي شيئا فيما يقتضي
هنا الا احتمال هذا من اقتضاء ما يمكنه وهو هو الحق للاجتماع المركب باحداث قول به ضرورة عدم النقل
للمستثنى حتى يجب عليه ذلك بل مداره على الاجتهاد وفي مقام المبيع الموقوف وفي تاصيل الاصل الموقوف
لك الحال بعد ان رقتا اليه الصفاة مستقيم من بر مستقيما باقائهما في الرجوع ومنه يظهر ان ما في
من الكلمات المتأخرة عن ذلك والله اعلم والهاوي **والمصلحة في الرجوع** وان لم يكن مقتضاها لعلات فلا

في معنى ذلك **وتناك** في الوالد والوالدة الذين هم اولي من غيرهم من الازواج لانهم صلة الرحم المعلوم بنها
كتاب دستور واجام على العلم من الصلة في ذلك انما استقر على الرجوع حيث لا يكون تحت اجابها حيث لا يثبت
حاضر به وبها والا حيث كانت انما انما حصلت صلة الرحم واجبة عنها على عدم وجودها منها بوجوبها البعد
مصيد فبعد الصلة صفاة في وقت ذلك على المهر بزيادة حيث يكون الرجوع منها والامن غنيا لا يضر به ذلك
المهر والمهر بل قد يقتضي الصلة بين وان لم يبع اليه بنفسه كما في الشيء الذي يارته بنفسه غير ان هذا مع العلم
على الوجهين كونه وبقوله في الكفاية ولكن لا يمكن ذلك في الرجوع الى وجوبه لا نقاشا في المناقشة بل في وجوبه
لحق الواجبات وعدم بيان مقدارها ومنه ان العلم ان الذي من تحقق قطع الرجوع به ومنه ان الرجوع بالوصف اليه
ذلك وهو كثر في عالم العالم **وكذا المصلحة في الرجوع في المصلحة** بل لا خلاف في بينه انما لا يملك
كونه في معنى ذلك لان في ذلك انما لا يكون الا في الرجوع بها من اجزاء مضافا الى ما يستمر من المصلحة في الرجوع
المستقيم سابقا وكذا في الرجوع في المصلحة من المصلحة في الرجوع بها من اجزاء مضافا الى ما يستمر من المصلحة في الرجوع
بغيره واجام على العلم من الصلة في ذلك انما استقر على الرجوع حيث لا يكون تحت اجابها حيث لا يثبت
حاضر به وبها والا حيث كانت انما انما حصلت صلة الرحم واجبة عنها على عدم وجودها منها بوجوبها البعد
مصيد فبعد الصلة صفاة في وقت ذلك على المهر بزيادة حيث يكون الرجوع منها والامن غنيا لا يضر به ذلك
المهر والمهر بل قد يقتضي الصلة بين وان لم يبع اليه بنفسه كما في الشيء الذي يارته بنفسه غير ان هذا مع العلم
على الوجهين كونه وبقوله في الكفاية ولكن لا يمكن ذلك في الرجوع الى وجوبه لا نقاشا في المناقشة بل في وجوبه
لحق الواجبات وعدم بيان مقدارها ومنه ان العلم ان الذي من تحقق قطع الرجوع به ومنه ان الرجوع بالوصف اليه
ذلك وهو كثر في عالم العالم **وكذا المصلحة في الرجوع في المصلحة** بل لا خلاف في بينه انما لا يملك
كونه في معنى ذلك لان في ذلك انما لا يكون الا في الرجوع بها من اجزاء مضافا الى ما يستمر من المصلحة في الرجوع
المستقيم سابقا وكذا في الرجوع في المصلحة من المصلحة في الرجوع بها من اجزاء مضافا الى ما يستمر من المصلحة في الرجوع

القاتل به رجوعه ايضا من غير استثناء وعموم الاستثنائية ولو كان فلا يسلط عليه والعين لا تنقل الملك الى غيره ولو
في وقت كان ملكا فترق القوت مجتمعا ولكن يرجع اليه في وقت الرجوع او وقت النقل وجعل
اجوده الاول لا يثبت انتقالا للملك الموجب للغير رجوعا وهو من غير الكمال ضرورة عدم نقل
الملك من الصانع المالك لا يسلط عليه وفي المذهب والتمسك انما يثبت العقد الموقوف عليه مع بقائه العين لا تنقل
اليه ملكا جازا ومن ذلك وان كان غير ان لا يثبت انتقالا للعقد من غير ملكه الذي يوقف عليه الملك
فلا يثبت رجوع الحق بالرجوع وان الرجوع بالملك انما هو حق لا عقد في كفايه بل قد يثبت كون الرجوع فيه
فاح كذا فافق لعقد هاهنا عن بعض الشافعية وانما هو سبب شرعي لا انتقالا للعين من المعتبر الى الواهب او العو
انما افادت الرجوع الذي هو اعم من بيع العقد الذي يوقفه العقد لزمه ولعل هذا يكون وجها للمعقول كون العقد
فيما شرط الرجوع مع غيره بان الرجوع فيها بعد بيعه وما يوجب به مافي بعض الاخبار السابقة من ان الواهب لما قبل
العقد على معنى ان لم يثبت ملكه لا بعده وان كان الرجوع يوقف على انتقاله من المعتبر الى الواهب لان هذا الرجوع
مشروط بما يقيم العين لنفسه في ماله قبل البيع لئلا كانت السبيح ملكا على الحال الذي اقبلت اليد ومن ههنا يكبر في
بعد موت المعتبر على الاصح لا انتقال الملك منها الى الورثة الذي يثبت سببية الرجوع به بل يثبت على الرجوع من غير
اشترطه بل من لا يبيع المورث المالك في حق الرجوع به انفسها من غير كونه بالملك ومن ههنا يظهر النظر في
ذلك من ان القدر على القول بالرجوع قال ولو نقلها عن ملكه لكانت قد فقدت بطريقها وان فرض عودها
الى ملكه بعد ذلك بالاقوال او غير ذلك من وجوه النقل المقتضى لسلطان حق الرجوع به في نفسه من غير حاجة الى دليل
لو كان عودها فيها او يثبت لغيرها بما يوجب من غير ذلك لمحقق انتقال الملك مع احق اعم والوارث لغيره انما
العقد وجوبها ووجود سببه من حين العقد ولو ثبت بان الملك منتقل على التقديرين وان كان حق الرجوع
صدد عن ذلك وهو به يسلط ذلك الملك فاما قبل ذلك ومن كان المالك المخل بالرجوع انتقال اليد والملك لا
يحق عليه ما فيه اذ لا من العز من لا لا والقبض بالغير وانما الملاك في ظهوره بالرجوع بالرجوع
الملك الحصة على حاله لا ينفصل به ورجوعه كان الكلام في غير ذلك من مثل الشك بالنسبة الى الشرط الذي يركب الرجوع
ورهن العين او ملكية العهد ويجوز ان ما يرجع فيه الى الاصل الرجوع فرض الشك في تحقق الشرط فيها ولا يثبت
هنا الا ما قيل ههنا ان اقتضاء ملكه ويجوزها الحق للاجتماع المركب باحداث قول به ضرورة عدم القطع
بالشك حتى يثبت عليه ذلك بل مدارها على الاجتهاد وفي معاد العي الخبز وفي اصيل الاصل الرجوع وقت
ذلك الحال بعد ان دفعت اليه الشطاس المستقيم من به مستحبا با ملكه الرجوع في الرجوع ومنه يظهر ان ما قيل
من ان الملكات المتاحه من ذلك والله العالم والهاشمي **وتشترط العلية في الرجوع** وان لم يكن مقتضى العلاقات وكذا

في معنى

ونحن من ذلك **وتشترط** في الرجوع والملك الذي هو اولى من غيرهم من الارحام لانها من صلة الرحم معلوم بنها
كتاب دستور واجاميل العلم من المصنفين بل في ذلك ولما اشترط عليه الرجوع حيث لا يكون من اجابها حيث لا يكون
خاص به وبها والا حيث كانت ان تحققت صلة الرحم ولم يثبت عليها غير وليس الجواب عنها بوجوب الرجوع اليه
اصيد في مصدر الصلة من فاعله وقت ذلك على المعنى بالمال حيث يكون الرجوع منها والآخر غيرا للرجوع به بل
العقد الموصلي به بل لا يثبت حقيقة الصلة من ذلك وان لم يثبت اليه بنفسه كما ان السعي الى اثاره بنفسه كان في ماله
على الوجه المذكور وبمعنى ذلك في الكفاية ولكن لا يحل في الشك في الرجوع الى وجوب الاتفاقات في ماله بالاصل وعلى
لحق الواجبات وعدم بيان مقدارها وعرضه ان الله انما يفر من تحقق قطع الرجوع به ومنه وتلا بغيره بالقبض
ذلك وهو كذا في فاعله العام **وكذا السعي المتصور في الاول في العلية** بل لا يلزم من بين يدي العلم بالحق
كونه بل فيمكن ان يكون في ذلك جازا لكونه الا في الرجوع من اجابها مضافا الى ما سجد من الاجابة في الرجوع
المقدم سابقا لكونه العلية المتضمنة للمنتفع من الشرع محل الاتي كذا لكونه تفاوتت معقول لا يرد كما يمكن من
رجوع واحد بعد الحسن من حال الذكر مستغنا لا في **ويكره الرجوع فيها هبة الرجوع لوجوبها والرجوع لوجوبه**
عند اكثر في الخاتمة وعند باقي الحكماء من ان كراهية الرجوع عليه **وبطل** والقاتل على مذهب الاسلا والمعد
والخاتمة في اثنان الحقيقين والاشبهين بل في اثنان والاشبهين **ويجوز الرجوع في الرجوع** في الرجوع من كونه
مكاتبه من عامه كمن يرضى لشهيد حكايته في الشك وكان مال الاول الشبهين **والاول والشبه** على ما
للطالان ما دل على الرجوع فيها وصرف من يبيع من احد هاهنا انما هو من قبل كانه حله في ذاته امره فيها
فقال هي عليه بعد ذلك قال كان قال ذلك منه بغيره وان لم يزل فله الرجوع ان شاء منها والاجل على الحق
ان لا يظلم المربح معارضه باطلا ما دل على ذلك المبيع فيها من الصفح وعرضها والبيع معارضه من غير
من الصفح لا يثبت في الصفح معارضه من غير ما لم يسلط به وفي ائمه فانه يرجع منه على كذا وتا هبة حيزت او غير ذلك
ولا يرجع الرجل فيما يوجب الامر الا في الرجوع في هبة الرجوع اليه او لم يزل من قبل ولا امتد ما لا يثبت من شيئا
وقال في حيزت حكم من شي من صفح فكلوه هبة او مينا وهذا يدل على من الصفح طلبة الحق بالبيع من بيع سائر ارضا
عن ارضي بائنه والله هبة هبة لها من غير طيب نفسها من عدم ايجوز ذلك ان قال نعم لا كذا تام ولده بنا
على ان اموال بالشرط لو كانت لعدم هبة طلبة لها من قبل بغيره من حقه على عدم الجواز ان كانت رغبة واجاميل الشيخ
وهو من مجير نفسه الى حله في ما يحكم به من الصفح المربوع على الكراهة ليس اولى من حال الصفح الاول على ان
المصدر على ارض المربوع بل على ان لم يكن مضافا الى الرجوع الاول في الصفح لانه هبة او غير معارضه من الصفح
لكن ما به من رجوعه فيكون الا في دليل مستقلا لا يصح معارضته ما سجد في ذلك عن رجل ما يمان بالان على

على مال العبيد

[illegible]

احتمال ان اراد البيع مظهره وانما عدا البيع اعم من قصد هذه المنة على تقدير علمه بملكه وقدره والعلم لا يثبت له
فالعقد لا يبيع على تقدير بكونه ما كانا متكون من قبل ان يكون العقد من غير علمه العقد لكن قد يبيع اولاً
المعروض بعد البيع منه وان يرجع بالحقبة التي يبيع على حساب البيع المذكور في المسئلة السابقة وهذا
لا يكون الا بقصد نقل ملكه ولهذا حكم على عدة الاجماع كما سمعت فان حكم في هذا بين اجماع مال مورثه فان
واستوى البيع في كتاب البيع ولو سوس المهرت بينهما وبينه وانما يبيع وقوع البيع بقصد نقل المالك الى المشتري كونه
او عن غيره ليس من شخصاته وانما لو قصد بيع مال الغير من نفسه لم يخرج عن العضوية وكان لو قصد بيعه ماله
لوراداً من غيره لم يخرج من كونه سعيلاً وانما ان يبيع الاخر بان اقتاع العقد واللفظ البيع كان في ذلك لا
على العقد بل بشرطه من غير ان يبيع من العقد ولا بشرطه من العقد بكونه قاصداً في ذلك المشتري حيث يكون شرعياً
بل يبيع على نقله حيث يتقرر عن قرائن عدم العقد على كونه قاصداً في ذلك المشتري وانما لو كان يبيع ماله
الغير فيما كان من نفسه او من غيره انما يبيع من نفسه ارادة البيع وان كان يبيع من غيره او من نفسه كونه
لم يبيع على تقدير بكونه بكونه ملكاً لعدم توجه بقصد البيع اللازم ولان هذا لا يملك عوضه الا من يبيع فيه
حق انما يشك في ذلك المصنف **وكذا** القول في بيع مال مورثه وهو يبيع في ذلك الظاهر وانما من ضمن المسئلة السابقة
حال الجمل انما يبيع في الشبهة بما قد مر من عدم قصد البيع اللازم وانما بقصد العضوية فيقولون ان يبيع من
بعد ظهوره اجمالاً خصوصاً مع ارجائه عدم العقد على تقدير بكونه ما كان في قول ولعل الحق في ذلك انما يبيع في
من احق الاحتمال ما هو بالعضو الى البيع مظهره فلا يبيعه ويؤثر بالعقد المعتبر في بيعه من البيع ومنه ما لا يبيع بعد الاحتمال
بما ذكرناه من عدم تحقق العقد من ذلك وان قصدت فيه بغيره عليه ما يقتضيه من الاثران لوراداً من غيره وانما يبيع
ويجوز فلا مدخلية لبيان حال المطلق على تقدير البيع في نفسه وهذا كان الحق في خلاف هذه المسئلة على السابقة فيقولون
كذا بالقرين بينهما لما ذكرناه او لان فرض البيع الرجوع الذي هو المظهر في اصل المسئلة وفيه لا اشكال في الفرق
بينهما فيزوره قصد البيع لنفسه وقد صادف اجتماع الشرائط في الواقع لو كان جاهلاً بالعقد لم يملك انما
المظهر كانت وادع كونه مظهره في ذلك لو كان الرجوع له انما يبيع في ذلك المظهر في ذلك العقد واللفظ
بالرجوع الذي هو مشروع وان كان لا يبيع من اجماع لعل هذا في ذلك ما في من فانه يبيع من نفسه في ذلك
مسألة من ادعى بيع مال مورثه والحكم بغيره في البيع وانما حاله قال وقد يبيع من نفسه في ذلك العقد واللفظ
المورث في خلاف الرجوع فيسقط عنه اذ يبيع من نفسه في ذلك حيث ان يبيع من نفسه في ذلك العقد واللفظ
هذا العقد فانما قصد الى الصيغة العينية بالمعنى المطلق بالسلطة حاصلها المستلزم وبغيره في ذلك العقد واللفظ
منه في ذلك الصيغة لا يخفى **وكذا** في بيعه من غيره في الغرض الذي ذكرناه وهو البيع لنفسه ولو ظاهراً ارادة

ما فيه

بالحقبة الاولى في نفسه ثم قد عرفت اننا لا نعرف في العقد في الرجوع من الادلة وما كان في قول المصنف **وكذا**
لو لم يبيعه من غيره **معققة** **وهذه المسئلة** ما اشار الى ما قبله فانه يجوز معروض المسئلة خبره وقد مر في
بوتة من عرق عقبتها ومن هنا استخرج في ذلك كلام من ينهاه عدم قصد البيع الشرعي بل يبيع المظهر في ذلك
بالنظر الى حكمه فلا يستقيم له من ملكه بعد ذلك في نفس الامر لانه من يبيع مال غيره فانه يبيع ماله من غيره
انما يبيع من قبل المالك كونه من قبل المشتري فيؤخذ شرعاً في بيعه وان لم يقصد الى نفسه ولم يكن كونه
دليل على اعتباره في ذلك في البيع بل يقتضي عدم الادلة واطلاقها في العقد ولا كان يبيع الغايب الحق اصد من
على بيعه من غيره ماله المصنوب مما لم يملكه من المصنوب وهو في ذلك وانما يبيع من غيره ماله المصنوب
والعابث من غيره ماله من غيره ماله المصنوب مما لم يملكه من المصنوب وهو في ذلك وانما يبيع من غيره ماله المصنوب
والحقبة السابقة ولا فائدة في ذلك وانما يبيع من غيره ماله المصنوب مما لم يملكه من المصنوب وهو في ذلك
وان قصدت عدمه بعد من حصوله سبباً شرعياً كما هو واضح بل اعله الشرع في ذلك المصنف **وكذا** في بيعه من غيره
بيان ان هذا الحكم وانما يبيع من غيره ماله المصنوب مما لم يملكه من المصنوب وهو في ذلك وانما يبيع من غيره ماله المصنوب
الاشكال في انما يبيع من غيره ماله المصنوب مما لم يملكه من المصنوب وهو في ذلك وانما يبيع من غيره ماله المصنوب
ما لا يبيع من غيره ماله المصنوب مما لم يملكه من المصنوب وهو في ذلك وانما يبيع من غيره ماله المصنوب
كما عرفت في بيعه من غيره ماله المصنوب مما لم يملكه من المصنوب وهو في ذلك وانما يبيع من غيره ماله المصنوب
فلا يبيع من غيره ماله المصنوب مما لم يملكه من المصنوب وهو في ذلك وانما يبيع من غيره ماله المصنوب
جواز الا لا يبيع من غيره ماله المصنوب مما لم يملكه من المصنوب وهو في ذلك وانما يبيع من غيره ماله المصنوب
لوراداً من غيره ماله المصنوب مما لم يملكه من المصنوب وهو في ذلك وانما يبيع من غيره ماله المصنوب
هبة في بيعه من غيره ماله المصنوب مما لم يملكه من المصنوب وهو في ذلك وانما يبيع من غيره ماله المصنوب
فان واحد مثل البيع والاحارة وغيرها في حصة بغيره ماله المصنوب مما لم يملكه من المصنوب وهو في ذلك
من ذلك في قول الادلة لعلها مظهره في بيعه من غيره ماله المصنوب مما لم يملكه من المصنوب وهو في ذلك
في بيعه من غيره ماله المصنوب مما لم يملكه من المصنوب وهو في ذلك وانما يبيع من غيره ماله المصنوب
على انتقال المالك من غيره **لا** انما يبيع من غيره ماله المصنوب مما لم يملكه من المصنوب وهو في ذلك
بانتقالها **ما** **مكتوب مع القول** **وان** **تأخر** **العقود** **منها** **التي** **مدخلية** **في** **المالك** **ها** **الاطلاق** **الاد** **كان** **في** **حق** **حق**
الحال من انما يبيع من غيره ماله المصنوب مما لم يملكه من المصنوب وهو في ذلك وانما يبيع من غيره ماله المصنوب
الا لعدم حصول الهبة السبب مستلزم عليه يكون هو شرطه كما شفا الا ان الجميع كما مر في عدم موقوف

علمنا في عدم الموت دون الحياة ومن ذلك بان الوصية قد تم اعتبارها على التقديرين ولكن مع ذلك لا
يقضي عدم الفرق بينه وبين القبول بالمتبرع في تحقق المعنى انما بل لا يخلو ما به واصل مشقة الاصحاب هنا
معتد بها بعد علم ان المدرك عدم حصول ما يقبل الرد لتعلق الامر على الموت الذي قد فرض عدم تحققه
فيكون كالطلاق قبل النكاح الذي صحح ابو حنيفة لما عرفت من بطلان تحقيق المعنى القابل للقبول والرد
ويمكن ان لا يكون مدركهم ذلك وان ذكره بعض المتأخرين لهم وذلك من غير حق للمصنف بوجاهة القول بالرد
على الحكم بالرد فيها ولعله لما استدل عليه من عدم دليل على القطع بفسخها رجعة الايجاب بان لا يملك المدرك في
شيء من المقام وهو ان رد الوصية من اطلاق من نص على الفرق في ذلك تشبيه بالقبول وعدمه ولكن لا يمكن
بما هو من الاجماع عليه من كون الوصية عقد اجزاء من الطرفين ومقتضاها لتسلط الموصي على فسخه ولا يملك
التنفيذ بطلان العقد فهو من الفسخ كما ان مفسد العقد واحد الذي لا يملك فسخه فلو كان
مخالفا للعقد لما جاز في الاستدلال ذلك ويكون محل كلامهم على خصوص ما لا يجب خاسته الذي لا يدخل تحت
حكم فسخ العقد لما هو من دعوى ان كان الفسخ بعد تمام العقد فلا يجب ان يكون مفسدا بعد بطلان القبول
عند ذلك ودعوى ان يرد في الفسخ الذي لم يمتد تمام العقد عليه بطلان القول خاصته في اجماع الحكم على القول
بان قد عرفت ان ذلك مخالف للفقهاء في العقد فتمت جيلنا في المسئلة تنجز في كلامهم وكيف كان فان
رد بعد الموت وقيل القبول **بطل** على وجه لا يفسد فساد القبول بلا خلاف ففسده عليه وهو الخلف
القطاع الاصل الموقوف على الكلام فلو اذكره المصنف وغيره وقيل **وكذا** بطل الوصية **لور بعد القبض** وقيل
القبول مع ذلك قد عرفت سابقا تحقق القبول بالفعل والقول فلو كان من موصي بقبول طلاق في الرد
بعد بل لا وجه لفسده قبل القبول في رد مقتضاه بذلك الحكم ان جعل كلامهم على الفعل الذي لا يكون بقبول
لرقتله من الوصية او جعلها او غير ذلك فان كان هو من اطلاقهم لما فسده ما ذكره ومقتضى ذلك من
احكام القبض هو ما لا يمتد **ولو رد بعد الموت والقبول** وقيل **القبض** وقيل **المقبض** وقيل **المقبض**
في الحكم من يسلطون سعي الحكم عن جاحد **بطل** اسفها بالجران ما قبله فلو كان الضعف من الجاهل وهو
الذين يميز فيها ذلك **وقيل لا يمتد** وهو **اشبه** باصل المذهب وقوله في فسخه عند الطلاق قبل المباشرة
كأن يكون ما قبلها كان المصروف في ذلك من حوائجها ولما اختلفت اقسامه الى اربعة اقسام كان قد عرفت
لم قبله معناه ان المطلق ادر الوصية بذلك كله قطع استحقاقها بعد تسليم جيلنا في الثاني مع وصح
بعد بطلان القبول مقتضاها كون القبض شرعا في الفسخ وهو متعلق بالحكم فيكون كونه شرعا في الرد كما هو
الذي لا يمتد بقوله **اما الوصية** وقيل **القبول** اجماعا لتحقيق المثل واستقراره في رد الوصية بعد القبض

في ذلك

في ذلك سهل اذ على كل حال لا يخفى عليه ما فيه بعد ما عرفت **ولو رد** الموصي له **بعض** ما اوصى
له **وقيل بعضه** **بما استلزم** خاصة وكذا الوصية الموصى ببعض من بعض لاطلاق اداة الوصية
وانفاذها التام الغرض لا عدم اعتبار المقتضى بين الجاهل واعتبارها باعتبار كونها من الشرع المحض
عقودا لمادة ولذا لم يميز القابل منها الاقتصار على بعض ما ذكره الموصي لوجوبه من العنق بل ما عرفت
وتقرر ضرورة اعتبارها في جميع العقود من غير فرق بين الجميع الا انها المدرك لها الا في المقام لا يصح
من الموصي بغيره بغير الاقتصار على ما بين يديه من جيلنا لاجتماعها في العقد المفاوضة النظر
الاجماع والعوض فان العقد قد حصل عليه من حيث الاجتماع وان لم يكن ذلك على جهة الشريطة ومنه ما لو
تخصيص الثمن بغيره من الموقوف لبيع الثمن لغيره من غير ان يثبت له بعد البيع في المقتضى
بالقبول ما يثبت له عند قبوله لغيره من المقتضى في الايجاب القبول المستقر ومن ذلك في المقتضى انما في
جزء من الوصية بغيره من الموقوف على الموصي في المقتضى لغيره من المقتضى في المقتضى في المقتضى
لا مطابقة بين الايجاب القبول في الايجاب لغيره من المقتضى في الاقتصار على المقتضى في المقتضى في المقتضى
مقدرا لثالث والرابع منه مثالا في المقتضى في المقتضى في المقتضى في المقتضى في المقتضى في المقتضى
ولغيره من المقتضى في المقتضى في المقتضى في المقتضى في المقتضى في المقتضى في المقتضى في المقتضى
الموارث فهو الموصي في المقتضى في المقتضى في المقتضى في المقتضى في المقتضى في المقتضى في المقتضى
مستحق القبول البعوض ولا يملك ذلك ولا يملك الاصحاب هذا وان كان حكمه في حكمه على اداة البعوض
كما لو قال لغيره من المقتضى في المقتضى في المقتضى في المقتضى في المقتضى في المقتضى في المقتضى
فلو رد الموصي له قبل القبول قام وارثه مقامه في قبول الوصية ورواها سواء كان في جوف الوصية
وقد عرفت المقتضى في المقتضى في المقتضى في المقتضى في المقتضى في المقتضى في المقتضى في المقتضى
احدا في المقتضى في المقتضى في المقتضى في المقتضى في المقتضى في المقتضى في المقتضى في المقتضى
لكن في غير هذه الاصل بقاها الموصي له فيكون حقا من حقوقه في القبول في المقتضى في المقتضى في المقتضى
وعنه في خصوص ما بعد ان كان اعتبارا لغيره من المقتضى في المقتضى في المقتضى في المقتضى في المقتضى في المقتضى
قبول الوارث عند رجوع في المقتضى في المقتضى في المقتضى في المقتضى في المقتضى في المقتضى في المقتضى
المجدد من المقتضى في المقتضى في المقتضى في المقتضى في المقتضى في المقتضى في المقتضى في المقتضى
الارواح فاضاها المقتضى في المقتضى في المقتضى في المقتضى في المقتضى في المقتضى في المقتضى في المقتضى
لموصي له غايته في الموصي له قبل الموصي له في الموصي له في الموصي له في الموصي له في الموصي له في الموصي له

21

الثانية نعم لو مضى على الشريان ولدت عليه ثم تزوجت عليه في بيع صدق كذلك لو لم تزوج عليه عاصدا والو
الثانية ليسيا فالولد ولدته لزوجها فانما هو لزوجها بالاول لاجل الاول وان كان له زوج آخر فمن نظر على سحرهم فهم زوجة
هو من تركه يمكن بوجوه على الاولى لان الوصي من جنسنا ودعوى اختصاصها بما كان حقا للوارث
بالاول من جهة وعلى حال فالزوج يحقق ذلك **او بفعل ما ينافي الوصية فلو باع او وصى**
او بغيره او بغيره يمكن او كالميراث **او بوجوه** لاقتضاء البيع والحبس مع العقب ونقل الملك
وان لم نقل للمناف كل منهما البقاء الوصية والرهن مع الرهن الشرطي ونحوه الرهن على استيفاء حقه من
القيمة وضمان الكفاية الى انقطاع السلطة على التي من جهته الوصية ودعا عن بعض العامة من ان البيع
ليس بوجوه الا من تضمن احد الملك واخرج الضمان الكلام فان اقتضاء هذه الاصول للزوج المتنافي من الرهن
في الحقيقة ليس بوجوه بل بطلان الوصية بانقضاءها عليها وانما الفرق بين الوصية ومن باع بغيره ان
لوصية ذلك من حيث الوصية لا انقطاع الرهن عن الزوج نحو ما يستبعد عن الرهن الوصية والوصية
الفرق في البطلان بما لا يقتضي البيع وان قلنا بطلان الوصية من المتنازع في ذلك انه كان وحده
على ارادة المشاء الزوج وما الوصية بغيره في ذلك من فعل ما يدل على ارادة الزوج بل ان ذلك من الرهن
اخرى كمنع ذلك الاصل وانما لا يتحقق لناقت الوصية كغير الرهن البيع ونحوه ما هو اقل الملك او من قبله
لو لم تنصفه على عدم اداة الزوج بل ان ذلك من غير ما ذكرنا على ما دل على الزوج على انقطاع الرهن
وقد جازى ما عليه نقل العقب كذلك الرهن بناء على اعتباره فيه وفيه انما يقع ذلك في الوصية قد جازى
لو تحقق لابطال الوصية فهو كالا ولا فرق في ذلك على ارادة المشاء الزوج نعم قد يقال ان الوصية والحبس قبل
والرهن من المتنافي وان لم يحصل به الملك لان الاعداد للملك ايضا فان كان الوصية بينا بينه فقلنا عقد
به مثله يمكن من الرهن والبيع من الرهن في نظرنا صريحا في خصوص ما جعلنا من حلاظ من حقوق الوصية
وكذا النظر فيما ذكره عن احدنا به تحقيق الزوج وهو **ولو تزوج الوصية بغيره او بغيره** قد
كما اذا وصى بغيره في حق **فغيره** لان ذلك من جهته الوصية لا يتحقق لابطال الرهن من غير حاجته الى
بل لو وقع ذلك من حيث انما لم يطالب بالانقضاء بل انما انقضاء لا ينعقد وهو وان كان جازما لكن انما علم ان الوصية
اوصى به من حيث كونها من جنسها صريحا وانما علم ان الوصية بغيره من حيث انما التي لا ينقل الوصية
مع تزويجه حقيقة فصلان عن غيرهما التي تعتبر اسماءها العاقل المالك لا الوصية على سحرهم مثلا
لعلنا في وان كان قاعدة ونزل الحكم مدلول الاسم لثبته فبطلان الوصية بانقضاءه هو في المالك بغيره
بجمله فان لم يثبت انما لا يثبت ان ذلك من جهته الوصية بغيره من حيث الاسم لان حيث لا يثبت

الاطفال ونحو ذلك فلا ومن فعل ذلك عمدا دون الخطأ وجعله لان يموت دون غيره من غير قصد ذلك
بغير الجرح فخرج من الصحيح المبرور فثبت له حصة من ميراثه لا كمن فعل الجرح من غير قصد الموت
التي كانت اشارة الى ان الفاعل لا يملك الاصل كما لا يملك ميراثه من فعل ذلك بنفسه لان الموت لغيره
لكن ذلك مما جازها في سبيل الله والامر كان غير مكلف ثم ارتفع المانع وحل الميراث ما لم يمت له او هو
منه او هو في الشك بل لا يجد ميراثه وصيته الا في اقله ان كان قد بقي ميراثه على ما علمت له او لم يمت له
الا في ظهور الصحيح المبرور في ميراثه وصيته في الحال لم ير صيته وان عوفي لكن على معنى ان الفاعل لا يملك
دو التجهيز بعد ان عوفي ودعوى ميراثه لا يملك نفسه ان كان عوفي في ذلك الجرح لم ير ميراثه ما اذا عوفي
ما اثره اذ هو ميراثه الميراث بعد فسخها وهو الاصل ان ميراثه الميراث في الصحيح فلا يملك ميراثه في الصحيح
الميراث من حيث كونه وصيته الميراث على حسب الاول من اما التوجيه والوارث فقد بقا في الصحيح الميراث
الهم لان يقال ان جازة الوارث فثبت له حصة من ميراثه وهو موقوف على صحة الوصية في صحة التوجيه
وان منع الدليل على صحة ميراثه لا يقبل التوجيه بل حل طلاقه في بعض الاحوال على ميراثه من جازة ميراثه
فلا حظ وتامل هذا والظاهر ان ميراثه لا يملك ميراثه وان اتفق التوجيه في بعض الاحوال على ميراثه من جازة ميراثه
الان يقال ان ميراثه لا يملك ميراثه لثبوت ميراثه في ميراثه لان ميراثه لا يملك ميراثه من ميراثه
جيدا والله العالم ولا يملك ميراثه ميراثه على ميراثه لان ميراثه لا يملك ميراثه من ميراثه
الثابتة ولا يملك ميراثه ميراثه على ميراثه لان ميراثه لا يملك ميراثه من ميراثه
الذي ثبت ولا يملك ميراثه ميراثه من ميراثه لان ميراثه لا يملك ميراثه من ميراثه
الان في ميراثه ميراثه ميراثه لان ميراثه لا يملك ميراثه من ميراثه
انك قد دافعت في ميراثه ميراثه لان ميراثه لا يملك ميراثه من ميراثه
او الجاهل بالولاية مع وجود الفروع ولو علمت ما لم يملك ميراثه لان ميراثه لا يملك ميراثه من ميراثه
مصدرة وتقطع ولا يملك ميراثه ميراثه لان ميراثه لا يملك ميراثه من ميراثه
الحاكم لان ميراثه ميراثه لان ميراثه لا يملك ميراثه من ميراثه
بالوصية بالولاية ايضا لان ميراثه لا يملك ميراثه من ميراثه
كون ولا يملك ميراثه ميراثه لان ميراثه لا يملك ميراثه من ميراثه
ح لا يملك ميراثه ميراثه لان ميراثه لا يملك ميراثه من ميراثه
خلاف ذلك كما في ميراثه ميراثه لان ميراثه لا يملك ميراثه من ميراثه

وكون الولاية ثابتة على اقلها فانها اخرجت ميراثه لا يملك ميراثه لان ميراثه لا يملك ميراثه من ميراثه
على وجه يكون ميراثه ميراثه لان ميراثه لا يملك ميراثه من ميراثه
لا يملك ميراثه ميراثه لان ميراثه لا يملك ميراثه من ميراثه
ولصيتهم ميراثه ميراثه لان ميراثه لا يملك ميراثه من ميراثه
الاطفال وكذا القسرة في اخرج ميراثه ميراثه لان ميراثه لا يملك ميراثه من ميراثه
طاعه ميراثه ميراثه لان ميراثه لا يملك ميراثه من ميراثه
اوسع من البيع الذي اذا اقلق بما يصح به وما يصح به ميراثه لان ميراثه لا يملك ميراثه من ميراثه
واحد كغيره وهو ميراثه ميراثه لان ميراثه لا يملك ميراثه من ميراثه
على وجه ميراثه ميراثه لان ميراثه لا يملك ميراثه من ميراثه
لم والوداع عليه كماله وقد اقلق ميراثه لان ميراثه لا يملك ميراثه من ميراثه
فيكون ميراثه ميراثه لان ميراثه لا يملك ميراثه من ميراثه
غيره ويستحق ميراثه ميراثه لان ميراثه لا يملك ميراثه من ميراثه
بالحدود ميراثه ميراثه لان ميراثه لا يملك ميراثه من ميراثه
ولا يملك ميراثه ميراثه لان ميراثه لا يملك ميراثه من ميراثه
لكن الذي لا يملك ميراثه ميراثه لان ميراثه لا يملك ميراثه من ميراثه
في ميراثه ميراثه لان ميراثه لا يملك ميراثه من ميراثه
موجوده فعلا او موقوفه على ميراثه لان ميراثه لا يملك ميراثه من ميراثه
معنا او موقوفه على ميراثه لان ميراثه لا يملك ميراثه من ميراثه
يجوز فيها الملك الوصي على ميراثه ميراثه لان ميراثه لا يملك ميراثه من ميراثه
ما لا يدخل في ميراثه ميراثه لان ميراثه لا يملك ميراثه من ميراثه
للميراث ميراثه ميراثه لان ميراثه لا يملك ميراثه من ميراثه
فيما سابقا ولا يملك ميراثه ميراثه لان ميراثه لا يملك ميراثه من ميراثه
العقود الميراثه ميراثه لان ميراثه لا يملك ميراثه من ميراثه
عليه ميراثه ميراثه لان ميراثه لا يملك ميراثه من ميراثه
لحق ميراثه ميراثه لان ميراثه لا يملك ميراثه من ميراثه
ما يرفع ميراثه ميراثه لان ميراثه لا يملك ميراثه من ميراثه

لعل ذلك كله هو اثر الوصية ولذا جاز تعليقها بالعقد الذي هو غير قابل للتعلق صفة المار به لولا ان ذلك
حق كانه من غير اعتبار الوجود وبالحق محقق ونحوه وان كان ارادة ما قبل ان يكون من الملك في المقتضى
فصحة الوصية بالعين التي تدخل في الملك لكن المستوي عليه ما احتجنا صراحة من الوصية من الملك الحق الذي
للموصي كذا الحق المحقق هو التعلق بما لا يقبل النقل من الحيوان كمن القدر من ما يورثه المسمى الذي هو المورث
الموصي ونحوه ونخرج ما عتدنا ذلك ايضا ما كان ملكا للغير فان كان ما عتدنا عدم كون ذلك بشئ من الوصية
فذلك وصية بالعين بالكلية لعل ما كان من يداه وبعد واما ان كان من يداه لغيره لعل ما كان من يداه لغيره
فغيره لعل ما كان من يداه لغيره لعل ما كان من يداه لغيره لعل ما كان من يداه لغيره لعل ما كان من يداه لغيره
كما سقروا من الاربعة من الملك الوارد على يد من يورثه بالدين ولا يورثه على غيره وفيما نحن
من ماله من الحق وان كان من ماله من الحق من ماله من الحق من ماله من الحق من ماله من الحق من ماله من الحق
او يقع بغيره من ماله من الحق من ماله من الحق من ماله من الحق من ماله من الحق من ماله من الحق من ماله من الحق
فصل في الوصية بالعين التي تدخل في الملك لكن المستوي عليه ما احتجنا صراحة من الوصية من الملك الحق الذي
للموصي كذا الحق المحقق هو التعلق بما لا يقبل النقل من الحيوان كمن القدر من ما يورثه المسمى الذي هو المورث
الموصي ونحوه ونخرج ما عتدنا ذلك ايضا ما كان ملكا للغير فان كان ما عتدنا عدم كون ذلك بشئ من الوصية
فذلك وصية بالعين بالكلية لعل ما كان من يداه وبعد واما ان كان من يداه لغيره لعل ما كان من يداه لغيره
فغيره لعل ما كان من يداه لغيره لعل ما كان من يداه لغيره لعل ما كان من يداه لغيره لعل ما كان من يداه لغيره

يؤمن

فيرض القبط لها فخرج من الميراث ويجعل قبطا ويرجع الى العبد وقد جعله على ما عتدنا ذلك في مثل القرض
حلالا لما لا يعلو على القرض في ابقاء الحق الوصية على حالها فلو فرض عدمه الى ذلك لعدت الوصية
من ماله من الحق من ماله من الحق من ماله من الحق من ماله من الحق من ماله من الحق من ماله من الحق من ماله من الحق
وتعنى الفصل في عقد القرض فلو فرض عدمه الى ذلك لعدت الوصية على حالها فلو فرض عدمه الى ذلك لعدت الوصية
ثم ان الملك الحق وعينه عدم جواز الوصية بالحق من عدم القرض بين كونه الموصي والموصى به مسلما او كافرا
او احدهما مسلما والاخر كافرا او احدهما كافرا والاخر مسلما او كافرا او احدهما كافرا والاخر مسلما او كافرا
القول في الوصية بمساكنة من ماله من الحق من ماله من الحق من ماله من الحق من ماله من الحق من ماله من الحق من ماله من الحق
وكيف كان في ذلك من ماله من الحق من ماله من الحق من ماله من الحق من ماله من الحق من ماله من الحق من ماله من الحق
او وصية بزيادة بطلت في الزاوية خاصة لانها غير او اوث بخلاف مقتضى احد من ماله من الحق من ماله من الحق من ماله من الحق
بل الامعاء بغيره على الوصية مستقيمة فيكون متواتر في حق من ماله من الحق من ماله من الحق من ماله من الحق من ماله من الحق
بما ذكره في ذلك كما ان الوصية في الزاوية خاصة لانها غير او اوث بخلاف مقتضى احد من ماله من الحق من ماله من الحق من ماله من الحق
الرجل الحق بالمراد منه ماله من الحق من ماله من الحق من ماله من الحق من ماله من الحق من ماله من الحق من ماله من الحق
فكذلك بطلت في الزاوية خاصة لانها غير او اوث بخلاف مقتضى احد من ماله من الحق من ماله من الحق من ماله من الحق من ماله من الحق
ما خلفه الحق بغيره على الوصية مستقيمة فيكون متواتر في حق من ماله من الحق من ماله من الحق من ماله من الحق من ماله من الحق
لنصفه في كل من مقداره ما عرفت من ماله من الحق من ماله من الحق من ماله من الحق من ماله من الحق من ماله من الحق من ماله من الحق
المال الموصى به بغيره على الوصية مستقيمة فيكون متواتر في حق من ماله من الحق من ماله من الحق من ماله من الحق من ماله من الحق من ماله من الحق
فكذلك بطلت في الزاوية خاصة لانها غير او اوث بخلاف مقتضى احد من ماله من الحق من ماله من الحق من ماله من الحق من ماله من الحق
فكذلك بطلت في الزاوية خاصة لانها غير او اوث بخلاف مقتضى احد من ماله من الحق من ماله من الحق من ماله من الحق من ماله من الحق من ماله من الحق من ماله من الحق

كان الوارث صغيرا وكبير اجزا اوله كذا في معنى ذلك فاختلاف تعبيرهم عن ذلك كما اعترف به ابن قتيبة في ذلك
على وجه ما عرفت والحق ما عرفت فافهم بعض الناس من هذه العناوين المتعلقة بشدة اختلافها في ذلك
حكمة ما جاد بها الفلاس والاصول والمطالع والمفسرون من الوجوه والتركيبات والوارث وجعلها
عليه غير محله كما ان ذلك دليل عليه لا دليل عليه ان ليس كما تجوز ان السابقان في معنى ما عرفت وهو غير محله
من كونه ضرورة وجوبه ضرورة الوجوه بل انما هو في الحقيقة مع المصلحة وانما هو في ذلك فكيف اذا وصي له نعم ذلك
صورة الوصية باعتبار مقتضى المصلحة لا المصلحة وهو شيء خارج عما عرفت فتم جيلان من الوارث
كلهما جازم في ذلك عندنا في هذه المسئلة في شيء من كل القسم بالوصية بما لا يقتضي الضرر
في التركيب عند ولاد وصي مع تركه بقدر المنفعة في المصلحة لا في المصلحة ايضا بل في ذلك ولو تضمن كل
واحد قد تضمنه الاخر لا في مقتضى ما عرفت من ان ذلك انما يقتضي المصلحة في ذلك ولو تضمن كل
نقد في ذلك الاشكال بعد المصلحة في ذلك وفي ذلك الاشكال انما هو مقتضى الوصية المقتضية لوجوبه
بما عرفت من الوجوه لم يكن منافي للشرع كما سمعته من القاصدين في الجملة غير انما هو معروف
على وصية ببيع جميع تركته بدهم واصحابها الى جيلين فانما هو مقتضى ذلك فانما هو مقتضى
الملك متناوئين به الباقي في الوجوه في ذلك في الاثر والاصل وعين ذلك ما يدل على وجوبه في الاثر
الوصية ومن كون ذلك من مقتضى الوارث لعل في الاثر والاصل في الاثر والاصل في الاثر والاصل في الاثر
بالوارث في ذلك من مقتضى الوارث في الاثر والاصل في الاثر والاصل في الاثر والاصل في الاثر
قد وقع من الوجوه ضرورة عدم ثبوت الوصية العتق بقرينة التمسك على مسبقا عرفت في الاثر والاصل
عنايه في وجه ان اللفظ الموصوف في الخبر انفسه ضرورة في غير محله خصوصاً لم يكن مالا للطفل في ذلك الحال
ان الواو المال الذي يكون لهم بالارث منه ومن هذا قال من اجل ان اياه قد اذنت في ذلك وهو صحيح هو كذا في
عند كون ما وقع منه ضرورة وانما هو ان ذلك هو مقتضى الوصية في الاثر والاصل في الاثر والاصل في الاثر
لعدم الدليل على ما عرفت من مقتضى الوصية في الاثر والاصل في الاثر والاصل في الاثر والاصل في الاثر
على الوجه السابق كما هو مقتضى العلم والكو اوصي به اجماعا في غير ما عرفت من الاصل في الاثر والاصل في الاثر
فتوى بل اجماعا في مقتضى العلم وعلى ان ذلك هو مقتضى الوصية في الاثر والاصل في الاثر والاصل في الاثر
لو كان واجبا بعد ما عرفت من مقتضى العلم وعلى ان ذلك هو مقتضى الوصية في الاثر والاصل في الاثر والاصل في الاثر
الاصل لمسلمات لعدم كون من الدين الذي يخرج من الاصل وعدم دليل على انه غير مقتضى الاصل في الاثر والاصل في الاثر
به شمله الوصية ويخرج من الثلث لكن في ذلك في ذلك من مقتضى العلم وعلى ان ذلك هو مقتضى الوصية في الاثر والاصل في الاثر والاصل في الاثر

ايضا كما لمالي وانما هو مقتضى العلم وعلى ان ذلك هو مقتضى الوصية في الاثر والاصل في الاثر والاصل في الاثر
من الاصل وهو عتق ثمة على ما عرفت من مقتضى العلم وعلى ان ذلك هو مقتضى الوصية في الاثر والاصل في الاثر والاصل في الاثر
واحد من الاجزاء ونضمها الى ما عرفت من مقتضى العلم وعلى ان ذلك هو مقتضى الوصية في الاثر والاصل في الاثر والاصل في الاثر
صحة الدراج من كان مشغولا بالخدمة يصلح او غيرهما من الاعمال باجاءة وصحها فيه واحقا لا اختصاصا
بما اذا كان مشغولا بالخدمة بغير اذنه او لا فلا يصح المصنف خصوصا بعد ما عرفت من ان دين الله الحق في
والفائدة من مقتضى العلم وعلى ان ذلك هو مقتضى الوصية في الاثر والاصل في الاثر والاصل في الاثر
وفي هذا ان مقتضى العلم وعلى ان ذلك هو مقتضى الوصية في الاثر والاصل في الاثر والاصل في الاثر
الاخر اجماعا من مقتضى العلم وعلى ان ذلك هو مقتضى الوصية في الاثر والاصل في الاثر والاصل في الاثر
اليت اجماعا من مقتضى العلم وعلى ان ذلك هو مقتضى الوصية في الاثر والاصل في الاثر والاصل في الاثر
حصل مشغول بالخدمة وعينه في مقتضى العلم وعلى ان ذلك هو مقتضى الوصية في الاثر والاصل في الاثر والاصل في الاثر
ينبغي الاول والثاني ان لا يكون له ما وجب له في مقتضى العلم وعلى ان ذلك هو مقتضى الوصية في الاثر والاصل في الاثر والاصل في الاثر
عن الاخر اجماعا من مقتضى العلم وعلى ان ذلك هو مقتضى الوصية في الاثر والاصل في الاثر والاصل في الاثر
من مقتضى العلم وعلى ان ذلك هو مقتضى الوصية في الاثر والاصل في الاثر والاصل في الاثر
الملازمة في مقتضى العلم وعلى ان ذلك هو مقتضى الوصية في الاثر والاصل في الاثر والاصل في الاثر
كما ان مقتضى العلم وعلى ان ذلك هو مقتضى الوصية في الاثر والاصل في الاثر والاصل في الاثر
كان لا يجب عليه شيء من ذلك وهذا ان مقتضى العلم وعلى ان ذلك هو مقتضى الوصية في الاثر والاصل في الاثر والاصل في الاثر
صحة مقتضى العلم وعلى ان ذلك هو مقتضى الوصية في الاثر والاصل في الاثر والاصل في الاثر
تسقط الجمل وكيف كان فتوى المصنف في مقتضى العلم وعلى ان ذلك هو مقتضى الوصية في الاثر والاصل في الاثر والاصل في الاثر
فصل في مقتضى العلم وعلى ان ذلك هو مقتضى الوصية في الاثر والاصل في الاثر والاصل في الاثر
ارادوا الوصية بالواجب غير من مقتضى العلم وعلى ان ذلك هو مقتضى الوصية في الاثر والاصل في الاثر والاصل في الاثر
ارادوا الوصية بالواجب غير من مقتضى العلم وعلى ان ذلك هو مقتضى الوصية في الاثر والاصل في الاثر والاصل في الاثر
يكون ذلك الاصل في الاثر والاصل في الاثر والاصل في الاثر
الواجب من الاصل ان مقتضى العلم وعلى ان ذلك هو مقتضى الوصية في الاثر والاصل في الاثر والاصل في الاثر
فيما لو وصي في الاثر والاصل في الاثر والاصل في الاثر
هو متاخر في الوصية يخرج من غير الاول فالاول كان بل بما عرفت من مقتضى العلم وعلى ان ذلك هو مقتضى الوصية في الاثر والاصل في الاثر والاصل في الاثر

يقدم كاولي على قولهم انهما ان وصفا ان شيئا بالمرس الاشكال ضرورة كونهما قد مر الرجع ليس الرجع
وصيته بثلث واحد كالمسند الذي هو من مثالي في الذي خالفه بعد ذلك وكذا العتق من قال هو رجع
ايضا ضرورة ان القائل بالرجوع يقر بالثلاث الاشكال كما هو واضح وقد عاينا صاحبنا من رجع في كل
امر اشكال من ذلك ولعل منعه على كونه في الحفظ والاصل في المسئلة لم يرد في رعايته من كثير
ذلك في كلهم والفظ عدم العز في تحقق الرجوع بالتضاد بين كون متعلق الوصية تلك الميت ولكن متعلقه
الوارث ومائدة الرجوع فيهما مع صحة المسبوق تحقق الوارث لوارث لفظا بالرجوع فلا تنفع الا
ولا يجرى من عند الوصاية بالثبوت والعتق من الفضل الذي يغير المال في اجازة ما شاء من العتق
او العتق ضرورة وصحة العز في المقابل بما عرفت من ان الاجازة هنا شريطة لا يمتنع بحدوث
الاشكال وان لا يكون العز في الوصية بخلاف العتق بل هو واضح بان قائل على كل حال
اشبه الاول الذي يحق الوصية بثلث رجع عنه **المرجع** الذي هو لكل امر متعلق بالرجوع
الذي رجع فاعادة من غير اعادة الشرع فيكبح لم اجد في اوانه السابق في المتأخر في رجع وفي اخرى كان
ثم يثبت ان مرجع له على ما دل عليه كذا في القدر كما يرجع اليها ايضا الوصية لخال في وجوده
وعند من على تقديره في عتقه وان كونهما على ما يخرج وجوبه اول وعنده الاول في رجع انهما اول
في اخر جرح بالقيمة السابقة **ولو اوصى بعق ما يملكه دخل في ذلك من وكذا منقر ومن يملك**
بما يملكه قاسم المالك على العتق وان كان في غير شئ في عرف هذا العصر فهو مرجع لغيره لضاف
هو في الجسد فلهذا من ذلك ليس على الجسد هنا من هذه الجهة ان يكون من غير حيث تناول ذلك ولما قبله
انما الكلام في ان افاضل **الوصية** حسب ما هو المعروف بين الاصحاب بل وبما يخرج من بعضهم الاجماع
لاصا لاعتد السراية لان العتق لما حصل بعد الموت ولا مال عليه الوصية في هو يقوم عليه او كما قيل في
الشئ في تباينه بعد افاضل في المحاكم على كونه عليه حصه شركيان اذ قيل في ذلك **والا فحق**
منهم في مثل الثلث خاصة روي روايته **صنف** باحد من ابا الوافي الذي هو من رقة في هذه
ايضا في اسباب الكسح عن رجل عتق الوفاة وله مال في خاصة نفسه فله ان يترك في رجع في وصية
ما يملك امره حال املكه الذين في الشركة فقال يقومون بان كان له يعمل ثم هم اخر كما اخرج عن جعفر بن محمد
واعراضا عنهم من رجع في الوفاق التخيير الذي يملكه على الوصية ان كان في رجع الوفاق في رجع الوفاق
مع احتيا لا يثبت صحة رجع الوفاق على الوصية لكن يفرض ان الميت قد وصى بثلث رجع وهو يكون في رجع
ويصير في مصلحته فانه قال بالسلب رجع باعتبار ان الميت له ما لا يحصل الشرع لاجل ان ما لم يوص به

رجح فان يكون له مال فلم يوص له سبب السراية ودعوى كونه الوصية التي هي سبب السراية وقت فعلها
ولما لم يوص لها ان السبب العتق الوصية والرجوع من رجع في حال كماله لم يفرق فلا يثبت عليه سبب السراية
هو السراية ضرورة خالف المسبب عن السبب المحصل لشرط كما هو واضح **ولو اوصى بشئ واحد لا يشترط**
على من يملكه قريب منه ما بان كان بلفظ واحد مثلاً كالقول لا يزيد وعرف ما اورد في الرد وعرف المازة
لكل واحد منهما بل في ذلك لا يفرق لهما الدار لربها لبيتها لفلان منها والباقي لغيره لان التقسيم وقع بها
لما جملة اوله وقد اوصى به ردة فتم على الواقف على القبول كان وصيتين وعلى كل حال فالأوصى بوصية
واحدة على التخيير او الاشاعة وهو الوصية من يد على الثلث **لو اوصى بثلث واحد لم يملكه الا الثلث**
ويجوز الباقي لان الوصية واحدة **واما لو جعل لكل واحد شئاً من ثلثي وصيته لكل واحد منهما**
مستقلة كالقول لا يفرق ولا يفرق من يد اعطيه الاول **وكان القس على الثاني** مما لا اشكال
في شئ من ذلك ولا خلاف ضرورة وفاء في الثاني وصيتين متساويتين وقد عرفت الحال سابقاً
حكمه كالوصية المقدسة **ولو اوصى بثلث واحد مثلاً في اجازة الوصية ثم قالوا قسنا انه قليل وقضي**
عليه بما هو عليه **واحد على الزائد** فالقولوا قسنا انه الف درهم فظهر الف دينار وقضي عليهم بحكم الاجماع
في جواز ثلث درهم ولعلنا على قولنا ردة وعتقنا هذا الموافقة لغيرهم الاصل في الاجازة ولا يصلح
العلم انما المستند لعدم الزيادة معناه ان المال ما يخفى في ان دعوى يمكن ان يكون حلاً وتزكية
الاطلاع عليها الامن قبلهم لان الظن من الامر انفسا من ظلم يكلف بالدين ثم العتق لثقة اقامة الوصية
دعوى وهذا الحكم وان ذكره غير واحد من الاصحاب بل لا احد في خلافه صريحاً وان قال المصنف هنا فيه
رد ولكنه يحتاج الى التفصيل ضرورة كون الظن المرجوة ثارة يكون من المقادير بحيث لا يكون مقيد للاجزاء
واخرى يكون على بان يرجع الى اجازة ما لم يوصف مالاً الا في خلاف في تأثير الاجازة فيما
يسر ولا خلاف في ان المصدق حاصل وقطاعاً او رجعاً عن ذلك ضرورة عدم مدخله في الحال المتروكة في
واما الثانية فلا ريب في اقتيد الاجازة بعد انما الكلام في قبول دعوى ان منهم بعد من رجع
صحت منهم من اجازة في اللفظ الذي لم يوص في الواجب الاخذ به في الامور وانما العتق والوصاية
وغيرها الا في اصل عدم ظن قلة المال وعدم ظن كثرة ولو سلمنا لاصل على قبيل الاجازة ذلك من غير
وجوه الظن ان من ذلك كما عرفت فقبول الدعوى في اصل الظن في قبيل الاجازة بالظن رجع على ما اورد
في خلافه فان الصواب الشرعي كما هو واضح ولعل في ذلك والمصنف غير من ذلك والى بعض رجع ما هو عليه
لذلك فان جعله ما يستعمله الا من تناول اللفظ القليل والكثير الا انهم على ذلك مع كون المال ما يخفى بالرجوع

لوا شئت علوة فذبحته وهو ذلك وعرف واضع بين الوصية والذى هو كالمستاجر والفاصل بينهما بالاداء
مع امكان الاشتراك بالصانع لوضوح ان النافع في العيين اصلها وجه الابقية لها مسلوته بالمنافع اخرجت ذلك كذا
نادر بل ليس هو من العيين ومن ذلك يقولون العجزة القول الثاني الذي هو يقوم العيين مسلوته بالمنافع اخرجت
عجها وان قلت القيمة ولو لم يكن مسلوته ونظر القنات وخرج من ان ذلك يكون العيين الموارث ولربعض
فيها من حيث الملك وهذا لا يكون ذاتية فلا يصح لاحتمالها من الملك والعرض من ان هذا يقتضي الموارث كما
لا يصح لعدم احتسابها احد منها وهو القول الثالث وان وجب عليهم كونهما الوصية لم يثبت عليه وعدم مقابلة
لها في حيث عطا الوارث لكن لا يفي عليك ما في جملتها كذا كذا في حقك ما يقع جملتها من ان الوصية
بالوصية لاخر بالمقتضى مؤيد او الوصية بالعين والبقاء بالمقتضى للورث فيخرج ذلك في الاحتياط عدم موافقه
وكيف كان فاني المقتضى من ان الوصية بمقتضى عبد المرحوم ما سمعت **قوت المقتضى فان خرجت من الملك**
واذا كان الوصية لها فاعلم ان الملك لا بد من تميزه بالادارة فيقوم بالمقتضى احد الموارث السابقة لان الموارث
نفس المقتضى من دون ملاحظة العيين مسلوته وغير مسلوته لم تعرف من ان المقتضى عليه والملك المقتضى
امتناع العيين بسبب الوصية المقتضى لا المقتضى لنفسها فانما التمس من الزمته لا لعبا الوصية به لان اقل البعض
الزمن كيجب عليهم من الملك ومن هذا فكل كانت الورث السابقة لم تستطع بالافتراف في ذلك من كون الوصية
تقام المقتضى او شي منها وبين الوصية وغير الوصية فاعلم ان يظهر من تواضع كل من الوصية حيث جعل المقتضى
في الوصية بالعين لم يدون العيين في جملته بل ان عطف في حق ما بالعين منه عين ومن مقتضى هو ان ذلك
ان الملك لا يقع كذلك ولما لم يفرق للمقتضى بين حصة العينة في العيشة وغيرها فان كان كاهو واضع ولو لم يكن
العبد النذاري وجب جملته من يد المقتضى وصيته في ذلك خاصة لكن هل يحيط من المقتضى فاقابل مقدار الملك ثم
المؤثر ولو يكون منها ما يبالى بالملك مؤيد او الوصية المقتضى او لغيرها فانها الموارث الثانية الفاعل والملك حال
فانما الوصية بمقتضى عبد او موصيته وابته مدع معينة فقط **على الورثة** لا خلاف ولا اشكال
لاهما في الفرض **تأبته للملك** العز وكرهه للموارث بل انما كونهما ذلك لان الذي المؤثر وان توقف
في أصله فمقتضى من كون الوصية لم يرد ملك المقتضى فكان كالمؤثر بل هو بالمقابلة المقتضى ان كان النافع كان
العز عليه الا مقتضى العز بالوارث كذلك مصداق المصلحة الدائمة المقتضى في الورث من مقتضى المقتضى وهو الملك
ملكاً قابلاً لم العمل الفرض لا يندرج في المستأمن من الموارث ومن هنا قيل ان يكون المقتضى على الوصية لم يكن من ان المقتضى
وارد في الوصية ايضا مشتمل الا ان مقتضى عدم اندراج الوصية في المستأمن العيان من الاصل بل قد دتره وقدر
بغيره وبين الراجح عليه المقتضى للدليل على كونها من الاستماع خاصة بل هو غير شيء بالعين المتأثر

[illegible]

[illegible]

الحمد لله

[illegible]

[illegible][illegible]

[illegible]

القاضي

الفاضل ان الصيغة هي العربية بعد كذا في الاصل والوجه على انه من وضع انتصار فاعلموا حسن قلت لكن الظاهر
 العربي والقبيلة لا خصوص من العرب في هذا القول فانه العالم ولو لم يكن **المعبر** انه كان للعربيين من قبل
 كان من قبل داره الى العربيين **در اقصا من كل جانب وفيه قول اخر مستبعد** وهو من قبل داره الى العربيين
 وان كان من قبل داره الى العربيين من الاصل فانه خالف العرب كما ان العرب من قبل داره الى العربيين من داره الى العربيين
 فلا دخل جعل المدعى المعروف في المكون في هذا من حيث البحث في ذلك في باب الوقت **وبفتح الوصية**
الحل الوصية حال الوصية بان يكون قلة على الحقيقة بل على ما عين له من ماله لا على ما كان له ولكن **لا يفتقر**
اعا بانفصاله حيا كما لا يفتقر ولو وصيته **ميتا طالت الوصية** بمعنى فلو قيل هذا فلان كان قد حلت
 الحق في قبل ان تموت ولو لم يفتقر الى الفصل حيا فلانها التمام ينتبع السنين في ذلك **ولو وقع بياض**
مات استغنى عن الوصية **وكانت الوصية** ولكن في ذلك كغيرها يقولون ان الوصية لا تكون في حقه وانما استغنى
 اعتبار من قبل الوصية كما استغنى اعتبار في الوصية التي اذا اذنت الى الابد والحق اعتبار بقول في الوصية للحل
 على قبل دليل عليه فادعوا غرضه ان يفتقر الى الوصية والوجه ان الوصية قبل ان يفتقر الى الوصية على الاطلاق
 المورد والى ما يتوقف في الظاهر عدم الاحتياج الى التيقن في الوصية للحل بل في الطعام او الماله وهو محل حيث يستلزم
 المعبر والبيع وغيرهما خصوص ما قبل والوجه واحتمال كون المار بقوله بعد الوصية في غير خلافت
 الفاء والى المقتضى استغنى الوصية بانفصالها عما وقع فلا يحتاج وارثا لم يفتقر الى الوصية على ما كان
 بالوصية وادعوا العالم **ولو ادعى المسلم لغيره مثلا كما لا يفتقر** **تفتقر** عوف في الوصية ونحوها وان كان
 لا اذن من ذلك لغيره في غيرها **ولو كان** **الموصي كافر الصنف** **الى فقره** **تفتقر** لذلك ايضا قال ابو طالب الجعفي
 المصنف كتاب الخليل في نظام الامم الى ابي اسحق وهو الذي ينبغي ان يكون رجلا في الحق **ولو ادعى لغيره في شيء من امواله**
 فاقس نيشابور عليه في فقر المسلمين في كتاب الخليل الى ابي اسحق في ذلك فقال للمسلمين عن ذلك فقال
 عندي في هذا اني سمنا بالامس **ثم قال ابو الحسن** **المعبر** **لو يوصي** **لم يوصي لغيره** **المسلمين** ولكن ينبغي ان
 عقدا ذلك المثل من مال الصدقة فيزعمه طاهر الجعفي في قوله عز وجل لا يصدق من قبل الا بعد تربيته لغيره
 فلا ما في المسلمين لغيره الامامية وهكذا الى شيء ينبغي التفتيش فيه بل قد عرف عدم صحة الوصية للمسلمين
 من بعد ذلك والتمس من بعد ذلك الوصية بغيره تاسيس بالوصية حال الوصية ثم قيل له ذلك في قوله
 ادعوه بمثل ذلك فلا يصح المعتبر لغير الوصية ولا الجارية ولا غيره من وجها وادعاهم **ولو ادعى كذا**
فات **مثل الموصي** **قبل طيلت الوصية** **ومثل ان** **رجع الموصي** **طيلت الوصية** **سواء ترجع قبل**
الموصي **او بعده** **وان لم يرجع** **كان** **الوصية** **لو رقت الموصي** **له ولو لم يفتقر الموصي** **له احد** **دعوت**

وله سهم واحد من بين وبنى سبعة وعشرين للميت وفيه ما عرفت من اختصاص النصف بالميت ايضا
الضابط للموت وان لم يكن له وار واحد كما هو في الوفيات ويزيد على النصف ستة اشخاص وتلك النصف والاربعون
لنصف النصف على الجميع فاصل النصف ثمانية عشر نصيبا لزوجها الا ان كان له وار واحد ونكس عليه من خسر من بعد
في النصف ستة اشخاص وتلك النصف ثمانية عشر نصيبا لزوجها ومن هنا قال المصنف **لو قيل**
من ثلثه فثلثين كان اسبه بل هو مقيان ولما جزم غير واحد بان سهم من قبل الشريك كالسابق ولو كانت
الوصية في الغرض مثل نصيب الميت الحق ثمانية عشر نصيبا ما باصل النصف ستة اشخاص فيلزم ان
الودعة وان دود الحق نصف النصف بالوصية للوصية فيكون ثلثان ثلثان قايدين بالنصف ويكون
من ثمانية واربعين الوصول ثمانية عشر والودعة ثمانية عشر والودعة ثمانية عشر
صربت وفي المسئلة الاجارة وهو ما جزم من اثني عشر نصيبا لزوجها والودعة ثمانية عشر نصيبا
في الاربعين والودعة في سبعين ثلثين من ثمانية عشر نصيبا لزوجها والودعة ثمانية عشر نصيبا
وعشر من ثمانية عشر نصيبا لزوجها والودعة ثمانية عشر نصيبا لزوجها والودعة ثمانية عشر نصيبا
ولو جاز بعض الوفيات فله نصيبها من الجواز وهو سهم واحد نصيبا لزوجها والودعة ثمانية عشر نصيبا
خلاصة ذلك من المعزوف من المسئلة بالان والودعة ثمانية عشر نصيبا لزوجها والودعة ثمانية عشر نصيبا
شئت مع الاجارة البعض ان ثلث النصف الى الوصول ثمانية عشر نصيبا لزوجها والودعة ثمانية عشر نصيبا
واللازمة والودعة هذا على تقدير الاجارة للاربعين والودعة ثمانية عشر نصيبا لزوجها والودعة ثمانية عشر نصيبا
الودعة ثلث في مسئلة الاجارة وهي سبعون ثمانية عشر نصيبا لزوجها والودعة ثمانية عشر نصيبا
وبين نصيب كل واحد من الزوجات سهم في الاجارة من البعض ثلث في ذلك التقادير ولكن طريق ثمانية ثلث
وهو ان نظرا زاد على الثلث في مسئلة الاجارة فمقتضى بل الودة من ثمانية عشر نصيبا لزوجها والودعة ثمانية عشر نصيبا
الاجارة وان اكتسبت من نصيب مسئلة الاجارة في يخرج الكسرة قد عرفت ان الودعة ثمانية عشر نصيبا
الودعة ثمانية عشر نصيبا لزوجها والودعة ثمانية عشر نصيبا لزوجها والودعة ثمانية عشر نصيبا
فمقتضى بل الودة كل من الزوجات دون الاربعين نصيبا لزوجها والودعة ثمانية عشر نصيبا
من الزائد وهو سهم وثلث للاربعين نصيبا لزوجها والودعة ثمانية عشر نصيبا لزوجها والودعة ثمانية عشر نصيبا
اعرف من ذلك في المسئلة **لو اوصى لاجته نصيبا لزوجها** والودعة ثمانية عشر نصيبا لزوجها والودعة ثمانية عشر نصيبا
ويعمل على الفاضل لثقل **تطل الوصية** كانه وصية يستحق التي مرجعها الى الميراث الى الوصية بما
العزير في هذا المعاملة ولا يصح ما هو من نزع على اطلاق ما نصبت له وجدها عداها لا يكون صحيحا الا ان يكون ذلك

نصيب

نصيب حتى يجل هذه الوصية لانه على الوصية به لا يرد لهم من بعد وصية يوصي بها او تركه كان مطلقا بالاربعين
لكل من الفقهاء فان ثبت ان نصيبا استعت حصتها وان لم يكن نصيبا استعت حصتها **ولو اوصى لزوجها**
على ان كان له نصيب ويكون **كالودعة** مثل نصيبه **ولو اوصى لزوجها** عند المصنف فمقتضى وجوب العمل على الجواز عند
الحقيقة في النصف لاجته نصيبا لزوجها والودعة ثمانية عشر نصيبا لزوجها والودعة ثمانية عشر نصيبا
ليس من عند الحقيقة فمقتضى ان لا يجل الوصية من الوصية بمثل نصيب الميت لظهور في ارادة الموصي
المستع ووجوبها واحتمال كون الوصية بجميع المال ما عدا ما لا يرد لهم من بعد وصية يوصي بها او تركه كان مطلقا بالاربعين
بعد الموت كانت انما نصيب الزوجات نصيبا لزوجها والودعة ثمانية عشر نصيبا لزوجها والودعة ثمانية عشر نصيبا
كونه وانما لاجته من غير من سهم من نصيبه ولا غيرها وهذا وان كان مجازا الا ان ليس هنا نصيبا لزوجها
حتى تقدم الحقيقة على الجواز في عدم عدم النصف لظهور على ارادة الموصي في الوصية بجميع المال لانه انما
اظهر من ذلك نعم في انما في المطلق على هذا التقدير ايضا لعدم ارادة الوصية في خروج النصف من الجواز
فمع عدم بطلان نصيب الزوجات من الوصية في ذلك وهو الثلث وتكون كالاوصية بجميع المال لانه انما
انما لظهور في ارادة الوصية نصيب الزوجات من نصيبه كونه نصيبا لزوجها والودعة ثمانية عشر نصيبا لزوجها
وصار به لظهور في انما في الوصية نصيب الزوجات من نصيبه كونه نصيبا لزوجها والودعة ثمانية عشر نصيبا
معلومة لارادة كونه نصيبا لزوجها كونه نصيبا لزوجها كونه نصيبا لزوجها كونه نصيبا لزوجها
على ان العزير الذي سعت على اطلاق الثلث بطلانها اطلاق في غير الصحة والجملة المثل او على الجميع انما في
منه في انما في الجميع صدق مدعي انما في اطلاق الوصية لانه لا يرد لهم من بعد وصية يوصي بها او تركه كان مطلقا بالاربعين
لا يردون ذلك وانما في نصيبهم لفظ المثل لكون مرادهم من الوصية بجميع المال على ما في نصيب لزوجها لكون
ولا وارث كان الوصية نصيبا لزوجها كونه نصيبا لزوجها كونه نصيبا لزوجها كونه نصيبا لزوجها
السابقة في الوصية نصيب لزوجها كونه نصيبا لزوجها كونه نصيبا لزوجها كونه نصيبا لزوجها
العزيرين لفظ الصحة لاربعين بين زيادة لفظ المثل ووجوبها نصيب لزوجها كونه نصيبا لزوجها
للقائل بالطلاق كالمصنف في المشارة كما كان المثل هذا كونه نصيبا لزوجها كونه نصيبا لزوجها
باحتمال الصحة نصيب لزوجها كونه نصيبا لزوجها كونه نصيبا لزوجها كونه نصيبا لزوجها
على وجه المشارة كونه نصيبا لزوجها كونه نصيبا لزوجها كونه نصيبا لزوجها كونه نصيبا لزوجها
اكثر مع وجوبه لانه على المصنف كلام العادة كونه نصيبا لزوجها كونه نصيبا لزوجها كونه نصيبا لزوجها
عزير ذلك كله وهو ما هو من نصيبه خارجا عن نصيبه المطلق والجميع او المشارة كونه نصيبا لزوجها

البدن فتتبع به ذلك العنصر العنصر من كلامهم المتكثف وهذا المقام والدم بيان الحكم فانه انما ينفذ في
 اليان من المصروف من اجل الخوف عن انما الحكم في وجهه لبا اصل المرفوع فغيرها وانما المرفوع في وجهه لبا اصل
 او عند فاته والمرفوع غير المرفوع وهو ذلك وهو في كونه المرفوع فيها المرفوع في وجهه لبا اصل المرفوع
 كان في عدم صدق اسم المرفوع على المرفوع غير انه بل هو خاص بالمرفوع في الحقيقة المرفوعة وقد مر على وجهها
 وكذلك هو كونه المرفوع من قبل عند موته فلهذا ما انما في الموت قطعها على الوجه من هذا ما قد مر
 بالاشارة من لعمري المرفوع على لاني ذلك ما لم يكن ذلك على عدم المرفوع المرفوع من هذا المقام **ولو قيل**
يتعلق الحكم بالمرض الذي يتحقق الموت سواء كان في العادة او لم يكن **كان حسا** **الاطلاق** **لا ينافي**
 انما الاقرب من وجهه لبا اصل المرفوع الذي يثبت به كل من يتحقق في وجهه لبا اصل المرفوع
 وهو وانما في الموت به مخالف للظاهر المرفوع كما كان ذلك كما في علة الاقرب من وجهه لبا اصل المرفوع
 القوم على وجهه لبا اصل المرفوع فانما في وجهه لبا اصل المرفوع فانما في وجهه لبا اصل المرفوع
 سبع في وجهه لبا اصل المرفوع فانما في وجهه لبا اصل المرفوع فانما في وجهه لبا اصل المرفوع
 لم يعلم انما الموت الذي قد ذكرنا في كلامهم في وجهه لبا اصل المرفوع فانما في وجهه لبا اصل المرفوع
 احدهما المرض الذي هو في وجهه لبا اصل المرفوع فانما في وجهه لبا اصل المرفوع فانما في وجهه لبا اصل المرفوع
 حال ان وجهه لبا اصل المرفوع وانما في وجهه لبا اصل المرفوع فانما في وجهه لبا اصل المرفوع
 والا كما في وجهه لبا اصل المرفوع فانما في وجهه لبا اصل المرفوع فانما في وجهه لبا اصل المرفوع
 الاداء من المرفوع الذي يتحقق في وجهه لبا اصل المرفوع فانما في وجهه لبا اصل المرفوع
 المسئلة للقواعد بما يقتضيه الحكم في وجهه لبا اصل المرفوع فانما في وجهه لبا اصل المرفوع
 فيما ذكرنا من وجهه لبا اصل المرفوع فانما في وجهه لبا اصل المرفوع فانما في وجهه لبا اصل المرفوع
 التكاثر بل في وجهه لبا اصل المرفوع فانما في وجهه لبا اصل المرفوع فانما في وجهه لبا اصل المرفوع
 قاهرة لكثرة اوجهها والافاضة من وجهه لبا اصل المرفوع فانما في وجهه لبا اصل المرفوع
اسم المرض مع الشات والطاق للام **وتراحم الامواج في البحر** **لا اري لكم يتحقق بها الجرم** **ما من طلاق** **وتراحم**
 بين اهلها ليل ذلك انما يقال في وجهه لبا اصل المرفوع فانما في وجهه لبا اصل المرفوع
 الحائضا بالمرض المرفوع بل عند زنا ما قد مر لاستيفاء موافا ليقول وجا في اننا انقطع الطريق اذا كانا سيرا
 يلعن ومن طاعة مثل الاسير في وجهه لبا اصل المرفوع فانما في وجهه لبا اصل المرفوع
 من وجهه لبا اصل المرفوع وانما في وجهه لبا اصل المرفوع فانما في وجهه لبا اصل المرفوع

المرفوع

عن بعض خواص ما صرح به في بيان بعض الصايق الصادق على مثل العنصر وقدمان الاصل كما هو واضح فلا
 في المستلزم بنا على عدم صحة صحة صحة صحة صحة الذي هو المرفوع وربما كان كذلك ذلك هو المعنى الذي
 في اختيار ذلك قبل جرحه عن القول بالقياس اما ما حكى عن الشيخ من ان الحكم لا ينفذ في وجهه لبا اصل المرفوع
 فاقبله ليس بخفا وما هو في وجهه لبا اصل المرفوع فانما في وجهه لبا اصل المرفوع فانما في وجهه لبا اصل المرفوع
 علة موافقة وفي وجهه لبا اصل المرفوع فانما في وجهه لبا اصل المرفوع فانما في وجهه لبا اصل المرفوع
 ذلك بل في وجهه لبا اصل المرفوع فانما في وجهه لبا اصل المرفوع فانما في وجهه لبا اصل المرفوع
 الكتب المطوية الا ان الحكم لا ينفذ في وجهه لبا اصل المرفوع فانما في وجهه لبا اصل المرفوع
وعاينا **اي يلزم** **وقد في مثل** **فان وسهما** **الثالث** **فلا كلام** **في العنصر** **فما من** **وان** **فصلها** **بالا** **كذلك** **فان**
حقه **في** **سوق** **المسئلة** **كان** **المنقح** **على** **الاجز** **بلا** **خلاف** **في** **سوى** **من** **ذلك** **عندنا** **والاشكال** **لنا** **الاول** **قد** **وقع**
 في حال فلو تصور في مثل من وجهه لبا اصل المرفوع فانما في وجهه لبا اصل المرفوع فانما في وجهه لبا اصل المرفوع
 المخرج الى الاجابة من غير مرفوع في وجهه لبا اصل المرفوع فانما في وجهه لبا اصل المرفوع
 فتاوى بين وجهه لبا اصل المرفوع فانما في وجهه لبا اصل المرفوع فانما في وجهه لبا اصل المرفوع
 بوصاياه متعدي في وجهه لبا اصل المرفوع فانما في وجهه لبا اصل المرفوع فانما في وجهه لبا اصل المرفوع
 لان السابق من وجهه لبا اصل المرفوع فانما في وجهه لبا اصل المرفوع فانما في وجهه لبا اصل المرفوع
 من وجهه لبا اصل المرفوع فانما في وجهه لبا اصل المرفوع فانما في وجهه لبا اصل المرفوع
انما **جمع** **بوجهه** **لبا** **اصل** **المرفوع** **في** **ذلك** **عندنا** **العالم** **المسئلة**
مخترع **بها** **الموت** **قد** **مسا** **المرفوع** **وان** **كانت** **متاحرة** **كقضاها** **الملك** **فعلا** **فان** **الشيخ** **الثالث** **للباق**
 نقضها **والا** **مع** **هذا** **الحال** **لذلك** **فان** **الشيخ** **الثالث** **فلا** **كلام** **في** **ذلك** **عندنا** **والاشكال** **لنا** **الاول** **قد** **وقع**
 على ذلك انما في وجهه لبا اصل المرفوع فانما في وجهه لبا اصل المرفوع فانما في وجهه لبا اصل المرفوع
 في الاول من غير مرفوع في وجهه لبا اصل المرفوع فانما في وجهه لبا اصل المرفوع
 فيما حال الموت كونه في وجهه لبا اصل المرفوع فانما في وجهه لبا اصل المرفوع
 كانه انما في وجهه لبا اصل المرفوع فانما في وجهه لبا اصل المرفوع
 سئل عن فضل الصدقة في وجهه لبا اصل المرفوع فانما في وجهه لبا اصل المرفوع
 شيخنا تامل في وجهه لبا اصل المرفوع فانما في وجهه لبا اصل المرفوع
 فقال انما في وجهه لبا اصل المرفوع فانما في وجهه لبا اصل المرفوع
 كذا وقد كان لفلان وقد دنا في ان يتولى المرفوع في وجهه لبا اصل المرفوع

[illegible][illegible]

بل صرح به بعضهم وان توقف فيه لم يثبت احتياطاً اقتضاها ذلك فقد دعي الاستطراد الى الدامك في غير
محل خلاف الخارج فان لا حق له في ذلك فقد دعي الاستطراد الى الخارج وكثيراً ما يدعى بآية فليس له حق
ان يدخل فانه كان دعاء الشكل ذلك بانه قد كان له في السابق حق بآية من اية جهة سواء من جهته او من
وجه الجوارح وجميع فلا وجه لعدم جواز ادخال بآية لم يكن قد بلغ ما يتردد ان كان لذلك مقابل ذلك الاستطراد
حسب الباب الثاني بنظر فيما اقبل على الاستطراد من اية جهة سواء من جهته او من جهته الباب الثاني واولا
منها ورفع الجوارح ولا يفتقر نحو حق الاستطراد من اية جهة من غير بل بناء على اعتدال اختصاص الجوارح
كل بعد رفع الجوارح اليها نعم ذلك كله معنى هذا الاختصاص في الاستطراد الذي هو من اية جهة سواء من جهته او من
اشترك الجميع في الجميع فالجميع تتناوى الاجزاء والادخال من كل منهم في الجوارح وعد منها واولا
في الاختصاص وقد قبلوا الجوارح بالنسبة الى الاستطراد الذي بناء الشك على عدم مغايرة احداهم الاخر
ينبغي رفعه بآية من اية جهة سواء من جهته او من جهته بل بناء على اعتدال اختصاص الجوارح
لحق الاستطراد من اية جهة سواء من جهته او من جهته بل بناء على اعتدال اختصاص الجوارح
لوقائما اختصاص الداخل بآية اليها من اية جهة سواء من جهته او من جهته بل بناء على اعتدال اختصاص الجوارح
لعدم الحق في ذلك فلو توقف على ان يتردد من هو داخل بآية ان كان والامر يحتمل الى ان اصلاً قال في
ذلك ان في اسفل الدرب فضله بهم مستوون فيما الاتفاق بهم وما هو قال متنازعاً في الاحتياط في الباب
الخارج فاما ما يشار الى موضوع بآية ثم لا مشأ كما ذكره في الداخل غير وما يبق من جهته الشك في ذلك
كالفضل في الاحتياط الى ذلك عند نزاع حام السهام ووضع الاثقال في الاول للبر الخارج حق في الخارج
الروشن وسنبره فيما هو داخل من غير يكتفي ان من لم يبرهن على اثباته في دابته ان البابين وهو
قوى وهو اكثرنا نعم ما ذكره سابقاً في الضر في الجملة قال والاسكندر المروزي في المسئلة الاسفل ولا
يجوز احداه وروشن ولا جناح فيما الاذان جميعاً اهلها سواء كان في اسفلها وادخلها او لا في باب
من باب السند بآية او لا يجوز للخارج بآية من اية جهة سواء من جهته او من جهته بل بناء على اعتدال اختصاص الجوارح
فهل كاهل الاطراف المتغير اشكال من عدم استطرادهم ومن الاحتياط اليه عند نزاع حام الدواب والاش
هو اولى او قد عرفنا من اية جهة الشك على ذلك وانما هو كونه بالنسبة الى الروشن والخارج وغيرهما اذ الفضلة
في المطارعة من غير ان يثبت على ذلك وانما هو كونه بالنسبة الى الروشن والخارج وغيرهما اذ الفضلة
يتمكن ان تكون كذلك ايضا فكل منهم احتياط بآية جهة من غير حاجته الى ان لا يدخل مع صفة كونها خارجاً وان
الطرف الذي قد عرفنا اصل فضله لان ذلك يمكن عدم الجواز الاذان الجميع لعدم اعتدالها للاستطراد

[illegible]

بسم

حرم ذلك بان يفتقر في ملك العينة على مظهر الصفة هو ما اعتادوا في الحرف في علمه والامر بمثل
ولو ائتمروا الجدار فاستمر لم يجب **شركه على المشرك** في **ما لا يخلو** في الاشكال الاصل وقاع
السلط بل لا يفتقر في وقت عار من الشريك خاصة على اذن الاخر كمن ايضا لا يخلو في بعضهم يجوز ذلك
نفعه وحسنه وعكاه في من الشريك ولعله لظن من عدل في موضع اقتضاه ذلك الجوارح في وقت بين
اعادته بالانزاع المشترك فلا يشترط صفة ويحل عادته بالانزاع من عند فيشرط لبقائه شريكا على الاول حال
الثاني وفيه عارفتا ايضا في من ولربما احدى بالانزاع المشترك كان بينهما في وقت عار من الاخر مع
الاساس لهما العرفي ولو اعاده بالانزاع من عند فلهذا فلهذا في وقت عار من الاخر في وقت
على اذن الاخر ولم يمنع الاخر من الوضع عليه في الثانية دون الاولى لعم الشريك لهما العرفي بل هو في وقت عار من
نصف قيمة الحرف في موضع عليه ولهما في الحكم واخذ القيمة للثاني وفيه ان يكتفي في وقت عار من الاخر
وان لم يكن الاساس مشترك كما ان له المنع من الوضع ايضا مع تركه في وقت مشترك الا كما في ذلك في حال
صانع ان وضع الشريك من الوضع صانع من وضع مشترك الا كما في من وضع الحصة مع الحصة بالالات
ما لو يناء في المشتركة في غير هذا ايضا للام لان كان الوضع مستقرا لم سابقا مثالا في وقت عار من الاخر في وقت
ظهورك عدم جواز عار من الشريك بدون اذن من علم في ذلك لولا الشريك وعرف الشريك لفتنة لهما
من حيث يفتقر في ذلك عار من الشريك في وقت عار من الشريك في وقت عار من الشريك في وقت عار من الشريك
والاخرى لعدم ان كان يناء بالانزاع المشترك لان هذا هو ايضا في وقت عار من الشريك في وقت عار من الشريك
في وقت عار من الشريك في وقت عار من الشريك في وقت عار من الشريك في وقت عار من الشريك في وقت عار من الشريك
الذي في وقت عار من الشريك في وقت عار من الشريك في وقت عار من الشريك في وقت عار من الشريك في وقت عار من الشريك
العينة في وقت عار من الشريك في وقت عار من الشريك في وقت عار من الشريك في وقت عار من الشريك في وقت عار من الشريك
على اعتبار اعتبار الاذن ولا يفتقر في وقت عار من الشريك في وقت عار من الشريك في وقت عار من الشريك في وقت عار من الشريك
الصرف في وقت عار من الشريك في وقت عار من الشريك في وقت عار من الشريك في وقت عار من الشريك في وقت عار من الشريك
ذلك على وجه آخر كما لو لم يكن الوضع في وقت عار من الشريك في وقت عار من الشريك في وقت عار من الشريك في وقت عار من الشريك
من وجه آخر كما لو لم يكن الوضع في وقت عار من الشريك في وقت عار من الشريك في وقت عار من الشريك في وقت عار من الشريك
او هما الاذن في وقت عار من الشريك في وقت عار من الشريك في وقت عار من الشريك في وقت عار من الشريك في وقت عار من الشريك
طالوا في وقت عار من الشريك في وقت عار من الشريك في وقت عار من الشريك في وقت عار من الشريك في وقت عار من الشريك
وعند حمل الامر في وقت عار من الشريك في وقت عار من الشريك في وقت عار من الشريك في وقت عار من الشريك في وقت عار من الشريك

من اعتبار

من اعتبار الاذن في الجواز الشريك في وقت عار من الشريك في وقت عار من الشريك في وقت عار من الشريك في وقت عار من الشريك
من اعتبار الاذن في الجواز الشريك في وقت عار من الشريك في وقت عار من الشريك في وقت عار من الشريك في وقت عار من الشريك
في الظاهر والاصل في الشريك في وقت عار من الشريك في وقت عار من الشريك في وقت عار من الشريك في وقت عار من الشريك
وغيرها من الوجوه التي تمنع الانتقال بدون جميعها فليس يجب ان يوقع امره الى الحكم لغير الشريك في وقت عار من الشريك
عدة امور يجب واجادة في وقت عار من الشريك في وقت عار من الشريك في وقت عار من الشريك في وقت عار من الشريك في وقت عار من الشريك
ولان في وقت عار من الشريك في وقت عار من الشريك في وقت عار من الشريك في وقت عار من الشريك في وقت عار من الشريك
في عدم الجواز في وقت عار من الشريك في وقت عار من الشريك في وقت عار من الشريك في وقت عار من الشريك في وقت عار من الشريك
الشريك في وقت عار من الشريك في وقت عار من الشريك في وقت عار من الشريك في وقت عار من الشريك في وقت عار من الشريك
والعلم في وقت عار من الشريك في وقت عار من الشريك في وقت عار من الشريك في وقت عار من الشريك في وقت عار من الشريك
وجوب الاذن في وقت عار من الشريك في وقت عار من الشريك في وقت عار من الشريك في وقت عار من الشريك في وقت عار من الشريك
ثم ان سبق وجوب الجواز في وقت عار من الشريك في وقت عار من الشريك في وقت عار من الشريك في وقت عار من الشريك في وقت عار من الشريك
لكن يفتقر في وقت عار من الشريك في وقت عار من الشريك في وقت عار من الشريك في وقت عار من الشريك في وقت عار من الشريك
يقتضي عدم جواز الجواز في وقت عار من الشريك في وقت عار من الشريك في وقت عار من الشريك في وقت عار من الشريك في وقت عار من الشريك
عاجز وجوب ذلك وهو واضح ولو سلم من غير ما سنعنه من ذلك الذي لم اعثر على موافق لوجهه ولا من احتلال
صريح كما يتم عدمه بل في وقت عار من الشريك في وقت عار من الشريك في وقت عار من الشريك في وقت عار من الشريك في وقت عار من الشريك
لا يحتاج الى الاذن من الشريك في وقت عار من الشريك في وقت عار من الشريك في وقت عار من الشريك في وقت عار من الشريك
الحجة الذي هو الجواز في وقت عار من الشريك في وقت عار من الشريك في وقت عار من الشريك في وقت عار من الشريك في وقت عار من الشريك
احدهما لعدم العار في وقت عار من الشريك في وقت عار من الشريك في وقت عار من الشريك في وقت عار من الشريك في وقت عار من الشريك
على السان في وقت عار من الشريك في وقت عار من الشريك في وقت عار من الشريك في وقت عار من الشريك في وقت عار من الشريك
سبيل الى القول ان مقتضى الامر في وقت عار من الشريك في وقت عار من الشريك في وقت عار من الشريك في وقت عار من الشريك في وقت عار من الشريك
اذا يفتقر الى الحكم في وقت عار من الشريك في وقت عار من الشريك في وقت عار من الشريك في وقت عار من الشريك في وقت عار من الشريك
السياسة المقدسة هو هاتان جديده في وقت عار من الشريك في وقت عار من الشريك في وقت عار من الشريك في وقت عار من الشريك في وقت عار من الشريك
في وقت عار من الشريك في وقت عار من الشريك في وقت عار من الشريك في وقت عار من الشريك في وقت عار من الشريك
المشتركة في وقت عار من الشريك في وقت عار من الشريك في وقت عار من الشريك في وقت عار من الشريك في وقت عار من الشريك
حلان في وقت عار من الشريك في وقت عار من الشريك في وقت عار من الشريك في وقت عار من الشريك في وقت عار من الشريك

عليه في القول في قولنا صراحي كما انزله في الواحد هما عليه بكذا الشايب الواحد هما تكون بينهما الصلة ما عرفت
من عدم كونه استغناء بملصقا جملتهما ان لو لم يلحقا لاجل الواحد هما عليه حمل لم يكن للاخر عليه كانا من جهة لدفع
مقتضاها من طهور وجردا لاجل فيهما الاستقلال به بل قد يقال لكونه كذلك من زمان الملاحم عليه بملصقا لكونه
ما عرفت عليه بملصقا صرح الجمل بالركب والقابض فضلا عما لو كان معا فاصبح ولا حد لها صرح الجمل ويحتمل
ان جعل حكم الركبة لا خبر الثوب في حال سواد من ذلك كونه كان في حاله الحكم فيها اجمع وان كان هو عند
وعند غيره الاحتفاظا من قد عرفت تحقيق الحال في ذلك **ولو قد اريد** عزه على بيتا احدهما وبها الميزان لا
فان لو جعل ادمي صاحب البيت فلهما كونهما ملكا الذي هو هو ببيتا مع لغيره ويجوز في باب العز
بما عرفت نعم لو كان في وقت مع ذلك معترضا في البيت في غير امكن فقد تغير على صاحب البيت باعتبار ان يد ويد فطيلة
بي صاحب البيت بتغيره والفتيلة اخرى واولى مع ان في ذلك احتمال النساء في البيت الذي من الجانبين
الجمل وعدم تأثر هوية اليد بالملصق وفي الحقيقة ومع الضرب لشكالك وان كان لا يضي عليك ما يرفع فلا يشك
ذلك مما فاته الحكم بشرطه لكونه تحت اليد مع ان يد صاحبه عليها بتغيره وبما عرفت لها نصية فلهذا قد
عليها كما لو كانت سابقا لافترق في البتة بما في ان يكون منسبا لها لكونها في السفار بالعلو وبالعكس فلهذا قد
ملك هو ومن ملك هو ملك هو ومن ملكه ملكه شينا ملك هو ومن ملكه ملكه والراجح كذا والله اعلم

بكذا الشين مع السكك لوله وفيه اجمع كسرهما بل واسككنا **والفصل في دفع فصول**
فان شاء الله ما كان ينبغي ان يعلم الا ان هبة الشريك على ما قيل للاختلاف والامتياز شرعا او لاجل ذلك **فصل**
حقون الملاك في الشئ الواحد على سبيل التمثيل قالوا لا يملك الجنب الشامل للاختصاص مع الميزان في مكان واحد
فانما يملك الفصل فان المنساق منه الواحد الشخص لا الواحد الجنب لا النوع ولا المصنف فلا يملكه مع هذا

انما يراه ان يبحث في هذا الحكم من الملل وانما يراه ان يبحث في هذا الحكم من الملل
كما عن ثمان السنين ومن القدر السبب الى البعض بل قيل انما يراه انما يراه انما يراه
على وجه الموروث قبل الانه الى بحثنا في هذا الحكم من الملل وانما يراه انما يراه
صفتها على حقيقة تليق بالبريد هذا بل يراه انما يراه انما يراه انما يراه
سمعت في كونه من الملل في ذلك حيث لا يراه انما يراه انما يراه انما يراه
الاستحقاق الذي كان لا يراه انما يراه انما يراه انما يراه انما يراه
وان هذا يكون على حكم ما لا يراه انما يراه انما يراه انما يراه انما يراه
ولعل لهذا الاستحقاق الذي كان لا يراه انما يراه انما يراه انما يراه انما يراه
كثيره من الحق في الملل في هذا الحكم من الملل وانما يراه انما يراه انما يراه
الغير لولا ان الدين في هذا الحكم من الملل وانما يراه انما يراه انما يراه
بل كمال الاستحقاق في هذا الحكم من الملل وانما يراه انما يراه انما يراه
لا ريب وان لا يراه انما يراه انما يراه انما يراه انما يراه انما يراه
الاستحقاق في هذا الحكم من الملل وانما يراه انما يراه انما يراه انما يراه
بارادة حصول النفع المثلث فلا يراه انما يراه انما يراه انما يراه انما يراه
كما لا يراه انما يراه انما يراه انما يراه انما يراه انما يراه انما يراه
عنه وان لا يراه انما يراه انما يراه انما يراه انما يراه انما يراه
فعلت الزاوية او انما يراه انما يراه انما يراه انما يراه انما يراه
المال بين الميت والورثة من هذا الحكم من الملل وانما يراه انما يراه
المال الى ملك الميت كما هو في هذا الحكم من الملل وانما يراه انما يراه
ان الحقيقة في هذا الحكم من الملل وانما يراه انما يراه انما يراه
او الاثر في هذا الحكم من الملل وانما يراه انما يراه انما يراه
فكان هذا هو الحال في هذا الحكم من الملل وانما يراه انما يراه
لوقف على المال في هذا الحكم من الملل وانما يراه انما يراه
ثلاث الوصية في هذا الحكم من الملل وانما يراه انما يراه
من كونه في هذا الحكم من الملل وانما يراه انما يراه

المشتركة

المشتركة في هذا الحكم من الملل وانما يراه انما يراه انما يراه
تحقيق الحال في هذا الحكم من الملل وانما يراه انما يراه انما يراه
كثيره في هذا الحكم من الملل وانما يراه انما يراه انما يراه
البقاء على الملل في هذا الحكم من الملل وانما يراه انما يراه
فان هذا من ان لا يراه انما يراه انما يراه انما يراه انما يراه
الان ما يراه انما يراه انما يراه انما يراه انما يراه انما يراه
في الملل في هذا الحكم من الملل وانما يراه انما يراه انما يراه
في الملل في هذا الحكم من الملل وانما يراه انما يراه انما يراه
انك تعرف ان الملل في هذا الحكم من الملل وانما يراه انما يراه
الضرب في هذا الحكم من الملل وانما يراه انما يراه انما يراه
او ملل في هذا الحكم من الملل وانما يراه انما يراه انما يراه
المستوعب في هذا الحكم من الملل وانما يراه انما يراه انما يراه
باعتبار في هذا الحكم من الملل وانما يراه انما يراه انما يراه
في احوال في هذا الحكم من الملل وانما يراه انما يراه انما يراه
الرهانة في هذا الحكم من الملل وانما يراه انما يراه انما يراه
لا يراه في هذا الحكم من الملل وانما يراه انما يراه انما يراه
التعلق في هذا الحكم من الملل وانما يراه انما يراه انما يراه
الاحكام في هذا الحكم من الملل وانما يراه انما يراه انما يراه
المستوعب في هذا الحكم من الملل وانما يراه انما يراه انما يراه
به كمال في هذا الحكم من الملل وانما يراه انما يراه انما يراه
الدين في هذا الحكم من الملل وانما يراه انما يراه انما يراه
السلطان في هذا الحكم من الملل وانما يراه انما يراه انما يراه
العرف في هذا الحكم من الملل وانما يراه انما يراه انما يراه
منه في هذا الحكم من الملل وانما يراه انما يراه انما يراه
او ان يراه في هذا الحكم من الملل وانما يراه انما يراه انما يراه

وان لم يكن الذي يحقق انفسها كما اوصت به من ثلثها كفى اولئك بجمع ذلك الى الاتهام باجبار تلك
وعنه ومنه خلق الارسم على امره وفيه الذي ومنه ومنه وكثير حقا ان مرجع عينه من تلك النصوص
الى الحقيقة التي توجب ان اسمعيل بن جابر انما هو عبد الله بن جابر لوارث له وهو من جابر بن عبد الله بن جابر
قال الجوزي ان الوارث دون الثلث وغيره ما عدا ذلك من الوارث له بن عبد الله بن جابر وهو من جابر بن عبد الله بن جابر
به اذا كان قليلا وغيره ما عدا ذلك من الوارث له بن عبد الله بن جابر وهو من جابر بن عبد الله بن جابر
عليه قال الجوزي ان ذلك قلت في الوارث له بن عبد الله بن جابر وهو من جابر بن عبد الله بن جابر
اعترفت لوارث له بن عبد الله بن جابر وهو من جابر بن عبد الله بن جابر
الا ان قالوا ان الوارث له بن عبد الله بن جابر وهو من جابر بن عبد الله بن جابر
ايها تمام البينة فلم يمانع ان لم يبق واحد منها البينة هذا ان يفي بالصفان وغيره من سعة من اوصاف
سالت عن رجل سأل عن رجل من التجار فقال هذا المالك فلان بن فلان فليس فيه
قليلا وكثيرا فذكره في بعضه فذكره في بعضه فذكره في بعضه فذكره في بعضه
على ذلك كيف ينبغي ان لا يصغر حيث شاء في غيره ذلك ما يجب عليه القيد في الموضع المسماة بغيره
ضعف جميع الاقوال في المسئلة المستلزم كل منها او اكثرها طرحت كل النصوص او بعضها منها العقل بان من الاصل
كما هو الذي بين القائلين بان الجزاء من الثلث لهم ان اقلها عقله ولا يفتقر الى اقراره والاعتناء
ومنه مشغول في بعض الاحوال وطالب المالك من وعده وصدان ان كان عدلا من الاصل ولا من
وكان مستقلا او حياج تلك الاوصاف في النصوص المرفوعة الى العدالة ومنه لا شاهد عليه ولا شاهد
العدالة والتمتع بالجزء من النصوص وكذا كثير من الاصحاب من القرائن الخفية والحقايق كما لا تافى في النصوص بعد ذلك
فما وضع منها التفسير في الاجتهاد اذ لا تافى من الاصل ومنه ذلك في كل موضع من النصوص
ومعها من الثلث ومنه الحق في ان يفرق بين النصوص من الحقيقة بالاجتهاد والمطابقة ومنها ما في حق من
الاقرار والوارث من الثلث معكم ولا يجتمع مع التهمة ويد من الاصل وفيه طرق للنصوص في التمسك بالوارث
ومعها من التمسك من ان كان عليه من الاصل وان كان بعينه وكان عليه من يجهل به في الركوب
اقراره وان كان عدلا لا ممانا فان كان عدلا لم يثبت اقراره وفيه طرق لبعض النصوص في التمسك بالوارث
التي من عدم العرف بين النصوص والادب في بعض الاقوال ان كان ممانا بعد مدركه كان عدلا ومنه
ان لا خلاف في بعض النصوص من الاصل معكم ومنها ما في بعض النصوص من الاصل معكم ومنها ما في بعض النصوص من الاصل معكم
من الاصل وانما انما ما في بعض النصوص من الاصل معكم ومنها ما في بعض النصوص من الاصل معكم ومنها ما في بعض النصوص من الاصل معكم

اذا كان من جهة موثوقا بالعدالة فان كان غير موثوق به وكان ثلثها فان لم يكن ثلثها لم يثبت على من الثلث
يكن اجماعا على من لم يكن ثلثها فان كان غير موثوق به وكان ثلثها فان لم يكن ثلثها لم يثبت على من الثلث
ان الاصل منها الاول الذي يجمع عليه النصوص من كماله بغيره فان لم يكن ثلثها لم يثبت على من الثلث
من الثلث مع التهمة وانما ثلثها على عدم النصوص معكم بالمعنى ومنه ان جابر بن عبد الله بن جابر ان في ذلك بل
هو مقتضى المعنى بعد الاجماع على عدم حرمانه من الاصل معكم بالاتحاد مع المطبق في حق من لم يثبت على من الثلث
اخر ليجر ثلثها من الذين من ثلثه والامانة في ثلث العين المعتر بها من دون غير امارة البينة من
ثلثه لان بعد الموت يعلق بجموع التركة ولذا لو اقر الوارث نفذ في حصة بالثمة وكان تعلق من
الورثة من غير نفذ الاقرار في الثلث فلا يقتصر منه يوجب الثمن المالك كما ان مقتضى لغير
الوارث من ثلثه واحدها المالك والآخر اريد به في الصافي الذي يظهر في بعض النصوص من كماله
اسمعيل بن جابر لعل المشتاق من جميعها في خروج من اقر به من الثلث وعلو الفرق بينه وبين اقراره
قد حصل بسبب ملك حصته من الموت والذي مانع عنها بالنسبة لافاق الملية لمقتضى الشغل في
والا اذ يدعى الذي لم يبارر منه غيره يعلق من وهو في العين بان مقتضى عموم الاقرار وكون المالك
في يده فدخل الى المالك لانه لم يخطب بذلك ولا من عليه في الواقع ولكن في الظاهر لا تافى في النصوص
الوارث من الثلث لم يكن مستحقا عليه من ثلثها فان اقراره لم يثبت به سبق الاستحقاق على
سببه عليه غيره فجميع ما في النصوص من جميعها يكون يكون ضرورة الورثة بدفع بقية ما في النصوص من
فلم يكن لثمة كان للورثة منع المقتضى من اخذها وكذا الكلام في النجرات بالعدل او من بعد عدل من
السبق به منها وان لم يكن انشاؤه من سبب في الحكم بان المالك في العين وشغل النصف والتمتع بالجزء
كالنذر في ايام من يماضي من الثلث ومنه يقتضي احتمال التمسك بالثمة بعد ما في سائر النصوص
على معنى ان كان قد اتم بقصد الاستراة والورثة بالخير والفرار من الاثام كان ذلك من ثلثه والافق الاصل
وبه يجمع بين النصوص السابقة وما كان في يده من النصوص السابقة في الاصل معكم ومنها ما في حق من
الاصل على عدم اعتبار التهمة بعد ما في النجرات ولعل عدم شغل النصوص السابقة على كماله بان بل
يقال منع كون الاقرار من النجرات ثلثه قد تقدم في هذا حصة ثلث النصوص المتعلق والتمتع بها
ما لا يشمل الا في حق الذي يقتضي التمسك بالثمة من الاصل معكم لكن النصوص اخبرت منها صورة التهمة
لان مقتضى خروج من الثلث باعتبار تعلق من الورثة بوجوبها عنها في صورة المماناة والنصوص في النصوص
من النصوص والتمتع عدم تعلق الوارث في العين حال الحياة ومن ذلك لغير النجرات في حكم الوارث الذي لم

من الحيض من غير نزول في ذلك بين كونها قد طشت سابقا او لم تطش كما لا نزاع بين طرد الشك وبين استبعاد
ولا بين كونها طهر احوال الانتفاض احوالها فاحتمل الاقوى اعتبار ذلك في التميز بينه مع الشك في البكارة
الانتفاض من كان الاقوى عدم وجوب الاختيار في كل حال فالوجه الانتفاض من فانه يهيئ بل الظاهر اعتبار في
عليها وان صادف الواقع الا ان يقع عدا جبر بعد دفعه كسيان ونحوه ولو تعدد الاختيار فالاقوى اعتبارها
السابق على صحة النية على الظهارة ان كان الشك في عروض الحيض ان كان ما العكس ومع عدم العلم بحال
سابق فالادنى مراعاة الاحتياط ولا يقضى من حكم البكارة الى الجرح المحبط الذي هو شلها ولو كان في جوف الرحم
فترحم يعلم مكانها اختبرت با دخالها الوسطى مثلا بعد الاستلقاء على القفا دفعه لوجلين فان خرج من الايمن
هيجين وان خرج من الايسر فهو حيض على الاقوى بل لو كان الانتفاض حاصل وجروا العز جري هذا التمييز الجليل
لا يجب الاختيار في كل حال فالوجه وجودها في تجميع بل الظاهر اعتبارها في صحة العمل وان صادف الواقع الا ان يقع
فجر بعد دفعه كسيان وهو غير العز جري بل كذا مع فرض العلم بانها في الايسر في الجائنين
فقد راعوا الاحتياط على حالها السابق ان كان في الادنى مراعاة الاحتياط كمال دم نزول الصبي قبل بلوغها
لشع سبيل فيوخطر تجميعه وان كان جامعاً للصفات نعم هو لها من عدم العلم بعينها وجب عليها العمل
من بعد البلوغ ان كان مرجحاً لذلك وهو في التاريخ لو علمت كونها حية ولو جبره بالصفات فيتحقق وعلمت
بلوغها لشع به وكل دم نزول المرأة حرة لتمام العلم بإسعادها ولو اقر في المعينة لذلك حصل تاريخ ولادتها الذي
يجوز ايضا وانما هو لها من عدم العلم بعينها او يترتب عليه حكمها بالاقوى حصوله ليس بلوغ جنين من
من جوف الرحم في غير الرحم في البطنين والامرين لان من الاولى الا انها شبيهة بغيرها في حالها في
المسألة الاولى في شئها والبطنية في شئها في سكاها في البطنين والامرين والامرين في شئها في البطنين
وان كان لها الاحتياط كما في الاولى لا يثبت ان ذلك السبيل لهم بانها والاقرى بها صفة الحيض الحمل ولو بعد استئذان
واحدة عن لقائها ولو بعشر بنين وما على الاصح واعدا طعام
في بطن الرحم واليلة اليوم الى اتمته عند طلوع جرة كليلة اليوم الرابع حارة رجة بعد تمييز استزاده في البطنين
ولا يجوز في صدق الشك وجوده في بعض اليوم الاول في الاقوى ثم في اخره التيقن حرة لكن في الجائنين
ادى اثره عند الظهور في يوم الخميس واستزاده في الوقت من يوم الاحد وانقطع كفى وكانت البكارة في الشك
داخلة والاعراض على حظيرة الاستحاضة في العز من غير الاصح تمام يوم الاحد والاقوى اعتبار الشك المذكورة
اول الحيض في كفي في بعض اليوم واليومين مثلا لو حصلت بعد هذا فمنه العز كمالا يكتفي بوجود الشك في
في غمها ولا وجود الدم فيها غير متوالي واكثر الحيض عشرة اقل الطهر في كل دم نزول المرأة انتفاضا من الاكل

على الاكثر اقل الطهر في بعض يوم كل دم نزول المرأة بعد الشك المحكوم بكونه حية الى العز في
انقطع عليها بل كل دم نزولها بعد غير البكارة ثلثة ايام متواليات مثلا لم يكن مسبوقة بما يمنع حيضتها
ما يانها ايضا ولو اوجع الصفات الاستحاضة في غير ايام الدم مثلا هو حيض ايضا
وقد اوردت الصفة ونحوها فضلا عن مع قبل العادة او بعد ايام او بين مثلا عزاء فيها مثل الشك
الشك ايام تنتزل العادة في يوم او في ثلثة ايام متواليات مثلا هو حيض ايضا
الصلوة مثلا لو بان انه ليس بحيض اعانها فلا تحيض على الاقوى في ثلثة ايام او يكون الدم جامعاً
للصفات بل هو كذلك في غير وقت العادة فيما لا يعتد به في تقدم والتأخر فيها وقصر المرأة فان عازلة شرب
بكون الحيض مرتين متواليين او غير مفصول بينهما محضتها العز متفقي في الزمان والعز فيها او
كانت الاولى وشبهه خاسرة انما يتردد في ذلك والثانية متفقي وعددها في الاصح والمدا في الزمان
تثبت به العادة فالوجه في الشهر الصلوات في الحيض هو ثلثة عشر يوما هو كان في العادة العدد في كل
ما ذكره من التكرار المذكور كان في ثبات العادة شدة في الحيض دون الطهر وان تكرر وقتا وبارت في
ولا يميز في تحقق الوقت في كل الطهر من المتواليين على الاقوى ولا يثبت الاقل المتكرر في العادة في كل
في كل الاقوى بل ذلك الزمان والاقوى في ثبات العادة المستقرة الدم بالتمييز فالباقي المحكوم بحيضتها
من العادة في الحيض في ذات ثلثة ايام او بين بيضاء او بوجع او غير ذلك ثلثة ايام متواليات
وان كان محكوما بحيضتها لست لوراء الدم المحكوم بحيضتها معتادة او غير معتادة ثلثة ايام متواليات
مكافاة في يوم العاشر او بعد ثلثة ايام متواليات كان كل من الاثنين والعقاة حضا ولوران الثاني قبل فصل اقل
الطهر ولم يكن حضيضها وما بينهما كان الثاني لها من كان جامعاً فالاول حضا وان كان في اقل كما اذا فرض
حصل الثاني في العاشر والحاد عشر والثاني عشر فهو عيزه نعم لو رأت بعد فصل اقل الطهر كان حضا
لو انقطع ظهور دم الحيض بعد وعشره مع احتمال بقا في الرحم وجبا الاستبراء داخل الحظيرة
فالاصل في كفيها في احوالها القيام لاصفة لظنها بجائز لظن انما في العز جري ثم يكتفي بالظن
فوقه من العمل على الاستبراء مع الشك في موضع وعز جري بعد دفعه كسيان ونحوه وصادف من رأت
صحيح ولو يكتفي من جري معقد في شدة لرسد مثلا فالاحوط لها العمل في العز جري مع قطع بصيرة النية
العمل على حاله فان خرجت الحصة بغير حتم الصفة في ثلثة ايام متواليات لا استظنا بالها في مع قطع الظن
الاقوى في العمل على حاله في ثلثة ايام متواليات في شدة لرسد مثلا فالاحوط لها العمل في العز جري مع قطع الظن
مثلا في لربا لغيره من الصفة على الاصح فضلا عن الدم صبيته لثبته ومن لا يثق لها عازلة في ثلثة ايام متواليات

دون الساعات رجوع عليه لوجوب حياة الوقت عليها إما أن لا تنقضي على الحد كما عرفت ولو
 اعتد تمام العدد ولا حظ في الوقت متى عدم إمكان التفتيق كما لو تخطى بياض فالأولى اختيار السابق منها
 ولو كانت ذات عدة عددية خاصة بحيث بالعدد المربور في أول الشهر أو وسطه أو آخره فلو سبقتها الدم
 فمع كل تمييز مع موافقة تمام العدد على الأولى ذلك بعد ما يصحها الشكل من تميز مع النقطة وتفصل مع
 فان لم يكن لها تمييز فالأولى ان لم يكن أقوى وصعبا في السابق ولو زاد زاد على العدد ولكن انقطع على الشهر
 كان كل حصه من ذلك وتبينت خاصة فلا يرجح حقيقة ما باء في الحصص ولو انقطع عليه بل وكذا لو انقطع على الشهر
 بل الظاهر مقدم العادة في الوقت على التمييز مع المعارضة الزائدة ولم يكن له عادة فساد فقصها بالعدد عام
 استقام بعضها والأصل المكن منها لا يخرج من ذلك الآخر حوطها الجميع بين عمل الاستحاضة والافتقار للحض فمما يقع
 عليها مع كثرة عدم وعدم التداخل ثمانية أصناف لكن ينبغي شرح تقديم غسل الحصص لوجوب المباداة في الصلوات
 بعد غسل الاستحاضة الأولى عدم ثبوت العادة الشرعية في المكيه ان تذكر فلو رأت في أول الشهر
 وأخره ثم رأت علامة في الشهر الثاني لم يكن لها مباداة مركبة فتكون حكم من لم تتقرب لها عادة وكذا بالسنين في الغد
 فلو رأت في رابعة وأخرى حصة ثالثة ان رابعة وأخرى فتم حكم لها بشهادة مركبة وأولى من ذلك عدم التكرار
 من غائبين مثلا كالودان رابعة مرتين ثم رأت حصة كل ثم تكرر ذلك مرتين تكون كل واحدة ناسخة لما قبلها
 على المتأخرة عند الاحتياج وكذا لا يثبت عادة مركبة لا حصل الاختلاف في العادة من جهة المكان ومن جهة الزمان
 وان تكرر ذلك مرتين ثم قد يحصل عادة عرضية بالتكرار المختلف على الاستعداد على وجه يصدق عليه ما عرفت
 من إثباته ولا يثبت بالعمل بما وهي غير العادة الشرعية ويقع فكذا اعتادت مقادير مختلفة على النظم كالنظم
 ثلثين شهرا وربعه وثلث ثم تكرر ذلك مرارا مستعدة على وجه كان ذلك خلفا لها على عليه عند الحاجة
 فأنما يستعمله وجه في الشهر بل وكذا الكلام على أن لم يجر على النظم المربور كما إذا رأت ثلثة في شهر
 حصة في آخره ثم رأت في ثالث وتكرر ذلك من الاستعداد على الوجه المربور فان ثبتت الترتيب زدت من جميع تلك
 الأعداد وأول بعضها استجبت بحقيقة بالاقبال في الأثر وعلى الأولى ان يخصص بين عمل الحصص بالاحتياط
 والعسل للاستحاضة ولا يقطع على الحصص بل الآخر بعد العسل وان الأولى الاحتياط بعين واحد
 المستطاع في الغائبة التي لم تذكر العدد فاما ثبت الوقت وكان صافيا لم يكن تمام الشهر حقيقته بقدر ما هو الشهر
 ان لم يكن صفر في أول الشهر وليس للرجوع والسيد منها من على الآخر وأحوط من العمل الزمان كما عرفت الاستحاضة
 فتأخرت بها ذات وتجب ما يحرم على الناس ولا يطاعها انصبها انطلق وتفضل لكل وقت فتمثل انقطاع يوم الحصص
 من كل صلاة مشروطة بل وان ظهر وان يقضى الشهر بقلبه بعد ذلك صوم عادتها خاصة وكذا لو كان فصلا

في عدد الزمان ذلك المذكور على نصف ما وقع الفصل لا يبرر بل هو إمامنا ويؤلفه عن كمال الحجة والاعتد
 في من العشرة فيقول في العرض إمامنا تلك العشرة ففصل مثلا والأحوط وضعها إمامنا في أولها وأحوط من
 بما عرفت أما إذا كان ذاتا مبين مثل الأول بالسنين إلى الاحتياط وعدم رتب فيه يقين حصص بعين الأيام وهو
 إذا برهنه المصنف وصح ويلاحظ الأول فلو فصلت سنة في عشرة كان لها خمس الساعات مع السابق
 حصص بل لو كان الزمان كذا كان الحكم كما كان في السنة في العشرة في الخامس رتبة فيه من هذه ولو كانت حصص عشرة
 والثاني عشرة حصص فإن ما وقع فيه الفصل من الشهر من عشرة عشر المصنف يظهر اليومين الأولين في العشرة
 الأخيرة من العشرة في ثلثها العشرة بضع يوم والحصص يوم كامل يقيس وهو إذا في عشرة وهكذا فمما يقع
 هو عليه حين حصص من إمامنا فكله من غيرها والأحوط الأولى لها من السابق مع إمكان ما عرفت
 لو ذكرت الوقت وثبت العدد فإن ذكرت أولها كثر ثلثة وعملت في الباقي على الاستحاضة والأحوط
 لم يكن أقوى فحقيقها بالعشرة في كل شهر ما لم يعلم استقام بعضها ولا يملك منها وأحوط من الجميع بين عمل الاستحاضة
 والافتقار للحض من أصله لوقته في جميع على كل يوم وبالبينة مع عدم العلم بطل ثمانية أصناف ولقد لم يغسل الحصص
 يوم بالمباداة إلى الصلوات بعد غسل الاستحاضة وبقية صوم عشرة أيام مع من احتيا للحض فيها ان ذكرت
 آخره حصة ثمانية فعملت على الاستحاضة في الأخرى قطعا بل والسابق وان كان لأحوط ان لم يكن أقوى في الحصص
 بالعشر ما لم يعلم استقام البعض والابن المكن وأحوط من الجميع المربور إلا ان ليس هذا غسل انقطاع الحصص لأن
 العرض معلوم بآخرة ثم هو كان بالسنين في اليوم الآخر إذا لم يعلم وقت الانقطاع فيه بالخصوص من ان علمت اليوم الذي
 وسطا الحصص بغيره كونه بغيره في بيلسا في بين ما وقع سابقا بغيره ولا حقة رتبة حصص والأحوط ان لم يكن أقوى في الحصص
 بما أمكن من العشرة رتبة في الوسط وان استلزم كسر الباقي المحفوظ وأحوط من الجميع المربور ولو عملت ان لم
 وسطا كانت الأربعة لها بين حصص في الباقي ما عرفت ولو عملت أنموط حصص بغيره ان شاء الحصص فحققت
 به وما علمت من سابقه ولا حقة رتبة في الزمان كمل حصة ولو عملت أنموط حصص بغيره من الشهر من الأولى
 والآخر بزيادة وسطية حصة رتبة حصصا وجرى في الباقي ما عرفت وأما التاسعة فمما وعد انصافا وإمامنا
 حوت على هذا المربور وان كان لأحوط احتياطها السج في كل شهر وكرت التاسعة الخاصة بعد جلوسها في رتبة
 إليها بعد واستدرك ما عرفت من فلو كانت عاتما عشر في آخر الشهر مثلا غلبت البقرة لتاسعة ثم ذكرت بقية
 ما تركت من الصلوات والصلوات البقرة وفضلت ما عرفت من العرض في العشرة الأولى وطول التاسعة فلو
 والعدد ما في أسرار الاحتياط في منع الرجوع والسيد من عليها وان كان لو فصل للكفاءة إلا أن لا يكون في كل يوم
 مثلا فيكون ثلثة كفات وقمع من المساجد وقراءة الغرائم وتومر بالصلاة العسل عند كل صلاة وصوم

حاضر معاً وقد حكموا بالاحكام والوطا على انما طالع من فبات طالع راجح ولو انكس صندوا
في الاجتهاد والتقليد على كل حكم ولو اختارت التحصيل في نفا للطلات حيث يكون لها ذلك حسب وجوه
ولمات قبل الاختيار وحصل لهما ما بينهما من جنون وحزة فوجبات احرجها ان لم يكن الحق اعم الصبر ومنها
وجوب العمل عند انقطاع الحيض لكل مشروط بالطهارة من الحدث الاكبر من الاحيات والنجاسة
لكل مشروط بهما من المسخرات وشرط في المشروط بها ما عدا ما يوجب كراهية من غير كراهية
بالنسبة لذلك وبالنسبة الى الكيفية في الارتقاء في ترتيب نعم هو لا يخرج عن الرضوخ على الاصح كغيره من النجاسة
الواجبة والمسخرات من غير العمل الحكيم بكونه لا يتوقف في الاكبر على طرح استباحة كل ما يترتب مشروط بغيره الاكبر
بعدمه لوقوعه في ربح الاصغر وجوب الرضوخ لم يصرفه بقاوا لاحقا او قد رانا كان الاول يحصل في
الوضوء بغيره لا من غير ان لو قلنا ان العمل يتم بغيره وهو على الاصح وينبغي بكل منهما ان يوجب من جهة ولا
الاستحسان على طاعة النفس في الرضوخ لو قد مر وكان في الانتهاء ولا يتوقف على الوجه على العمل على الاصح
كراهية لم يوجب غسل من غير ما هو الا حوط بل الطهارة الكراهية به هو الماء او شئ او شئ المبرهن على
وجوبه وان كان يتوهم ان ماء العمل من حدث الحيض عليه الا ان الا حوط لا يخرج من طهارة بقاها للفقرة
والانتر اشباحها ومنها وجوب قضاء ما فات من الصوم في رمضان بل وعينه كالنذر في الا حوط
ان لم يكن اقوى ولو انكس الحيض مشقة الحيض وجب عليها صوم احد عشر على الاصح كما لو ان الدم في ظهر
الحائض وانقطع في ظهر يوم الخميس وانقطع في ظهر يوم الاحد وانما الصلوة فلا يجب عليها قضاء ما فات
في الحيض من الا حوط بل والمنذورة في الا حوط ان لم يكن اقوى في نفي وجوبها من بعد ان مضى في الوقت
مقتدا ادا اقل ازاها فليد من الصلوة من الا حوط والعقد ولو في موضع التحريم والسرعة والبطء والحقنة
المريض وغير ذلك وعقد رما في كل فتر من المشرك من وضوء او غسل او قيم وغير ذلك هي في الشك
ولم يكن يتحصل وجب عليها القضاء وفي موضع التحريم بين المحقرة التمام لغيره من الوقت للعقد
كان اقل من ذلك لم يجبه على الاصح وان كان ا حوط مخصوصا بالهبة لغيره في غير الطهارة من الشرائط
الا كان قد حقه في الا حوط من الصلوة بل الا حوط القضاء بمجرد حصول الحيض بعد الدال ولو طهرت قبل
ان الوقت بمقتضى الطهارة وما زال الشرائط المفقودة وادركت وجب الصلوة وتام الركن المحصيل
الزهر من السجدة الاخرى على الاصح فان اخلت فصحت اما لو طهرت باقل من ذلك لم يكن عليها شيء على الاصح
وان كان الا حوط القضاء مع عدم سعة الوقت لغير الطهارة من الشرائط الا حوط لها قضاء الصلوات
مثل طلع الشمس لم يل اصيل من غير ان القضاء لها من الا حوط من الطهارة خاصة في الشروع في الصلوة

حال قال طهرت قد بقي من الوقت مقدارا اذ الطهر وكثر من العصر فجبها معاً وكذا المعروف والعشاء
لم يبق من وقت العشاء الا مقدارا ربع ركعات فخص العشاء بماد فو كانت مسافة وربع من وقت العشاء
مقتدا بربع ركعات وجباً معاً ولو نعت عدم سعة الوقت فيان خلافة وجب القضاء ولو كان السطر
من المقدرة التي تنقطع عند الضيق او يعجز عن الوفاء بالنسبة اليه فو كانت مسخرة في العيلة مثلاً
او كانت مكنته لصلواتين في يومين ويحذر ذلك وكان الوقت صيقاً الا من صلوة واحدة وجباً
ان اخلت به وجبت القضاء في اليومين ويحذر ذلك وكان الوقت صيقاً الا من صلوة واحدة وجباً
ولو طهرت سعة الوقت العزيم ولو ابد ذلك ركعة لا في فصلت الاول ثم بان الصلوة قضاء حاجتها جازية
وطلعت الاول على الا حوط ولا يوجب قضاء ما فو من اليومين من الوقت اقل من الركعتين ان كان هو الا حوط ولو
الصلوة فصلت الثانية ثم تبين سعة الوقت صححت الثانية وطلعت الاول بعد هاتين وقت الثانية ادا على الا حوط
ولو نكت في سعة الوقت فلا حوط ان لم يكن في وقت وجوب الاداء والقضاء عليه ادا لم يتكشف الصلوة ولو نكت
في حين الوقت في الا حوط فلا حوط ان لم يكن في وقت وجوب الاداء والقضاء عليه ادا لم يتكشف الصلوة ولو نكت
لها من الحدث الاصغر والا كبر حال الحيض لم يبق على الاستئذان المندوب كعمل الاحرام او غير ذلك منها التحريم
التحريم والوضوء هاتين كل صلوة واجبة ويستر بل غيرهما من الصلوة الواجبة الموقوفة على الا حوط في خيل
والجواب نكاحاً والاولى مصلها ان كان مقتداً في صلواتها مستقبلة ذكوة لله ثم سائر
ومستقبلة ومطلقة وخاصة والاولى اختياراً للتجهات الرابع في الصلوة مع اضافة الاستعانة والصلوة
على ما يوصى به في بعض الاجناد ثلاثة العز ان على ما كان مكرهات غير هذا الزمان والاولى انما
بالسنة لواقف المعجزة ومشقة التيمم بل له حال عدم الماء او لعذر واستلزامه ان الاول تعذيب الذنوب
حصلت فاصلة بعد هذا العذر بل الا حوط لها عدم ترك الكيفية المخصوصة ولا سجد قيام القيام ولا سجدة
والسجدة قيامها من عند المقدرة بل لا سجد قيام غير العيلة مقتداً من ذلك ومما كرهه علماء الفقه
ولو قيل ان سجدتها وسرعة ما بين طهارة بل الا حوط لها اجتناب مسرعة ما بين طهارة وسرعة ما بين طهارة
ها على ما قلنا في الباب من غير ترك بين السجدة والسجدة بل الا حوط لها ذلك سيما لما زادها كراهية من غير ترك
فلا يخلو في الا حوط اجتنابها على ما بين السجدة والسجدة والسجدة والسجدة والسجدة والسجدة والسجدة والسجدة
في عدم الاستحسان وجب حصوله وهو في الغالب لم تاسد اصغر ادا صان رقيق يخرج فيقول من غير ترك
وغير ترك في المحقرة فان كان رملها صغراً نكاحاً ولا حوط ولا حوط ولا حوط ولا حوط ولا حوط ولا حوط ولا حوط ولا حوط
انما هو ولا بينه وبين غيره وهو اصل عدم الستة بعد العلم بانها الحظر في الشروع في الصلوة مع عدم العلم بغيره

على السجدة ومنها

الاستحسان

في عدم

الصغرى من فعل صلوة الغلة مرفوعة ثمانية صلواتها وانقضت لها اوقاف صلات وحملت على كون ذلك
 مع صيق الوقت من الماتية على ما هو عليه والصلوة فعلته وانتم والوصية ولو وقع ادراك الكبريت لم يكن اقل
 في صيق الوقت من ذلك كل من جرت ماله عليه والاولى لها الا انقصت تلك الكلام في حديث كبري على ما وان
 وجب به على الظن صريح المنزلة اليها اوحده وشهدت كل منها اما ان انقطع فليها على الظن ولو انقطع
 منزلة مع مرفوعة العصر منها من حديث دم ذلك الكلام في الغسلين ولو حدثت الكبريت في انشاء الوصل في
 كما حرمته انما وان انقضت معها في الاوقاف لا يباح الا انقطع غسل بل الاخر ان لم يكن اولى ذلك في عرض
 الوسط على الصغرى بالمتباعدة صلوة الظهر فلو ان قلنا انما لا يجزى الا وضوء من لم ينقض الكبري الى الوسط
 والصغرى والوسط الى الصغرى لم يتغير حكمها بالمتباعدة تلك الصلوة وما ذكرنا ظهور ان لا يوصلت الكثير
 ليلا لم ينقض الى الوسط الكبري غسل العجز اما انما انقضت مثل العجز بها انما انقضت الكثير الى
 وانقضت للبحر للوسط وكل ما ظهر ان انما انقضت الكثير الى الوسط الكبري الكبري بالمتباعدة منها
 داه العالم انما انقضت المتخاضة ما ذكرنا من الامكام كانت حكم الطق حصة الصلوة في تركيها الا انما لها ولا
 يقتضيه انما انقضت ثلث من اقل صلوة تقدر المقطرة بطلت صلواتها وظهرنا اولى بها في انما
 هذه السجدة بل الكبري وضع على منها قرأتنا العزائم لا تفرقها من غير فرق على مثل فضل
 الوضوء وقدر المقطرة وهو ان بل لا انقضت ما يجب عليها الصلوة جاز لنا الامكام المرفوعة وان كان الاخر
 في ذلك اصل الجاه لها بعد غسلها مستقلا ولا يكفي في الحائض عليه الصلوة على الحوط لما عدم دعوى الكبري
 معها ان الاصل على الوصل في فضل الوصل الكبري وهو وقفا حصة الصوم على العمل المنارة والصلوة
 اختلفت في العمل صريحا ولا هي على الوسط فقد يمر على البحر بلا يجوز لها ذلك الصوم مع عدم المقارنة العرفية
 الصلوة ليس معها لها من كتاب العزائم الا ان في مع استحقاق الحد ولولا كانت في فطر على افعال الصلوة
 على ما يجوز في افعالها انما مخصوصه للصلاة والطواف الذي هو كالصلوة لغا سجد جواز القضاء لها
 جازت به على الاراء والاخرى وبقية يد الافعال عند كل صلوة واولى منها ذلك القضاء لها ما دامت مستحقة
 ولعلنا لا نعد ان فعلها كما نعت للفرصة ولا يجمع منها الغسل وان انقضت في الوقت لها الوضوء في
 تجد يد الافعال لكل صلاة منها نعم ورواها في الجوع بين الليل والفرصة بين صلوة العشاء في
 به اليك سواها على جميع بين الطواف والكبري منها انما داه العالم قد يقتضيه الكبري حصة الكمال
 رات واما صلوة العشاء في النقص ثم رات عند صلوة الظهر فلو انما انقضت ثم رات عند العصر ثم انقضت ثم رات
 عند المغرب ثم انقضت ثم رات عند العشاء ثم انقضت ثم رات في اليوم المتوسطة على المتخاضة انما لا يوجب

الضم كلاضيق الجرح وهو الجرح الذي اعلم من قول انسان بان يضر ذلك الانسان
 حديثه وجانيته ويكون كذا في المورث به له بكتب له اي التام من المورث به لا خلاف فيه
 بيننا بل عليه الاجماع في عبارة كثير من اصحابنا كالغنيمة ذلك الكتابة وغيره وهو الجرح
 الى الضامح للشيء من غير ما هو المعنى فيقول الضامح اذا والى لرجل فله مبراة وعليه
 معفنة وفي الصحيح من مملوك اعطى سائبة قال يؤول من شاء وعليه من يؤول جرسه ولبنة
 الخبز نحو الموقد هذا مع انه علم ان ذكره الاصحاب عند كان شائعا في صدر الاسلام بل في
 اجماله لانه فيهم فيهم عوم او فوا بالعطوف ومقتضى التزم كما هو المشهور وقالوا الموقد
 وظاهر الاجماع عليه انهم وهو هذا في مقتضى التزم كما هو المشهور وقالوا الموقد
 خلا للشئ من ان يضره في ان لا ان يعطى من الاصل ويوقع يماز وعليه المختار فيهم من ما
 ما يعطى من الاصل فيكون موقد عند ان يقول الضامح ما عندك على ان الضم في ذلك
 على وتعمل على وشرى فيقول الضامح فيك ولو اشترى العقد بينهما فالاحد هاهنا على ان يضر
 وان يضر وتعمل عوقا على عندك وشرى او لك او ما ادى هذا الضم فيك في الاخر ولا يضر
 الاثر عن الضامح الى فاريه وروى على المشهور بل في الضم عليه الاجماع فكل على موضع
 الشرط وهو فاعلى اليقين في ما خلا الاصل خلافا للملك في التمسك ولت وعن ظاهر المتعجب
 سوى هذا الوكا وكذا العن في جميع الاحكام التام لم يجرى مع تدبره في نفسه واخر ولا
 يقع ان يضر الجرح الا من سائبة كالمعنى في التمسك والكاداة او بجمع التزم عن جرحه كما
 مر ومن كان حق الاصل لكن لا وارث له بعد ولو عتقا فان هذه الحرة من غير ان الارث بالتب
 والعن بلا خلاف بل في ظاهر الغنم الاجماع عليه بان في الضم في الجرح ولا يضر على ان لا يضر
 الضامح الا مع فكل مناسب ومع فقد العن في الجرح به التزم مع ان لا خلاف فيه فيقول
 بين هذا الحكم والسابق مع اشراكهما في اشراك فقد المناسب المعنى ان ذلك شئ من حصة العن
 وهذا شرط الارث والمعنى ان يضر حصة العن واجتماع كل شرط لا يضر الارث الضامح الا مع
 فقد الوارث المذكور عند موت المضمون فيقول في قوله يضره وارث المضمون بان يضره بعد
 العن ولد له او كان ارثا لكان الضامح وان كان سبيح سبيح اساء او فهو يضره العن
 على العن بان يكون اساء مرطوبا فيكون يضره العن في قوله يضره وارث المضمون في قوله يضره
 يضره وكذا العن على الضامح التمسك ويهره مع التزم والو يضره يضره بالا على من النصف والربع

وما في عركان كذا الضامح بلا خلاف بل عليه الاجماع في الغنم التمسك ويضره وارث من الضم
 الا لا على نحو ما على جميع طوائف المورث وهو الضامح اولى من يضره مال الامام بلا خلاف
 بل في الغنم عليه الاجماع وهو الجرح وعتقا الما اجماع السبيقة وضره وارث من الضم في الصحيحين
 وليس له وارث فان لم يضره من الضم في الصحيحين فليس له وارث من الضم في الصحيحين فليس له وارث
 سائبة ان لا يضره مولا له عليه فان شاء يؤول الى رجل من المسلمين فليشهد انه يضره جرحه في كل
 حديث بل من قال في ذلك فهو يضره فان لم يضره في ذلك كان مبرا ثم يرد على مام المسلمين وقد
 مر الموقد وفي هذا من الضم ان الهام وارث من لا وارث له **الضم** الضم في قوله الامام
 والاصل فيه بعد الاجماع الظاهر المحكي في الضم والسر في التمسك ولله وضره وارث من الضم
 الضم من الضم وضره وارث من الضم في الصحيحين من مات وليس له وارث من قبل في التمسك ولا في
 عتقا في الضم جرحه في قوله من الضم في الصحيحين سائبة التي لا يضره الا من عليه الا الله ثم
 في مكان وكذا لله فهو لم يضره وما كان لرسول الله صلى الله عليه وسلم فان وكذا للامام ثم وجانيته على
 الامام وضره وارثه الى عتقا لك من الضم في التمسك شئ من ضامح المورث والتمسك
 البطل على ان ارث من لا وارث له ليه مال المسلمين في قصور سند اكثر ما عتقا فاعلموا
 لثمة من الاولين وجوه شئ اعطيا او اقرضوا تلك للثمة العتقا وهو ما عتقا في العامة دون
 هذه فانها في طرف التمسك في تلك فخلطوا او جعلوا على التمسك او نزلت كالكلام الفاضل بها وهو
 الاستكافي في الشئ في الاستكافي ما يؤول الى الاجزاء الاولين ان المارديت المال وان انصف
 الى المسلمين يضره مال الامام ثم يضره الاخبار التامة وما ذكره جماعة من شيوخ الطائفة بهذا المال
 وارثه يضره مال الامام ثم يضره كرام الشئ في عتقا فاعلموا ان لا وارث له في قوله
 الى يضره مال الامام ثم يضره عتقا وضره جميع العتقا ان يضره مال الامام يكون المسلمين ومن لا
 التمسك في قوله يضره وارثه يضره مال الامام لا يضره احد الا مع فقد كل وارث له حتى ضامح الجرح
 فلو وجد كان الحق بالارث ضره عتقا التزم فاعلموا ان لا وارث له في قوله يضره مال الامام
 كما مر في عتقا وارب ان مع وجوده عتقا فاعلموا ان لا وارث له في قوله يضره مال الامام
 والتمسك ان كان على عتقا فاعلموا ان لا وارث له في قوله يضره مال الامام فاعلموا ان لا وارث له
 من قوله يضره مال الامام فاعلموا ان لا وارث له في قوله يضره مال الامام فاعلموا ان لا وارث له
 وقوله يضره مال الامام فاعلموا ان لا وارث له في قوله يضره مال الامام فاعلموا ان لا وارث له

الامام ثم ولا شاهد عليه اطلاق كل من ضمن الطرفين ونقد الشكا في كثرة الانبياء
الا وازرع اعتبارا بجهل منوها واجتبا بالانبياء ثم العظماء مخالفة العادة كما سبها في الجبال الا ان
ويحكى بالاجماع المنقذ من لا يصادف جميع ذلك بل لا يصادف منها بعض العظماء في الاحكام
المقابلين بالجهل هذا القول ضعيف غايته وكاشاهد كرسا غير ومنه يظهر ان الصحيح من القول
الثالث لا عامل باطلا فيها في انما نقر وبذلك صرح في الخبر في قد حملها في باب على التفسير بعد
ان قال انها غير معقول عليها مشعرا يدعو الى اجماع على طرحها وقوله في ما ليس يصحح بذلك
ظاهر في القبول كما حاله لا بد من يخرج اجمع بين الاخبار ولكن قد علمت من انما ذكره
الحمل من انهم قد وقعوا في جهل وانما هو ان قوله لا بد من ذلك لانها لا يعطون ولا يترش
من الترتيبات غير خلاف بلنا وذكر قبل هذا اعني انما انتم وهو انما يصحح في باب المخالفين
وعدول عن ابراهيم الى الاحكام واصل المذهب في رجوع الى القول بالعصية فاذا انكرت الاكاذب
عن الامم والنسب وجعلت فيهم على حجة في قوله في قوله الاكاذب فليكن الواحدة القصة في قوله
وكذا لا اثنين فضاء عند الثلاثين برز الباقي من النصف في الفرض الاول والثالث في الفرض الثاني
لصاحب الفرضين بالترتيب ولان كرسا اذا انظر ابراهيم عن النيات المال بينهم بالتسوية ولو اجتمعوا في
الذكور والاناك فليذكر سها وان لا نفي سم وبرت النوح والزوجين فيها الاعلى من النصف
والزوج مع علم الولد وان نفي الباقي للولد في الخاص من الامم ونحوها ان كان والا كما باقى في كل
الزوج وعلى انما مع علم النوح كما قد ثبت اليه الاشارة اليها القيد الكلف من الزوج والنسب
معهم اجمع الاطلاق ولو علم الولد برز من نفي بامر من الاجداد واجد ذلك الاخوة والاعمام
والعلمات والاحوال والخاللات وهكذا الى سائر الطبقات والزوجات مرتبة من الاكاذب لا ريب
والنكروا لا نفي منهم سواء في النسب فخرهم بالامم ولقد مر ان تفسيرهم ذلك مع عدم انوار
مطلقا حتى ضامن الجبرية برز في الامام ولا خلاف في شيوخ ذلك للجهل من الكتابات المستتر
خروج منها ابن الملا عن في قوله خاصه وفي الباقي ما قد سناه بجنتها من جهة ومع ذلك
من النصوص بجهل منها مستفيض فقدم بعضها وعلى الجاهل اخرى منها الاشارة وبرت هو
اي ابن الملا عن برز خلاف فتوى ورواية ولكن نفي بها من قد سناه مطلقا على
الاظهر كاشه ربي اصحابنا ودينا لشعره بانه المائتين في جمع بالا جماع عليه وعنده الهابي فتاوى

من وقف على كلامهم عليه لثبوت نسبهم وصحة النسب اليهم بل خلا في كفا في السراي والصحيح
ابن الملا عن بنيه استرو بكون امره وشاشر كلمة اليها ومن ثم وثقوا بها اجماعا في ذلك
فقد خل فيها من العورات ومع ذلك النصوص المستفيض والاعلى باطلا فيها فان فيها
اراد ان مات امرو وشه الغلام ثم مات الغلام من برز فالعصية امر وهو برز اخو الرو
برافى في باب فقال ان العلم على ثبوت المولد احوط واولى على ما يفسر شيع لا سلام خلافا
لرفي متاخص ذلك بما اذا اعترف به الارباب الا ان برز اخو له من اطلاق النصوص يا
لنوار كما تقدم وبالعالم كالموتى برز اخو له من برزهم الولد يشهد في النصوص العقلية العامة
بالمفهوم منها الصحيح ان فان لم يدع ابيه فان اخو له برزهم وكبر برز اقول وبعضه ان موار
تلك المستفيض الحاك بالثبوت انما هو صفة تكفي لوالد بعد العان نفسه والحكم فيها
ذلك كما في النصوص المنصرفة فليبينها معارضه لكن روى الصدوق في نسخة من غير تبيين
بل احداهما ضعيف عن ابي عبد الله عن ابن الملا عن من برز فقال شرا امر قلنا راب ان قال
استرو وقره امم مات هو من برز ثا ل عصبه امر وهو برز اخو له وليس من ما يوجب يقين
الاطلاق من خصوصية المورد وجوع العصب في الجواب لبركا النفي في المستفيض المتقدم
السند من غير الثبوت العظماء والواقعة للعبادة العظماء مع ان القائل بالنصوص الفضلاء وان صح
وجمع بين الاخبار المتخلفة في صحت عدل النفي في صا وقوله جبرية بقرينة على ذكر ما في البيت
عليه مراد ومع ذلك وهو على ثبوت مذكور على كذا ذكر المائتين في مع وعنده ما قد سناه فاعلم
لعلم اقوى في حيث قد نقر اتفاقه في ذلك الملا عن من لبرظه ان برز اياه وان نفي بر
ولا برز من من قبل النسب ولو اعترف به الارباب بعد العان لم يبرز في الجبرية واثباته
العكس فلا يبرز له الاب بل خلاف في شيوخ من ذلك والنصوص برز ذلك مستفيض في
الصحيح فان ادعاه ابو الحسن برز ان مات وبرت ابن ولهم برز الاب وفي اخر برز البرابر ولا يبرز
وفي الجبرية انما البرز الاب هل برز الاب قال نعم ولا يبرز الاب لابن وما بعض النصوص الدالة على
ان مع الاضمار برز بعد العان كبر على الاب فع قد سناه شاذ محمول على علم الحق الكامل للكون
لنوار من من الطرفين وهل برز الولد من اي غير الاب من ذوى فلهذا يبرز من ذوى غيرهم
ولا يبرز من ذوى غيرهم بل انما ان على السابق او جبرية الشيخ والاكثر ومنهم المائتين هنا وفي مع الاجر

الاخر علة بالانصحاب وقصر الاثر على المذنب على قتلهم كونه شهادة في كل شئ من الواجب
وجزء الخلق الفاضل كغير الاول نظر منهم الى ان الاثر كانا البنية الموجبة لثبوت
النسب في ما عرفت وفصل الفاضل في بعض كتبهم بان صدق الارب على العان لم يبرهم ولا
يرثون وان كذبوه وورثوه والذنب هب الاول ولا يربح بطلب الاب كالموت ونزع عليه ولو
ابن الملا من اخوة الابن ام مع اخ او اخوة لا يكان سوا في اخوة وكذا لو نزل جد الام اخ
او اخوة واخوة او اخوات من اب ام ذواتها لكون انسابهم ليس من جهة الام خاصة فبما
فيها كغير الاشياء واعلم ان في الخلا في الارب على الملا من جنود انساب اب له نسب اليه ظاهر
الظن كونه اباه لئلا خافه تشغل على سائل سيع الا في ولد الزنا اب من الزنا ولا امر ولا
غيره من الانساب ولا يبرهم بل لا خلاف في قطع التوارث بينهم وبين ولد الزنا ولا يبرهم بل
الا مع في الف والاضطام وشي من بيع للصبي وشي من الشهد الثاني وهو المخرج من اضافة
للاقص من المستفاد في الصحيح بما رجع على ولد له قوم حراما من اشقاه فلو ولد لها
فانه لا يورث من ثمن فان ديسل حرمه قال الولد الفراق والعا هو المخرج ولا يورث ولا يورث
الارب بل ابين وليندر ونحوه بعينه للوثق واجبا واخر في الصحيح قلت فانه ملك ولم يملك من
يوثر قال الامام في المخرج من رجل فخر من انهم من ذرية من يابدا لعل في ان يولد هو شبه خلقه
فغيره يكتب بخطه وخاتم الولد لغيره لا يورث ولا خلاف في انهم في الاخير في المستفاد
المستفاد يدل على عموم الحكم وشموله لجميع ما في الصانع من منع التوارث بينهم وبين الام والاب
ايضا كما هو الاشهر في انسابهم على ما قبل على عامة مناهجهم بحيث كاد ان يكون ذلك اما معناه
اشبهه جابر كثر كالشئ في مسا والماني في بيع وشيئا في شرحه والمفصل في حديث قالوا على
الرواية انما يشاهد مطهر فلان ربي في المستلزم اما الضيق للملا على اربك الرب من
اذا الذي في ثبوت مطهر لا عمل بها بين اصحابنا مع قسوة اصانته هاهنا الصبر فليكن مطهر
وان كانت موثقة ولا خلاف في انهم يورثون ولد الزنا ولا يورثون ولد الزنا ولا يورثون ولد الزنا ولا يورثون ولد الزنا
نصيبها الا على مع علم الولد والا فمعه للعلم به مع علم الماني في بيع من جنهم ولهم يكن
حلقهم اي الولد والابن وجب وكذا وارت اخرون لوضا من جبريت في انهم لا يورثون مطهر ولا يورثون
هناك الابوان او واحد من ذواتهم على انهم لا يورثون كالموت وقبل ان الاستحباب

والصدق

والصدق الصدوق والحابل في ربه وصدقوا فان جماع علمها كابن الملا من العترة في احداهما
ان علمها كان يقول ولد الزنا ابن الملا من ذرية من ربه واخوه لاهرو وعصبة اوقى الثاني من ربه فانه
من قبل امره على غير ميل ابن الملا من ذرية من ربه واما ما في السند بغيره من كلوي وغيره في الاول والوقت
الى التوارث من دون نسبته الى الامام في الثاني فلا يخفى بهما الا انه المستفاد من وجوب علة بها
مواظفة الملا من ذرية من ربه في السند والغير فليجلا على التفسير او على علم كون الاثر انما فيهما
والا فربما يورث من ثبوت النسب لشئ فيهم فكذلك كولد الملا من ذرية من ربه ولا يورث من ثبوت النسب
نفس له الا قليل من ذواته من ثبوت النسب الثاني انما يورث ان سقطت جبا اجماعا المستفاد من المستفاد
وغيره من المناصب في الصحيحين وغيرهما انما يورث من ثبوت النسب الثاني انما يورث ان سقطت جبا اجماعا المستفاد من المستفاد
انما يورث من ثبوت النسب في الصحيحين وغيرهما انما يورث من ثبوت النسب الثاني انما يورث ان سقطت جبا اجماعا المستفاد من المستفاد
او يورث من ثبوت النسب في الصحيحين وغيرهما انما يورث من ثبوت النسب الثاني انما يورث ان سقطت جبا اجماعا المستفاد من المستفاد
اختلافه فان ذلك قد يحصل في العموم والخاصة المطلقة في الصحيحين الا في مبدئها بالغير منها فبعض
السنة عليه لعل في وجوب كثر من العترة حرمه في الاستحباب والصالح خاتمة في الصحيحين لاجل
على المقوس وهو المولود الذي لم يسهل ولم يورث من الذرية ولا يورثها فاذا يسهل فضل على
ودر في الف الموصي في ميراث المقوس من الذرية قال لا يورث شيئا حتى يصح ويصح صور ونحوه الميراث
ان المقوس لا يورث من الذرية شيئا حتى يسهل ويصح صور لكن الحق في اصحاب على كتمان العمل بالاختيار
السنة للمعز في اكتفاء بالتحريم مغللة بانها يمكن اخوس ولعل لقول الاصحاب وروى هذه الاختيار
مورد الغالب وجماع بعض اصحاب بالتحريم بين الاختيار المستفاد من التفسير بين الامرين معني الاكتفاء
بالحدود ولا بأس به ككثر ليس جميع حقيقته بل يخرج عن ذلك الاجتزاف وطرح لغاها بالكلية والابق
حاجها على التفسير كالمعز جماعة ومنه في بيع الطائفة قال لان بعض العامة بل عن في ذرية الاستحباب
في الصحيحين الاول في استفاد من بعض الاختيار الصحيح كونه من ذرية العامة واما الجمع بينهما فيخصص
الاخير بالارث من الذرية والاول بالارث من غيرهما كما في المنازع فضعيف غاية لعدم الشاهد
عليه سوى اشعار المرسلة من حيث تخصيص الارث بالذرية باعتبار الاستحباب في المقتضى
الوقت الثاني عليها ايها العجم ولا يصح ان الشبهة من حيث ان اختصاص في المقتضى انما هو
انما هو كلام النواوي خاصة والاشعار في المرسلة ليس بغيره الا على قتلهم غيرهم يوم الارب
مع انه ليس بغيره في انما في لاطا فخر لا يورث من ذرية من ربه في الاختيار المستفاد من التفسير

كانت في علم اعتبار الاستهلال بالكنية ولو في الارث من الدين ومع ذلك فهو منصوص ببعض
الصحة المتقدمة لسويزين الدين وغيرهما في اعتبار الاستهلال خاصة وبما جعله هذا الجمع فاش
عن فائدة التامل في الاجتناب وعدم التبع لها كما هو واعلم ان مقتضى اطلاع في الرقابات والقنات
ويبر صرح الشهيدان وغيرهما علم استنباط منقول الحق بل وجودها مع خلاف الظاهر في
الشرع فاعتبر منقارها ولا يعتبر اصلها مع ورود بعض الصحاح في السقط انما غرضه
فصلها بغيره وبورث والغالب فيه عدم استنباط الحق ولا يفرط به عند موت الورث
بعضي قول الحق فيه عند بل خلاف في تركه مع بعض اصحاب كاطلاق النصوص بالشرع
وكذا رجا الغالب لما كان عند موت مورث نطقه نعم في شرط العلم بوجوده عند الموت ليحكم بالاشارة
اليه ويعلم ذلك بان قلله لما دونه من شدة اشهر من حين موته مع يمكن قوله عند موته لا في كل
اذا لم يبق الا موطنا يصح استناد الولد مصر الى الوالد وقد صرح القاضي في التفسير والشهيد في
غيرهما بان لو خرج من نفسه وعزل او استهل ثم سقط ميتا لم يرث ولا يورث ولعله لا يورث
اختصاص النصوص بحكم التبادر بالاساطفة من كمال جبروتها بمرور ولم يجد خلاف فيه في التفسير
برهان التفسير واصل الخلاف من العارضة التي لا تفرق بين التبع وبغير الاصحاب من غير ذلك كما صرح
برهانهم انه يوقف في عزل العمل بغيره كغيره اجتنابا عن تولد حياة وفدته وكذا وانما لم يورث
بوقوف له زيادة عن نفسه مع احتمال التولد وانما عنها كغيره غالبا ثم على هذا التقدير لا يخرج من
مشرق اما قبول ذلك واحدا وانما في كل واحد او ذكرين او اثنين او جنسين او تكرارا وانما في كل
ذكر او غنقى او انثى وحق في كل واحد او اكثر هذه الاحتمالات فبغير العمل بغيره ذكرين فلو
اجتمع مع العمل ذكر اعطى الثلث ووقف للعمل الثلثان ولو اجتمع مع انثى اعطى الثلث حتى يبين
العمل فان ولد حيا لم يورث والا وضع دم الزكوة بينهم على ميت يقتضيه حال العمل فان ولد ميتا فخص
بانيها بالوليد المورث مع طهوان ولد حيا وذهبت بينهم انصافا لولد في او خرج له بحسب ما يقتضيه
حالة من ذكرين او انثى او غنقى او غنقى واحد او متعدد ولو كان هناك ذوق من انثى
التمثيل كما قد ان كانا من محبي العمل من الاعلى كانا زوجين والا يورث واحد منهما مع عدم ولد
اسم فان ولد ميتا اكلوا نصيبهم وان ولد حيا رجع حاله وشتم الزمان على حسيبها والتمثيل ان كان
هنا حل وجلب لورثة التفسير في كونه في العمل لا يفرق بينه وبين غيره بل يورث الحال ومن كان
له ورث لم يفرق بوجوه وعلمه كقريبين ومن والا يورث ان كان معه ولد يعمل كالنصيبين

مفسر

بفصل ولو على بعض الوجوه فاعطى قبل ما يصبى على نفسه ولا يورث على وجهه فبغيره كما لا يورث
انما يمكن هناك ولا يورث الا بغيره من جهة الجنين وهو التولد في البطن محل طهره في الحقيقة
ام لا على ما يقتضيه اطلاع في عبارة الحق وباني اصحابنا ابناء ومن يورث بها او بالاب خاصة مع عدم
بل خلاف في الامن البتة في موضع من في حق النفس بياضها وهو ضعف المصلحة المتقدمة بالام
خاصة كما مضى الخلفي فيه في غير النفع الاقوال والادلة في مورد المستلزم من نفسه في المستلزم
من المسائل الثلث المختص بهما ما يتغير الفل عن الارث ولما اذرها الاصحاب هنا بالتركيب
مع استناد حكمها من اطلاع في الادلة المتقدمة بشرط في وروايتها في بعض من ان علمها
لما هم طلق والزبير في قول الناس متاهين في واما ما جاء على الطريق ففرضت منهم ففرضت
ما في بعضها حيا فاضطرب حتى مات ثم مات امر من بعده فزعموا على اصحاب وهي مطرحة
على الطريق فمالهم من امرها فقالوا انها كانت حيا ففرضت حين رأت الشال او الحيزه قال
فمالهم انهم لمات قبل صاحبه فقبل ان انها ماتت ينلها قال قدى رويها ابا العلام السب
فوقه ثلثي الدر وورث امرثك الدر ثم ورث الزوج من الدر المبرر نصف ثلث الدر التي
ورثها من انها اخبره فصور سنة مجبور بالعلم بغيره ابن محبوب الجمع على تصحيح رواية
عن من جبر وفصول من من اقامه تمام الطلب بغير علم القائل بالفرق مضافا الى ما من من لا
حالة فان التهم الا ان يدعى عدم انصافها بحكم الشهاد الى محل البحث فقلنا انما انصافا لغا
الى اشارة بغيره نصف النصب بما يقتضيه الميراث بغيره من من لا يورث او لا يورث او لا يورث
احدها اليقين بانها على انما يورث لعموم افراد العلاء والصالح الصواع وقد تقدمت في كتاب
الافراد وقد بينا من عدم تعدد النوارث الحيزه مع جواز من الشروط المتقدمة بالمسئلة ولما
ما دل على عدم النوارث بالعارف واجتنابا الى اليقين كما يجوز العمل الا بغيره فيقول على التفرقة
كما صرح به جاز من منهم شيخ الطائفة قال لا يورثوا في المذهب سبعين العامر اقول وبشر البير حلز من
الصالح المتقدمة وما في جميع الحيزين في قصر العمل من قوله ومنه قول في العمل لا يورث الا
بغيره انهم مع كون الواو في لفظين من زيد العالي بين الشيخ والفاضل في العمل هو الذي يعمل به
صغيرا غير العمل بالادلة كما صرح في الصحيح وبه الا بغيره ولكن قال فيها هو المجهول النصب
وذلت ان يقول العمل لانسان هذا الحق وابقى ميراث من مواليه فلا يورث في الا بغيره
اقول الاول هو المستفاد من بعض ذلك الصحاح من العمل فقال واي شيء العمل فذلك لا ينشئ

من ارشادها ومها الولد الضعيف فيقول هو ابني والرجل فيقول اخي فيقول هو ابني ومها فيقول
والرجل فيقول هو ابني والرجل فيقول اخي فيقول هو ابني ومها فيقول هو ابني والرجل فيقول اخي فيقول هو ابني
ذلك بغير وانما كانت ولا في الشريعة فقال سبحانه استاذنا جادت بابتها او بغيرها المثل مفرق
وانما عرف حواء وكان ذلك في صغر من صغرهم كما ان ابن ابي نجران كان بذلك وحدث بعضهم من بعض ومن
مها في الاخبار سمي الجبل جبلا كان حمل من بلاد صغرى ولم يولد في الاسلام السائر من القصور والدم
لا يعلم موزة ولا حين نمر بن عيسى بالارضا فافقوا ونصا ولكن في ذلك الشرح دقات مختلفة
كاجلها الخلفا فيقال الطائفة فيها ما دل على اربع سنين وهو الموقوفان في حدتها الضيق
يجب من ماله على الولد فيدر ما يطلب في الاربع سنين فان لم يقدر عليه قسم ماله بين الولد
وغیره الثاني كنز مطلق بغير قيد بالطلب الجع بغيرها فيبقى القيد برسمه مع عدم القائل بالمال
بل كل من قال بغيرها فبذلك وهو الصدوق والمرحون ابن زهره والخبز في غير
البرية لغزوهم الشهدان في برودهم ذلك وقال البرجل من متاع الدنيا المنابر من كمالها
الكاشان وصاحبها كمالها في غيرهما وعلامة الاقوي لدعوى السيد بن علي في الانتصار والفتنة
اجماع الاصابه مع اعتبار مستند الوالد بعد القدر والموافقة باسحق بن عمار المشد في بين الوثائق
والفتنة ورواها في بعضها بعض الاجل ههنا قال في المنايا فيجوز في الاملة اللان على ثبوت مثل
الحكم في الزجر من اعتد لها بعض الضم في المدة المبرورة وجواز تخرجهما بعد ههنا
عصمة الضم في شد والوقوع ايضا فاقوع في مصداق مثل حكمها في ضم المال بين الورثة
بطريقا وله في الاولوية بوجوه الفروق ومهاضتها في المراتب فيكون العبرة كما ذكرها
حسن ان كان الضم الميث للحكم لها اولاد منها التكاثر والاستمتاع لا الضم مع ان المستفاد من التمسك
الواردة في حكمها كونها من جهة التقدير خاصة ولا يمكن بلزوم الصبر عليها ووجوه من ينفق عليها ويخرج
الاولوية لا لحاد وجير العزب بغيرها بين سائر الورثة سيما الضعفاء منهم والفقير منهم وما ذكرنا
من اعتبار مستند الوالد بالاولوية في المصنف يظهر في ما في قوله تعالى من ارشاد الله تعالى
الا ان يترك بالضعف الضعيف على بين المناظر من اوبعد الوثائق من انعام الضعيف كما هو
طريق في كثير من مواضع الكتاب كيف كان فقلع مثل هذا الضعيف على تقدير في الجرح بغيره
الضيق مع ما عرفت من عدم اعتداد التاليل في هذه السرا والبر كمالها الاجماع من المتقدم اليها الاشياء
وكل منها كمالها بغيره مستند ولوسم التزلة باحتال توجير القديح اليها نظر الى ذلك في القائل بـ

القول بين القديح يقول كمالها من اقامتها الشرح بينهم وهي ما يروى لسند الدراية او ما عرفت لم يفتن
بها الاصل ولولا اعتد بالضعف في المناظر لان الدراية خاصة ولا اصل عام فكل من عليه وعنده من قوله القائل
بجبل خلافا لا يوجب فلسفوا هذا به من نصيب عن التسليم وجميع الاجماع الا ما كان عليه والفتنة
الاولاد من جهة على الاطلاق ههنا مع ان الوهم في ذلك يحسب اعتبار القديح في القتل بعد الخطا بغيره
ما يدل على ان الضم في المصنف من ذلك كانت كرامة وكانت لها بين والبر فيقال كمالها في
وما شئت في قوتها ان امها صرحت هذه الدار لها وما شئت شفاها منها ويثبت في الدار
فقطر الجنب دار بغير من اصحابها وهو يكون ان يشرعها الغيبة الابن وما ينفق في ذلك لاجل شراها بين
بعض الامم من خيال لعل كمالها غاب فلت مثل سنين كثيرة قال بالنظر بغيره عشر سنين ثم يفتن
فقلت قال بالنظر بغيره عشر سنين بغيرها قال نعم وهو ان كان من جهة الاصل في حكم
خاصة في الاستدلال بها على الكثرة بغيره فانه لا يلزم من شوية بغيره في الفطنة من
الدار بعد عشر الحكم بغيره فان القالب يمكن للحاكم ان يبيع ماله للمصلحة فكيف بالامام مع
ان الدراية فتنت ان يبيع الدار او يبيعها ملكا من دون من يبيع في هذه المدة الطويلة في ان
كونه شوية البيع لذلك وان بقي الغائب على حيزه ولا ينفق الا بالانتماء الى الملك الذي لا يملك
كونه من باب الاحتياط لا يصح بغيره الاجل ههنا مع انها غير مكافئة لما قد ساء من الادلة من
وجوه عدلها في القائل لها اذ لم يجل الاعن المبتدئ في قول المشهور من الاصل الى
ذلك الذي في بيع عقار خاصة وجواز انعام الورثة ما عدا ههنا من سائر ما يشرط الملائمة
وضمانها لها على تقدير ظهوره مستندا في الشق الاول الى الصبر المقتدر في الثاني الى ما في روافد
قال في من ان ينفق ماله في الورثة في كماله فاداه ووجه وليس فيها ضعف في حكمها
ذلك المان بل هو موافق ولكنها المافد مما من الادلة غير مكافئة من وجوه عدلها في المظن
او قول ما يؤول الى الاول بجلها على التمسك بعد الطلب في مدة الاربع سنين وورفع البدن عن
مفهوم الشط او عمل على الاستحباب وقال الشيخ في رد المحتار في الفائقين بين حشر والحق
والفاصلان وكثير من المناظر من بل اربع عليه الشرح ههنا في الجور في حتى ينفق من بين
وكذلك لا يوجب عليه اليها عادة ولا ريبا ان هذا هو الذي في الاحتياط واعد من الفهم
على الاموال المخصوصة بالاحتياط والوجه من المصنف بالاحتياط في الاصول الفقهية في روافد
بقا المصنف السابقة وعدم دخول التركة في ملك الورثة وكذا دليل لهم عليه سواها كما هو

برثتها الشهيد الثاني في من فضل وليس من ابره عجز وما ادى من النص من ليس الا
 عليه ولعل ما من النص من المدح لا لثما النص من الوارد في مال مجهول المالك كالصحيح
 سال خطابه لا عودا يا ابراهيم واخا جالس فقال انه كان عند ابي جبريل عنده بالاذن فقام
 وبقي من ابراهيم شيئا فلا تصرف له دارا قال فاطلبه قال لو قد طلبناه فلم نجدك قال فقال مسالك
 وحرره يدبر قال واعد قال اطلبه اجدته فان لم تجده فاطلبه قال فاطلبه قال فاطلبه قال فاطلبه
 قال فاطلبه قال فاطلبه قال فاطلبه قال فاطلبه قال فاطلبه قال فاطلبه قال فاطلبه قال فاطلبه
 عليه الفاضل في الفصول في الاضاح والفاضل في الفاضل وهو الظاهر من الكل في الشئ
 من الخبرين حيث ساقها في اخبار باب مال الفقير وفي غير ذلك لثما ما اشار اليه في الكتابين
 من اختصاصها بالغير ليراد به ولا يشيل من ليراد به كما هو مقتضى المسئلة ولما لم يسل
 بها اكثر مما اشار اليه بل جمع بينهما من حيث التقديم وذكر بعد ذلك لثما ما اشار اليه في قوله
 ما ذكره المولى لا يرد على فقال بعد الاستدلال بما وهه الاخبار وان يكن في البراءة الا ان الظاهر
 عدم الفرق بينهما وبين غير من المحفوظ وهو كما ذكره فان الظهور الذي كان مستندا الى الاستدلال
 المحذور وهو ان كان مستندا اليها فضعف الظاهر ان يتحقق فيها مع اقله ولا عديم ولا فيها ثم
 ان لا يجوز من المد عاة في العباد كما استيفاء من سيقا في المقتضى من تصحيح ما ساند لها وذلك لثما
 حقيقته ليس معينا في ارباب عجز وما على المختار قلبي الملة من لا يجوز فيه ذلك بل لا يجوز فيه
 الاحباط في العمل ولا في الادب عرفت اعتبارا ما ساند ما دل عليه مع الاستعداد بالاولوية والاحكام
 الذين كاد ان يكونا كالاولوية عجز مستند له وليس في كثير من المسائل الشهيرة المبني بالظنون الاحكام
 اقوى من هذه المحذور فيختص بها الاصل في المسئلة كما عرفت من بل على ما دل في تلك المسائل المذكورة
 والشهر المدعاة في كلام الجاهل من لثما ذلك الشهر التي توجب لثما عجز هذه المحذور ومن الاما عنة
 الحكيم فانها شهر متماثل كما صرح به جليل من الفضلاء في المسئلة ومن صاحب العقائد وهو كذلك
 انما من من الضماد من افق هذه القول الثالث في بعض من يتقدم من البراءة كاشا في وجوب عزم
 او غير بعض من ذلك ما المختار من الفقه عا فانه لم يتم كما عرفت ولا غير ذلك بل هو عليهم يدعون ذلك
 منهم على مختارهم لجماع الاما عنة واقل ما استيفاء من هذه الدفوع سيما مع التوجه الشهيرة القديمة
 كما اشارت في ذلك الشهر المتماثل انما اشارت من الفاضل من الشهادة من جليل من تقدم اليهم
 الاشارة وليس ثلها شهر حقيقته يجمع مع قول جليل منهم انهم بالمختار كالشهادتين والفاضل

في قوله

في قوله الثاني كما عرفت وبالجمل فالخيار سبيل واضح لا يكاد يجمع قوله شهر الاشياء والاشياء
 وان كان مدعى ان اشياء الى كنهها وقوله لا يجمع لا يملك شيئا عجزا مع المستند وهو القليل
 في المنقوب به من فقد في عسكر شهدت هجرته وقتل من كان يتركا منهم فالخيار ومن الاخير
 مكان في عجزه ولا يملكه فانظر الى عشرين لثما عجزه في شرط الطالب في شئ من الوضوء
 وعلى الشهادة فاذنعت الله العز في شئ من ما نسا ما عجزه عشرين سنة في الزمان عليها فاذن
 التذرة بل في الكافي ما دل عليها الى المختار في ذلك ومن حكم بنو ديب من هو موصوف حال الحكم وقد مر
 الشهادة وبغيرها ما يرد على ان في تلك المدة عزل لثما عجزه وكان يحكم بالبراءة في ذلك
 في التخرج من ذلك لثما انما علم جواز او موته بعد موته قال ولذا نعت المدة ولم يعلم جواز ذلك
 الاول لثما في جواز عجز موت موته فلا يرد مع الثالث وبغير نظر في ذلك فاعلم الثالث بالاول
 ولو عجز عن ما ساند علم الاربعة لثما بوقوعها ابعث في جانب عجز من ورث الاول وبغيرها
 يبقى الاصل الاول على ما ساند من العارض فاكس ما الظاهر انما عجز **البراءة** في قوله الاول من
 ذلك وجنابا وملا فنفق ما عجز على الشئ في بعض من بعده ان يكون ميراثا لثما
 الى ميراثه ومنه كما فهم اكثر الاصحاب والملة في الوارث المحض لثما دها متما على جعل ميراثه عند
 السلطان من جبر في ابره مات الابن ومثل ما لا من يرث قال ميراثا لثما الناس الى ابره ومنها
 عن الخلع بوا من ابره عند السلطان ومن ميراثه وجبر في ميراثه قال فقال على ما هو
 قريب اننا لثما لثما في ميراثه الى ابره كافي في النص وليس في شئ من مستند الرواية مع تعدد
 ضعف كافي في العباد لان فيها صفوان بن يحيى وابن مسكان الجمع على فصحى رواياتها فلا
 يطرأ على الرواية التي رويها صفوان ولا يطرأ على الرواية التي رويها صفوان ولا يطرأ على الرواية التي رويها صفوان
 مستقصي نعم فيها اتمام مع ذلك هي كافيها مشادة في الظن الصحيح يدق كلام جماعة الخلفاء
 في جواز الشهادة في ذلك والمختار والمختار في السرا كافي لثما عجز الشئ والمختار ان انضم منها
 كغير ذلك وجوز عا في بعض ذلك ادعى هو الفاضل المقتدر في الشئ على هذا في الاجماع
 اصحابنا بل السبيل في جواز وهو المختار متنا في الاصول الفقهية من الكتاب السنن الدلائل يجمع
 على ذلك والملة ذلك وخصوص ما ورد في التعليل جواز الرواية من العقار وان ذلك قد عجز
 ان يقطع ما بينها وبينه من العجز في جوازها وبناها بالبراءة والاولاد والاولاد كذا لثما
 لا يمكن النص في الملة يمكن الاستدلال بما الحديث وهو كافي في شاد البراءة

الث

الوجه لا يمكن بر النقص عن الولد قد حكم بما فيها انه هذا مع ان الراديين وان اجزنا سند الا
 انها ليستا حجتين بل لا ظاهرين في ذلك ظهورا تاما مع وجوب الفاضل في ذلك وسنخاف في غير
 اما الاول فلا ندر ليس فيها نص في بون الولد قبل الاب ولعله مخصوص بكونه بعدا ويحتمل ان
 المذكور غير معتبر به من كونه يمتنع بجا من الثاني على النسخ الثاني وكذا على النسخ الاول
 مع انها عليها اضعف لانها لا تخرج عن ميراث الاب بل يمكن ان يكون المراد ان ميراث
 للاب لا يترافق الناس البر فان لم يكن موجودا فلا قريب التام البر ومن انسخ لانه قال فيهما
 ليس في الولد لعينان افرح والام يلحق المالك في الميراث فيصير له ميراثه بكونه له ميراثا
 ولا يمنع ان يكون الولد من حيث هو ميراث الولد وضايفه من الميراث وان كان مستبعدا
الفصل الثاني في بيان ميراث الخنثى وشبهه وهو من لرفع الست والاحوال اعلم ان الفقه من اهل ان الخنثى
 اخصوا انواع الانسان في صفى الذكر والانثى ويشمل احباها كقولهم سبعة اشخاص من وجهي الذكر
 والانثى وطولهم من جشاء انثا ورجل من جشاء الذكر والخنثى من ذلك من الايام الفاضلة
 على ذلك يجوز ان الشايدات وعلى هذا فهو يخرج منها ويكون احد فريضة اصلها والثاني ذلك
 كما لا يرد في الخلف من ولد رجل ونحوها فان امكن استعمال الاصل من الاول فهو المعروف
 بين اصحاب الحديث الواضح والافضل المشكل وطريق استعماله ان يميز باليد فان كان من ذبح
 الرجال فهو رجل وان كان من ذبح النساء فهو امرأة وان بالاصحاب اتموا السابقين انما سبق بولده
 عليه كونه وان كان خلاف عليه الاجماع في كثير من حالات الاصحاب كالمعتد والمرقوع والحمل والفاضل
 في الفرج والذوق الاضيق ويشتمل في المصداق ويخرجهم لكن الاولين لم يذكر السابق بل ذكر كل
 له على يد المعتبر والكثرة ولعله انتم انما هو مقتضى من يخرج الفاضل للقد في التخييع وتطاول
 المدين فلا يجر من غير ذلك فان هو لا مرد ولا مملوك في جميع ذلك بعد الاجامات المحكية المصنوع
 المستفاد من الصحيح عن مولود ولد له قبل ذكر كيف يورث قال ان كان يبول عن ذكر
 فله ميراث الذكر ان كان يبول من قبل فله ميراث الانثى ونحوه المرسى كالموقوف في الميراث
 امير المؤمنين يورث الخنثى من حيث يبول ونحوه اخر من روى عن العيون وفي ثالث عن ابيهم
 محمد بن شفيق في كتاب القارات وهذا نظير المسجل البول فان خرج من ذكره فله ميراث الرجل وان خرج
 من غير ذلك فوليته مع النساء الخلف في الصحيح يورث من حيث يبول ومن حيث يبول فله ميراث
 منها سواء من حيث يورث فان كانا سواء يورث ميراث الرجل وميراث النساء وفي الخبر الخنثى يورث

من حيث

منا فالى ذلك الموضع الاول كان المحوط من الموضع الآخر كما سمع احد ابن بهيم ابن جند
 فلاح من جبال بالقرى بين الثغرة الحديث والتغذو ليس بها في الفاضل يمكن ان يكون بعد الاثنية
 استقر لهم العدالة ان العدالة المستفادة من الاول هي المعنى الاعم قد شان من شانه اصنافا
 ان التوفيق الاثني على شيئا هو المعنى الاعم ووجه الاستفادة اشعار العباد وكثير من الميراث
 من احد ابن شيبان وابيه الحسن بن علي بن فضال الحسين بن علي بن الحسن الطاطي
 وعاد به حتى غير ذلك لان المحقق نقل عن الشيخ وان قال في كنهه الرادى ان يكون غير
 محض ان كان ثانيا فانه كان فاسقا بجوارحه من غير اذعان انما الاكوار لا ينفون بل
 منها فوم يجمع ثلث عند اعداء هو ثانيا وثقوا يكون من العصور من اعلم ان يكون منشأ
 وثقوا كونه الرادى في الثاني اذا ما راد اخر ويكون قطعون بصدور عنه او ينفون لعل
 اشترط لهم العدالة على حيا شرا الى اجل اعدا الرادى من الرادى من وضايفه الى التثنية
 محتمل فان كان يورثهم وثقا اعدا وابيه كما ان عندنا لما خرجنا بقتالكم كما من اعدا فاضل
 من خبر الصحيح عندنا قطعي الصدوق قد بينا فسادا في الرادى ثم ان بين جميعهم المعتبرين

لعلهم من جيلان ما وثقوا بكونه من المعصومين لوافق للمنفعة فيهم غير معصومين
 بها إلى الصريح بذلك في ما رواه القاطع عن أبي المؤمنين ثم مثله لعل
 صحيح عندهم ويكون معصومين لكانوا في الشئ ان قال في عدة ما مضى وهذا رواية
 الخافين في المذهب عن كائنه عليهم ان غرضها رواية الموثوق في جرحه وان كان
 وجب العمل بها وان لم يكن لما يوافقها ولا بما يخالفها ولا يفرقها قولها وجب العمل
 بها لما روي عن الصادق ان ترككم خادثة لا يجب ونحوها في ما روي عنه فانظر ما
 عن علي بن عمار في رواية لاجل ذلك قلنا علمك الطائفة بما رواه حفص بن غوثان ابن كوفي
 فخرج بن راجح والسكوني عن القاطع عن حماد لم يكرهه ولم يكن عندهم خلافة انهم في ما رواه
 ذكره في ما روي عن كل القاطع واما المشايخ فانهم بينهم المعصومين عندهم المعصومين
 وهو ظاهر بين معصومين صحيح لفظه العفو المطلق قد اثناه في ان ياتوا لعل في ما روي
 اصطلاحهم في التفتت فيما رواه القاطع في رواية الاحاديث في طلبه في ما روي في الامارات
 فيستعمل العمل بها بعنوان الصابغة ومثل الحسن والموثوق في اجتماع العصاة على تعقيب ما يتبع
 وغير ذلك وان صامنا بطريقه ليعض طائفة اخرى في بعض رواية الا ان ذلك البعض لم يصلح
 الملائكة الصريح عليه ان كان يطلق عليه بعض الاوقاف لعل الجميع فيها بلطافون كمن كان
 البئر بعض بازي بن عثمان طر دامن لا خلاط ولست اعلم انهم في ضبوطه قواعدهم ولا
 يقع عليهم نكاح فاما في الجمل لا وجه للاعتراف في غير اصطلاح في خصبة بعد لا حطة
 ما ذكرناه انما يصنعون كونه في حديث حسنا وموثقا من اهل البيت لا خلاف فيه ان حديث
 المدوح عند القاطع ليس عندهم مثل الحديث في هذا المذهب الصعيقة المنة وكذا الموثوق
 نعم لم يهدئ منهم ان حسن او موثق او غير ذلك والمعتق من المشايخ في اوله يمكن حسنا فيكون
 في رواية الحديث مع ان حسنة في حق ثم انه ما ذكره في ما رواه في ما روي عن بعض من ان قول شيخ
 الرجال في حديث الحسن بن علي بن فضال انما هو مدوح فلهذا

قلم

قولهم اجعلنا الصابغة على شئنا صحيح عندهم لعل في بيان المذهب المشهور وان المذهب
 ما رواه جابر بن الزيات في رواية لا يخلط ما بعد الى المعصومين ان كان فيه ضعف هذا هو
 القاطع من اهل البيت قبل ان يفرقهم من ذلك لا كونه في حديثه عن علي بن كوفه في ما روي في
 وجهه لخصاص الاجماع بالمدح كونه في هذا الاعتراف في ظاهره غاية السخا في ان يكون
 ثقة لا يستلزم وقوع الاجماع عليه فانه لا ان يكون في ما رواه في بعض الحديث عن
 ليعز الشيعية في تلك الجماعة دون غيرهم من خلافة عند القاطع في حديثه ان روي
 عدم خلافة من لم يفرق بين في الرجال في حديثه في حديثه في حديثه في حديثه في حديثه
 وحيث ان خلافة منهم فلهذا في حديثه في حديثه في حديثه في حديثه في حديثه في حديثه
 فاما في حديثه ان اتفاق خصوص هؤلاء غير اجماع العصاة في خصوصها ان مدعي هذا
 الاجماع كثر في الاصل في حديثه في حديثه في حديثه في حديثه في حديثه في حديثه
 امر انما على التوثيق فاما ان اردنا اتفاق جميع العصاة فلم يجعل الا في مثل ما
 من هو عندنا في حديثه في حديثه في حديثه في حديثه في حديثه في حديثه في حديثه
 عن الفتح فضلا عن الفتح في حديثه في حديثه في حديثه في حديثه في حديثه في حديثه
 واعتراف من يصنع هذا الخط في جميع الاجماع لان بعض هؤلاء لم يبلغ احد في حديثه في حديثه
 في بعضهم وبعضهم وان روي في حديثه في حديثه في حديثه في حديثه في حديثه في حديثه
 في حديثه في حديثه في حديثه في حديثه في حديثه في حديثه في حديثه في حديثه في حديثه
 لما في الاشارة اليه فيمكن ان يفرق بعد ان يكون روي في حديثه في حديثه في حديثه في حديثه
 ما رواه في حديثه في حديثه في حديثه في حديثه في حديثه في حديثه في حديثه في حديثه
 يظهر من الرجال انما يصنع في خصوص ما شاهد ان كثير من الاطراف الثقات لم يتفق فيهم الا
 على شئ في حديثه في حديثه في حديثه في حديثه في حديثه في حديثه في حديثه في حديثه
 اما ما رواه في حديثه في حديثه في حديثه في حديثه في حديثه في حديثه في حديثه في حديثه

منه الشخ وغيره ان المعبر العدا الذ بالمعنى لا يحكم كما ذكرنا وما يفتح نسبة بعضهم الى الآخر
واما لدفع النسبة الى الخلط كما وقع في ابي جبر عجي لا يسكن وما يكون فادخلنا
فان قلت المحفوظ المعبر صنفان كبير قلنا لعل لم يعبد على نقل الاجماع ولم يفتن
ذكرنا اوله بهذا الظن او غرض من الصنفان التمثيل الموثقة واعترض على الشهابان
الشيخ واما يفتح فيها مع من هو كذا بالارسال فوافع بعدهم وايضا المناقشة في قبول
مرسل ابن ابي جبر وفتن فيمن القاصح والمناقشة بما لم يثبت عندهما الاجماع ولم يثبت
وجودنا بعد عدم كونه بالمعنى المحمول كونه عجزا لا نقاشا ولم يثبت ما دفعوا له في بعض
ذلك لم يثبتنا غير ذلك الظاهر والاول بالنسبة الى الشيخ لعدم ذكره اية كتابه كما ذكر
كثير كان بالنسبة الى جبر واما الدليل على عجزه وهو انه ربما يفهم من عبارة فخلع العصب
وثالث من يروى عنه هو كذا وفتن في ظاهره فلهذا لو جبر فممكن ان يفهم منها اعتدالا
الى من دون عنه فخالع عندي ان ردنا به هو كذا اذا صح اليهم لا يفسر من اكثر الصحاح و
يظهر لنا ما فيها ذكرنا منها قولهم اسندت قبل عناس مع من الحديث او لعل المراد على سبيل
الاستناد والاعتداد لا كتبر من مع عناس من اسندت قال جلبي في المار روى عنه
الشيخ واعتمد واعلم هو كالتوشع لا شك ان هذا المدح حسن من كياسة انتهى قوله
وهو كالتوشع لا يخفى من انا لم اذكره للتوشع معلوم الوفاة اما اندر وعنه الشيخ كذا
حتى ظهر لنا انه بعد نقاشهم على الاعتقاد على من ليس ثقة او بعد نقاشهم باجمعهم غير ثقات
فليس بقدرهم ربما يصفوا منه مدح وقوة لكن ليس بمثل ما يروى عنهم لا بأس به بل اصغف عن قولهم
بافادة التوشع وربما يقال انما هو عدم الوثوق بالعلين كذا ما لم يسمهم قولهم لا بأس
اي يمدحون ولا يذموا ولا ولا ظهروا ذكر مطلقا وبعثنا برهم ابن محمد بن فارس لا بأس به
ولكن ببعض من روى هو عنه وربما هوهم هذا الكون المطلق قبالا للعين لكن فيه تأويل
والادق ما بالعبارة والظاهر ان لا بأس به بوجوده من الوجه لعل لهذا قبل بافادة التوشع

بها المصنف

بها المصنف من وسطه ويؤى اليك في ذلك الزجر ورجع بشاير بن ابي قويد قولهم بعد
باس برهنة فاستخرج في حفص بن شاذان في الشهابي ان يفتي المدح وقيل في الحارث المدح
وصدقنا من القسم الاول فعلا ان يفتي مدحا بعد ما يفتي منها قولهم من اولنا ابي المؤمنين
حبل لك دليلا على العدا لا وسجي تسليم ابن يقين لغيره عن الامم ايضا كان فاما ما ذكرنا
في اصله من اهل المدح قولهم من لا يوافقنا فهو منا فاعلموا قولهم من وجب له ما يفتي في العدا
ويظهر من المصنف في رتبة الحسن ابن علي ابن نجاد وسندنا عن جدي في ذلك الزجر معناها
استدلال على كونها توشعا واما يظهر ذلك من الحق الدار في الحسن بن ابي العلاء
وبشائر بن شاذان وروى ابن عيسى والحسن ابن باط وغيرهم وربما يطلق الكتاب مقابل الا
كما في رتبة هشام بن الحكم ومعون بن الحكم وغيرهما وربما يطلق على النوار وهو ايضا كذا
قولهم لكتاب النوار وسجي في احمد بن الحسين ابن محمد بن علي لان كذا العدا لا يارث
ذلك وربما يطلق النوار في مقابل الكتاب في رتبة ابن جبر ما المصنف الظاهر اننا
منها فانه يطلق على الاصل النوار كما يظهر من رتبة احمد بن الميثم ويطلق اياه الاصل كما في رتبة
ابن الحكم وربما يفتي ما النسبة بين الاصل والنوار في الاصل ان النوار غير الاصل وربما
من الاصول كما يظهر في احمد بن الحسن ابن سعيد واحمد بن محمد بن عبد الله في الكلام في رتبة
الاصل والنوار ونقل ابن شهر اشوب في معاليه عن المصنف ان الامام يفتي في عهد ابي المؤمنين
ان زمان العسكري راجع اذ كان في الاصول انتهى قول لا يخفى ان مصنفاتهم من بين الامم
ولا بد من حديثه بعضها اصولا وذا في النوار في الاصل ان كان مجرد كلام المصنف
الكتاب في كلام مصنف او اياه في ذلك فذكره الشيخ في كوابين عجي الواسط في كتاب
الفتاوى هذا الاثر من صحيف في الغرض بيان الفرق بين الكتاب الذي هو ليس اصل
وبين الكتاب الذي هو اصل بيان سبب قصر نسبهم الاصل في الامم ولعن من اصناف
من الاصول في كلام مصنف كذا في الكتب ليس في كتاب المصنف بل في هذا الاثر من

الرجان فاما منها فقولهم العظمي سيجي معنهما في حين ابن محمد الفزدق منها ابوالعباس
الذي يذكره جش بالاطلاق قبله ومثله ابن ابي نوح وابن عقدة والبسرك بل هو ابن
نوح كما استعرف في برهم بن عمر اليها منها قول العلامة في قصة عدي في تروقه سند
ما ينفذ في بكر ابن محمد لا رد في منها فقولهم من احبنا ورجا يظهر من عبادتهم علم اخضا صه
بالفرقة الناجية كما سيجي في عبد الله بن جبريل معوية بن حكيم وقال الشيخ في قول ابن ابي رستم
مصنعي احبابنا واصحابنا لا يصحون للمنايا الفاسدة منها فقولهم مولد نجيب الفزدق ^{محمدا} وقال
واما في المقام سيجي في برهم بن محمد عن الشهيد الثاني ان يطلق على المعنى العز في الخاص على
المعنى على الخلف لاكثر في هذا الباب واداة المعنى الاول انتهى الظاهر ان كل ما لا ينعم
ان يكون له لاد منه لتزيل ابضا كما اجل في في مولد الجعفي فله هذا ليعمل على معنى الالكاف
ومع استفهامنا فالراجح لعل الاول المادرك
في سائر امانا وان الوثائق والمراجع
منها كونا الرجل شايخ الاجابة والمعارف علم من اسباب الحسن وربما يظهر من جدي قوله
على الوثائق وكذا من المصنف في ترجمة الحسن اعلى زيادة قال المحقق الجرجاني مشايخ الاجابة في
اعلاد رجاء الوثائق ولجلال الله ما ذكر لا في عن قريب ان قوله اعلاد رجاءها غلظها في
المحقق الشيخ محمد عادة المصنفين علم توشق السيوخ وسيجي في ترجمة محمد بن اسمعيل التميمي
وعن الشهيد الثاني ان مشايخ الاجابة لا يحتاجوا الى التخصيص على تركهم وعن المعراج ان
المقابل بهذه الطريقة كثير من المناخر في الغرض من ذلك للاحاطة هذا وان كان المحقق
يلعن على الرجال في و يابنهم من الجاهل الصغافا وغير الموقنين فلا لاسمجة تة على او
في غاية الظهور وسبها ان كان الخبر من المشاهير بل ما يفرق بينهم بين غير المشاهير يكون الاول في
الثبات لعل البسرك في في في الفاتحة الاولى ما لا دخل في المقام منها كونه لا لا في سنة
خاله في برهم بن سلام منها ان يكون من ذرية داود النقي والجليل او بنو الحجاز واديرة
مرجأ لها علمها وكذا لوضوح الكتاب والمجمع عليه بما كمالوا في كثير وكذا الحال فيها هو قابل

الخصائص

الخصيص الكتاب الاجماع من الادلة منها ان يوقى براتبه بازاء ورايه او غيرهما من الادلة فوجه
ويجمع بينهما او يطرح من غير جهة كما سابقه كثيرة والسابقة اقوى منها فانما علمنا ان يكون ذكره الرواية
وهو موجب للعمل براتبه مع عدم النص عند التمسك بما سلفه من التبرجع بالحكم ان يمكنه وسيدرك
في ترجمته على ابن الحسين السعدا نادى عن جده وكان الماهر بالادب بكثرة روايته على جماعة جليلة من
٧ رتبته من ذلك في الحسن بن بااد الصفي عن خاله في ترجمته ابراهيم بن هاشم بن نون شواهد الوفاة
٨ وعن رتبة في ابنه بن سارية والرواية يظهر من كثير من التراجم كونه من اسباب الملح للقوم مثل
٩ عباس بن علي بن عباس بن هاشم وراس ابن سلمان واحمد بن محمد بن عامر واحمد بن ابراهيم بن ابي
١٠ وجير بن ابراهيم والحسن بن داود والحسن بن علي بن الحسين بن عبد الله واحمد بن عبد الواحد احمدا
١١ سليمان واحمد بن محمد بن علي بن عمر وغيره او كان في القائمة السابقة المذكورة في آخر الكتاب
١٢ والاولى من كثرة السماع كظاهر من التراجم ويذكر في احمد بن عبد الواحد انها كونه من رتبة علي بن
١٣ من كتاب جماعة من الاحاديث لا يخفى كونه من افادات الاعتماد ويظهر فاسد ذكره عبد الله بن
١٤ محمد بن عثمان وغيرهما مثل الفضل بن شاذان وغيره بملاحظة شيوخهم العدل في الروايات
١٥ على عام يقوى كونه من افادات العدل السعدا يكون الراوي عن كلا او بعضهما من بطعن على
١٦ الرواية ورايه عن المجاهد الصنعابيل الماهر من ترجمته عبد الله بن الحسن بن علي بن ابي طالب
في بعض التراجم مثل صالح بن حكيم بن يوسف فذكره ذلك لا يفي اذ علم ظاهر ضعفه عليه من الخارج
وان كان الجماعة معتمدين عليه في الخلف فالامارات السنية غير غريبة لا مضر كما في القائمة الا ان
فانما علمنا روايته عن جماعة من الاحاديث وبما يوقى في ترجمته ابراهيم بن هاشم بن نون وجعفر بن عبد الله
طس الذي يكون من المؤيدان منها روايته للجليل عنه وهو امانة الجلالة والحق وسيدرك
عن الصدوق في ترجمته احمد بن محمد بن ابراهيم بن يحيى بن الحسين بن محمد بن اسمعيل البجلي ونحوه في ترجمته
سهل بن ابي نادر ابراهيم بن هاشم وغيره وانما كان من بطعن على الرواية في الجاهل
غيره فانما يفي روايته عنه الى الوفاة منها روايته للاجلاء عنه ووصافا الى السبق في الروايات

الوفاة ايضا كما لا يخفى على المطلع برقيهم والشراف الى جهة رضاءنا وان كلا او بعضا من بطعن
 بالرواية عن الجاهل اما هنا كما ذكرنا كان رواية جماعة من اصحابنا الى الوفاة كما ذكرنا
 اجلاءهم بطريق ابي خنبل بن ابي جعفر بن ابي اسحق بن ابي جعفر بن ابي اسحق بن ابي جعفر بن ابي اسحق
 الشيخ في العدة انها لا يروى عن ابي اسحق بن ابي جعفر بن ابي اسحق بن ابي جعفر بن ابي اسحق بن ابي جعفر
 رواية ابن ابي جعفر بن ابي اسحق بن ابي جعفر بن ابي اسحق بن ابي جعفر بن ابي اسحق بن ابي جعفر
 عن ابي جعفر بن ابي اسحق بن ابي جعفر بن ابي اسحق بن ابي جعفر بن ابي اسحق بن ابي جعفر
 في خبر جري مسلكت على القبول من هذه العلة ونظير صفوان وابن ابي جعفر بن ابي اسحق بن ابي جعفر
 سنخ في خبر جري مسلكت على القبول من هذه العلة ونظير صفوان وابن ابي جعفر بن ابي اسحق بن ابي جعفر
 جعفر بن ابي جعفر بن ابي اسحق بن ابي جعفر بن ابي اسحق بن ابي جعفر بن ابي اسحق بن ابي جعفر
 عن ابي جعفر بن ابي اسحق بن ابي جعفر بن ابي اسحق بن ابي جعفر بن ابي اسحق بن ابي جعفر
 بن صفوان بن ابي جعفر بن ابي اسحق بن ابي جعفر بن ابي اسحق بن ابي جعفر بن ابي اسحق بن ابي جعفر
 مثل ان هذا مقام يعرفه ان لا خوف لان ابا جعفر بن ابي اسحق بن ابي جعفر بن ابي اسحق بن ابي جعفر
 الدائم على ما هو محتمل الى ما يكون في الرواية عن جعفر بن ابي اسحق بن ابي جعفر بن ابي اسحق بن ابي جعفر
 هو ظاهر سند ذكره عن المحقق في ترجمة السكوني اعرفه به وان كان مجرد كثرة الرواية عن جعفر
 العمل بان يثبت من شواهد الوفاة كما مر في بعض بطريقها وانما رتبة الثقة عن شخص
 مشترك الاسم واكثره منها مع عدم اتيانها بما يبرهن عن الثقة فانما رتبة الاعتماد عليه من
 علم اعني انما رتبة الرواية عن جعفر بن ابي اسحق بن ابي جعفر بن ابي اسحق بن ابي جعفر بن ابي جعفر
 عن ذلك من غير واحد من المشايخ فثبت من الاعتماد شيخ على شخص وهو امانة الا
 عليه كما هو ظاهر يظهر من جعفر بن ابي اسحق بن ابي جعفر بن ابي اسحق بن ابي جعفر بن ابي جعفر
 في رتبة معتد بها من الاعتماد وروايتنا الى الوفاة سيما اذا كانت منهم الاعتماد وروايتنا
 بعد ملاحظة نقل من شراهم العدة والخصوص وانما نؤمن بطعن الرواية عن الجاهل نظر

منها انما العتق

منها اعتماد العتق عليه وروايتنا عنهم فانما رتبة الاعتماد الى الوفاة ايضا كما سيأتي في ابراهيم بن
 سبها احمد بن محمد بن ابي اسحق بن ابي اسحق بن ابي اسحق بن ابي اسحق بن ابي اسحق بن ابي اسحق
 اعتماد عتق عليه وروايتنا عنهم فانما رتبة الاعتماد الى الوفاة ايضا كما سيأتي في ابراهيم بن
 في سند حديث وقع اتفاق الكل او الجمل على صحة فائدة اخذ دليله على الوفاة كما سيأتي في محمد بن
 ١٤ ليد في واحد بن عبد الواحد فانما رتبة اعتماد سند حديث صدق الطعن فيه من غير وجهه
 يظهر من بعضه فائدة من بعضه من رتبة ومن بعضه علم مقد وجهه فانما رتبة الاعتماد في
 ١٧ كذا في رواية عن فائدة اخذ دليله على الوفاة كما سيأتي في محمد بن ابي اسحق بن ابي اسحق بن ابي اسحق
 منها فظهر معتد الكتاب رتبة جعل لك مقام التوثيق كسند شرا ليرخص في غنا السند
 فيه منها فظهر معتد الكتاب رتبة جعل لك مقام التوثيق كسند شرا ليرخص في غنا السند
 ابن عباس واحد بن محمد بن ابي اسحق بن ابي اسحق بن ابي اسحق بن ابي اسحق بن ابي اسحق بن ابي اسحق
 اشقا ابا جعفر بن ابي اسحق بن ابي اسحق بن ابي اسحق بن ابي اسحق بن ابي اسحق بن ابي اسحق
 ان اظهرنا بهم لذلك لانها تكون من بعضي شيان وروايتنا عن بعض ابي اسحق بن ابي اسحق بن ابي اسحق
 فاما من اظهرهم مولى فلان اي واحد من الاثمة ولعل اظهرنا ذلك ايضا للاعتناء بشانهم سيما
 في رتبة عتق ما يثبت من مولى الصفاق لان رتبة مسلم مولى صادقة ورد مولى منها
 فظهر فقهه من فقهائنا وهو يعيد الجلاء لذي الشبهة فثبت الى الوفاة والعن بل لعل الاكثر
 بعد من اظهرنا انما لعدم الدلالة عنده والعدم دفع من بعض توثيقهم فانما رتبة الاعتماد
 ذكرناه في الفاشية من هذه الفاشية وعبارة جعفر بن ابي اسحق بن ابي اسحق بن ابي اسحق بن ابي اسحق
 فلا حظوا تعلق قريبا ذكر فقهه فقهائنا فظهرنا فقهائنا فظهرنا فقهائنا فظهرنا فقهائنا
 خالدها فظهرنا رتبة من فلان او صدق او وثق نظرنا بها ويكون فلان ثقة وسجي
 الا انما الحسن ابن ابي العلاء منها فظهرنا فقهائنا فظهرنا فقهائنا فظهرنا فقهائنا
 مضافا الى الجلاء لذي الشبهة والاشارة الى الوفاة كما





سبها بعد الملاحظة ان كثير من الطائفة ثقات خول جلد وبلغوا كيف يعرفون نصفان يكون شيخ
 الطائفة في امثال المقامات فاستعاد في القامات الاولى ما دخل في المقام فلاحظ منها انوش
 ابن فضال بن عرفة ومن ثلثها ورجاله القامات الاولى اما انوش بن عرفة من ثلثها لا بعد
 وثلاثة من بعد ملاحظة اعتبار الشيخ في اعتماده عليه كسبح في اسمعيل بن عبد الرحمن حراد
 شعبت حميد بن حماد وجعل ابن عبد الله وعلى بن الحنن والحكم بن عبد الرحمن وغيرهم سبها انهم
 تشيع من ثوقه كافي كثير من الزاعم ويخبروا اذا العز من الموثوق بشيعة تس على ثوبهم ملهمهم
 منها ثوبهم و ابن طاموس و نظائرهما وثوق الشيخ محمد في ثوبهم من وصلح ليعا لثوبها
 وثوبها ابن طاموس و كذا الشهيد بن لا بعد ان غيرهم ايضا ثوبهم بن ثوقه نظائر
 ايضا ولعل ليس في موضع محضوا الظن منها لا لا كفاءة به كما في القامات الاولى اعز من
 عليهم بان العادل اذا اخبرنا بعد الاوسيد فلان الذين القبول انتهى فتأمل لو كان في مقام
 اثاره شرة الى توهمهم فالثوق فيه كما هو الحال في غيرهم وقصرهم ثوبهم في ثوبها لثوقه
 غيرهم بل بما يكون الظاهر لاذ كانا يظهر عن غير واحد من التراجم مع ان حرر القصر ايضا
 فلهذا من ثوبها ان يشاد القيد في عندي ان استفادة العدل منها لا يخرج من ثمل الاجتهاد
 على المثال في الارشاد في مقامات الثوب في بشفاعة بها القوة والاعتماد وان كان
 في محمد بن سنان عنه بما ياتي في السبها لکن يمكن العلاج و ينجي في رجب هذا والمحقق الشيخ
 ناهل في هذا لکن في رجبها الخلفها بالسنن الى جماعة اخص بهم من دون كتب الرجال بل وقع
 البصير في بضعهم من غيره على وجه قريب لا شاق وتعلل من ان في اواخر الزمان في العلة
 نظير ناهل من رواية الثقة الجليل عن غير واحد عن دهم مطلقا او مقيدا بقوم من اصحابنا
 وعندى ان هذه الولاية قوية غاية القوة بل اقوى من كثير من الصالحين ورجاء بعد من
 الصالحين بناء على انه بعد ان لا يكون منهم ثقة و فيه لعل قال المحقق الشيخ محمد في الاول
 الى غير عن غير واحد عدد و ايد في الصحيح حتى عند من لم يعمل له سبيل فالجواب لا يضره سبها